



## الموضوع

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ودورها في دعم وتمويل  
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية

إشراف الأستاذ:

■ د/ رابح خوني

إعداد الطالب:

■ جغبالة زين العابدين

السنة الجامعية: 2014-2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
خَلَقَ الْمَوَدَّعَاتِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
خَلَقَ الْمَوَدَّعَاتِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
خَلَقَ الْمَوَدَّعَاتِ

# الإهداء

الحمد لله الذي انار سبيلنا وهدانا التفكير ، ووفقنا اليه فكان عوننا خير رفيق لنا ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين سيد الخلق أجمعين .

الفضل لك وحدك إلهي أنت وفققتني لإنهاء عملي هذا وأنت جعلتني من المرسلين وعلى طريق الحق من السالكين ، فلك الحمد حتى ترضى ، ولك الحمد إذا رضيت ، ولك الحمد بعد رضاك .

إلى من قال فيهما الله عز وجل " وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

إلى الذي أحاطني بالحب والحنان إلى الذي كان لي السند المتين

إلى الذي أضاء ومازال يضيء لي معالم الطريق

إلى من سيرني على حب الله وحب رسول الله ، إلى مثالي الأعلى والذي حفظه الله

إلى التي سهرت الليالي من أجلي إلى التي مسحت دمعتي

إلى التي ربنتني على الحياء والأخلاق إلى من أعطتني الدفاء والحنان

إلى صاحبة القلب الكبير أُمي الغالية

إلى من تقاسمت معهم الحياة وأقتدي بهم إخوتي الأعزاء

إلى كل الأهل والأقارب

إلى أصدقائي : محمد كامل ، ياسين ، بكر ، نور الدين ، يوسف ، علي ، فتح الله ، بشير

إلى زملاء الدراسة الذين ساعدوني : زيتوني ، حكيم ، العمري

إلى كل من عرفتهم

أهديهم ثمرة جهدي

# شكر و عرفان

نشكر الله كثيراً ونحمده حمداً طيباً مباركاً

الذي هدانا إلى طريق العلم والنور وإتمام لهذا البحث

الذي نرجو أن يكمل بالنجاح والتوفيق.

إنه لمن دواعي العرفان بالجميل أن نتقدم بالشكر لكل من ساعدنا في إعداد هذا البحث

و نخص بالذكر إلى الأستاذ الدكتور " رابح خوني "

على ما أسداه لي من توجيهات قيمة ، وإرشادات نيرة ، ذللت لي الصعاب وأنارت لي الدرب ، ودفعتني قدما

لإتمام هذا البحث المتواضع ، فجزاه الله خيرا عني خير جزاء .

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الكرام الذين مدو لي يد العون من خلال التوجيهات والإرشادات التي افادتنني

في اتمام هذا العمل .

ولا يفوتني ان أوجه شكري إلى كل موظفي وعمال المكتبة بالكلية .

إلى كل من ساعدني وشجعني من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة .



### المخلص :

لقد أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلقي اهتماما من طرف الدول والهيئات ، لما لها دور في التنمية ، من خلال المزايا التي تتمتع بها ، في الإبداع والابتكار والتجديد وقلة رؤوس أموالها ، وتوفير سلع وخدمات تتوافق واحتياجات المستهلكين ، هذا ما جعلها تساعد في تقليص حجم البطالة عن طريق خلق مناصب شغل جديدة .

ورغم كل هذا الاهتمام إلا ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني جملة من المشاكل ، ويعد مشكل التمويل من بين المشاكل التي تعترضها ، ما أدى إلى البحث عن مصادر التمويل الملائمة لتحقيق الاهداف المسطرة بأقل التكاليف والأخطر الممكنة .

والجزائر كغيرها من الدول أولت الأهمية لهذا النوع من المؤسسات بإنشاء العديد من الآليات بهدف تدعيم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ومن بين الآليات الداعمة نجد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تعمل على توفير مختلف أشكال الدعم والتمويل .

الصفحة	العنوان
I	البسمة
II	الشكر والعرفان
III	الإهداء
IV	الملخص
أ - هـ	مقدمة
(-1)	الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2	تمهيد
3	المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
3	المطلب الأول : صعوبة تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
3-4	الفرع الأول : الأسباب الاقتصادية
4	الفرع الثاني : العوامل التقنية والسياسية
4	المطلب الثاني : معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
6-5	الفرع الأول : المعايير الكمية
7-6	الفرع الثاني : المعايير النوعية
8	المطلب الثالث : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول والهيئات
10-8	الفرع الأول : حسب الدول المتقدمة
10	الفرع الثاني : حسب الدول النامية
12-10	الفرع الثالث : حسب الهيئات
13	المبحث الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأشكالها ومجالات عملها
13	المطلب الأول : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
14- 13	الفرع الأول : خصائص مرتبطة بالجوانب الإدارية والتنظيمية

14	الفرع الثاني : خصائص مرتبطة براس المال والتمويل والانتشار الجغرافي
14	المطلب الثاني : أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
15	الفرع الأول : على اساس طبيعتها
16-15	الفرع الثاني : على اساس طبيعة منتجاتها
17- 16	الفرع الثالث : على اساس تنظيم العمل
17	المطلب الثالث مجالات عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
17	الفرع الأول : المقاوله من الباطن
18 -17	الفرع الثاني : التزويد الخارجي أو المقاوله الصناعية
19-18	الفرع الثالث : الترخيص أو الامتياز التجاري
20	المبحث الثالث : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورة حياتها ومشاكلها
20	المطلب الأول : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
20	الفرع الأول : المساهمة في زيادة الناتج القومي
20	الفرع الثاني : المساهمة في الحد من مشكلة البطالة
20	الفرع الثالث : دورها في محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية
21	الفرع الرابع : قيامها بدور الصناعات المغذية أو المكمله للصناعات الكبيرة والمتوسطة
21	الفرع الخامس : وسيلة للاستثمار المواد الأولية المحلية
21	الفرع السادس : المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات
21	الفرع السابع : دورها الإيجابي في تنمية الصادرات
22-21	المطلب الثاني : دورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
23-22	الفرع الأول : الفترة التجريبية
23	الفرع الثاني : فترة النمو السريع
23	الفرع الثالث : فترة النضج
23	الفرع الرابع : فترة الانحدار

24	المطلب الثالث : مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات
24	الفرع الأول : المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
26-24	الفرع الثاني : التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
27	خلاصة الفصل
28	الفصل الثاني : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
29	تمهيد :
30	المبحث الأول : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
30	المطلب الأول : مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
31-30	الفرع الأول : خلال الفترة 1962-1982
31	الفرع الثاني : خلال الفترة 1982-1988
32-31	الفرع الثالث : خلال الفترة 1988 إلى غاية يومنا هذا
32	المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني
33-32	الفرع الأول : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل
34-33	الفرع الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات
35	الفرع الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة
36	الفرع الرابع : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام
36	المطلب الثالث : مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
37-36	الفرع الأول : تأهيل العنصر البشري
37	الفرع الثاني : تأهيل المؤسسات المالية والمصرفية
38-37	الفرع الثالث : الرعاية والاحتضان
38	الفرع الرابع : اقامة نظام معلومات خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
39	المبحث الثاني : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
39	المطلب الأول : نظرة عامة حول التمويل
40-39	الفرع الأول : تعريف التمويل
41- 40	الفرع الثاني : أهمية التمويل

46-41	الفرع الثالث : مصادر التمويل
46	المطلب الثاني : طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
46	الفرع الأول : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك التجارية والهيئات المتخصصة
49- 47	الفرع الثاني : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك الإسلامية
50- 49	الفرع الثالث : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة
51	المبحث الثالث : الآليات الوطنية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
51	المطلب الأول : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة
53-51	الفرع الأول : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
54-53	الفرع الثاني : الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
54	المطلب الثاني : : صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ووكالة ترقية ودعم الاستثمارات
55-54	الفرع الأول : صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
55	الفرع الثاني : وكالة ترقية ودعم الاستثمارات
55	المطلب الثالث : الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار
57-56	الفرع الأول : الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار
58	خلاصة الفصل
59	الفصل الثالث : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر دراسة حالة الجزائر
60	تمهيد
61	المبحث الأول : تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
61	المطلب الأول : التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
61	الفرع الأول : طبيعة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
61	الفرع الثاني : مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
62-61	الفرع الثالث : أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

63-62	الفرع الرابع : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
64	المطلب الثاني : شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين وطرق التمويل المطبقة
64	الفرع الأول : شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين
67-64	الفرع الثاني : طرق التمويل المطبقة
69-67	الفرع الثالث : صيغ أخرى جديدة
69	المطلب الثالث : الأنشطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصناديق القرض المشتركة والداعمة له
70- 69	الفرع الأول : الأنشطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
71-70	الفرع الثاني : صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة
73- 71	الفرع الثالث : الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر
73	المبحث الثاني : تقييم نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ نشأتها إلى غاية سنة 2014 وآفاقها لسنة 2015
73	المطلب الأول : تقييم نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ نشأتها إلى غاية 2014
77-73	الفرع الأول : حصيلة القروض الممنوحة بدون فوائد موزعة حسب جنس المستفيد وحسب قطاع النشاط
78	الفرع الثاني : توزيع القروض حسب نمط التحويل
80-79	الفرع الثالث : توزيع القروض حسب الشريحة العمرية
81-80	المطلب الثاني : آفاق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لسنة 2015
82	خلاصة الفصل
85-83	خاتمة
93-86	قائمة المراجع
95-94	قائمة الجداول
96	قائمة الأشكال
101-97	قائمة الملاحق

106-102

الفهرس

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول (1)	التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4
الجدول (2)	معايير تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ابريطانيا	5-4
الجدول (3)	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان	5
الجدول (4)	معيار تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جنوب شرق آسيا	7
الجدول (5)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2002-2009)	36
الجدول (6)	أهم المنتجات خارج المحروقات المصدرة للسداسي الأول من سنة 2011	38-37
الجدول (7)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة	39
الجدول (8)	تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات	39
الجدول (9)	أنماط التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	83
الجدول (10)	ولايات الجنوب العشر المستفيدة من القرض المصغر بدون فوائد لشراء مواد أولية	85
الجدول (11)	أنماط التمويل للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بعد سنة 2013	90



92	حصيلة القروض الممنوحة بدون فوائد موزعة حسب جنس المستفيد وحسب قطاع النشاط	الجدول (12)
92	توزيع القروض حسب الجنس	الجدول (1-12)
94	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط	الجدول (2-12)
96	توزيع القروض حسب نمط التحويل	الجدول (13)
97	توزيع القروض حسب الشريحة العمرية	الجدول (14)

الصفحة	العنوان	الرقم
26	دورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشكل (1)
80	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	الشكل (2)
93	توزيع القروض حسب الجنس	الشكل (3)
95	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط	الشكل (4)
98	توزيع القروض حسب الشريحة العمرية	الشكل (5)

رغم التحولات الكبرى التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية على مختلف الأصعدة , احتلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رياديا وفعالا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية وكذا المتطورة من خلال ما تقدمه من مساهمتها في دفع النمو وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والمساهمة الفعالة في التصدير وزيادة قدرة الابتكار , واستقطاب اليد العاملة والحد من البطالة , فهي لا تتطلب أموالا ضخمة كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الكبرى .

إلا أن نمو وتطور واستمرار هذه المؤسسات يظل مرتبط بمدى تجاوزها لعدة تحديات , والتي تتمثل أساسا في عدم قدرة أصحابها على توفير التمويل اللازم , إذن فمشكل التمويل يعد من أهم وأبرز المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل القصور المسجل على مستوى الموارد الذاتية لهذه المؤسسات وهو ما يجعل من المصادر التمويلية الخارجية كالقروض المصرفية وجهة الكثير من أصحاب تلك المؤسسات للحصول على التمويل الكافي لتجسيد مشاريعهم , كما نجد أن أصحاب هذه المؤسسات عادة ما يكونون من المهنيين الصغار ولا تتوفر لديهم الضمانات الكافية للحصول على قروض , إذ تبقى بنظر البنوك عاجزة على الوفاء بالتزاماتها .

حيث يلاحظ اليوم في الاقتصاديات المتقدمة الاهتمام المتزايد لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسن قوانين وتشريعات تهدف الى إمانية هذه المؤسسات من الحصول على الدعم المالي والفني وتأمين الحوافز الضريبية والوصول الى الأسواق, لكن في معظم الدول النامية لا تحظ هذه المشروعات إلا بدعم محدود من الحكومة, غير أنها تتجح في الاستمرار والنمو بفضل قدرتها على التجديد والتوصل الى طرق مبتكرة في الإنتاج والتسويق .

والجزائر كمثلتها من دول العالم أولت الأهمية لهذا النوع من المؤسسات - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - نتيجة لأهميتها عبر العالم خلال الأزمات الاقتصادية, حيث عملت على خلق منظومة مؤسساتية تستجيب لجميع التغيرات التي تفرضها التعاملات الاقتصادية, وذلك بتوفير كافة الطاقات

لذلك أنشأت الدولة الجزائرية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

التي أثبتت فعاليتها ونجحت في توفير الرعاية والدعم لهذا النوع من المؤسسات وزيادة حضورها في النجاح لهذا تعد كأحد الحلول المهمة والأساسية لحل مشكلة التمويل في مختلف دول العالم وخاصة البلدان النامية لإفتقارها لرؤوس الأموال .

### 1. إشكالية الدراسة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن إحدى المرتكزات الأساسية لخلق الثروة على المستوى المحلي والوطني على حد سواء، وهذا ما سعت اليه الجزائر، إلا أن هذه المؤسسات لا تزال تعاني من مشكل التمويل الذي يمثل الحجر الأساس بالنسبة لأصحابها، ومن خلال هذه الدراسة سنحاول معالجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM مشكل تمويل والتي يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية كما يلي:

اي دور للوكالة الوطنية لتسيير القرض ANGEM في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

ومن أجل توضيح وتبسيط هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماهي خصائصها؟

- كيف تم تشخيص مشكلة التمويل؟

- ماهو الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

### 2- فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه التساؤلات المطروحة نذكر الفرضيات التالية:

- لا يمكننا حصر مجموعة الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن باقي المؤسسات الأخرى ، وذلك من خلال جمعها بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رياديا وفعالا في نمو النشاط الاقتصادي ، وتتجلى أهم الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات اثناء عملية الإنشاء في الحصول على التمويل اللازم للانطلاق المشروع .

- تلعب الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر دورا فعالا في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

### 3- أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة والميول الشخصي للتعلم في هذا الموضوع .
- تماشي موضوع البحث مع التخصص العلمي .
- الأهمية التي اكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة .
- العمل على اعطاء العناية الكافية بتقديم كافة الظروف ضمن سياسة اقتصادية ومالية مواكبة للتغيرات الحاصلة حتى تؤدي دورها كما هو سائر في مختلف دول العالم .

### 4- أهداف الدراسة:

- يتجلى الهدف الأساسي لهذه الدراسة في محاولة توضيح الدور الذي تقوم به الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في اطار توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- أما عن الأهداف الفرعية فهي تكمن في:
- محاولة إعطاء مختلف التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لعدة معايير ولعدة دول مع بيان خصائصها .
  - توضيح معالم التمويل بمختلف جوانبه .
  - إعطاء لمحة عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر باعتبارها مصدر تمويلي ناجح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة على المستوى الوطني .

### 5- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتعرض لأحد أهم المواضيع الاقتصادية الهامة على الساحة العالمية في الوقت الحالي الذي يتسم بتحولات اقتصادية، ألا وهي مشكلة التمويل والدور الذي تلعبه

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, خاصة وأن هذا النوع من المؤسسات يحتل مكانة بين الدول, ويعرف اهتماما ملحوظا في الجزائر بصفة خاصة .

## 6- منهجية الدراسة:

لإنجاز هذا البحث تم الإعتماد على المنهج الوصفي خاصة عند تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهميتها اضافة الى بعض الخصائص, وكذلك عند التطرق للمفاهيم الأساسية للتمويل ومصادره أما المنهج التحليلي استخدم في تحليل النسب التمويلية للقطاعات الاقتصادية من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر, وكذا في تحليل وتفسير البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة, والتي يتم جمعها للوصول الى جملة من النتائج بالإعتماد على الإستنتاج في المعالجة .

## 7- وسائل جمع البيانات

- مجموعة المراجع والمتمثلة في الكتب والملتقيات والدوريات والمجلات .
- المواقع الإلكترونية ( شبكة الانترنت ) .
- الجريدة الرسمية .

## 8- الدراسات السابقة

### - دراسة بوعبد الله هيبة

اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2008-2009) .

تناولت هذه الدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكل ايجاد مصادر التمويل الملائمة ، وخلصت هذه الدراسة إلى عدم وجود أسس واضحة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بل هناك بعض الآليات تعمل على انفراد دون وجود تناسق .

- دراسة شعيب أتشي

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية ( مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2007-2008) .

ارتكزت هذه الدراسة على ابراز واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والدور الذي تلعبه في مساهمتها في الاقتصاد الوطني ، وهذا من خلال اهتمام الجزائر بهذا القطاع بعد الاستقلال عن طريق تقديم كافة أشكال الدعم والتمويل ن وذلك تماشيا والتطورات الاقتصادية الراهنة .

9- هيكل الدراسة :

من أجل هذه الدراسة قسمنا هذا البحث إلى ثلاث فصول :

ففي الفصل الأول تطرقنا فيه إلى ثلاث مباحث :

يتعلق المبحث الأول في ابراز ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، اما المبحث الثاني فقد تعرضنا على أهم خصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والمبحث الثالث تعرضنا على أهمية ودورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها .

فيما يتعلق بالفصل الثاني قمنا بتقسيمه ايضا إلى ثلاث مباحث ، تطرقنا في المبحث الأول إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني ، وتعرضنا في المبحث الثاني إلى التمويل وأهم مصادره وطرقه ، أما في المبحث الثالث فقد خصص للتعرف إلى أهم الآليات التي تساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وأخيرا الفصل الثالث الذي يتضمن مبحثين ، استعرضنا في المبحث الأول دراسة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، بينما المبحث الثاني للدراسة التطبيقية حول الوكالة .

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي

للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة



شهدت السنوات الأخيرة اتجاها واضحا للكثير من الدول ، حول تبني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الاهتمام به و توفير الشروط و الحوافز على انشاء هذا النوع من المؤسسات ، و ذلك للدور الهام الذي تقوم به هذه المؤسسات ، و كذا لما تتمتع به من مزايا وخصائص تمكنها من المساهمة في امتصاص البطالة ، و خلق مناصب عمل جديدة و إعطاء قيمة مضافة للاقتصاد لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي و تنوعه ، إلى غير ذلك من الأهداف الإنمائية الأساسية .

تتفق آراء المفكرين الاقتصاديين فيما للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية فائقة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، إلا أن الباحثين لا يزالون يواجهون صعوبات فيما يتعلق بتحديد تعريف موحد و مناسب لها لأنه بوجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن الفصل بينها و بين المؤسسات الأخرى ، و هذا يسمح بتحديد طبيعته و ما تتميز به من خصائص دون غيرها مما يؤدي إلى زيادة الاهتمام بإنشاء هذا النوع من المؤسسات .

لهذا حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم خصائصها وأهميتها ، وأهم المشكلات التي تعترضها .

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المبحث الثاني : خصائص و أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مجالات أعمالها .

المبحث الثالث : أهمية ودورة حياة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكلها .

## المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أجمع معظم الباحثين والمفكرين الاقتصاديين على الدور الفعال الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، وذلك في ظل التطورات والأحداث الاقتصادية الراهنة ، إلا أن هذا الإهتمام والتركيز الكبيرين على هذا القطاع أدى إلى اختلاف الآراء وتعدد الدراسات والأبحاث حول اعطاء تعريف شامل و دقيق لهذه المؤسسات ، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث بالإضافة الى التعريف المختلفة لبعض الدول والهيئات الاقتصادية والإشارة الى صعوبة تحديد تعريف موحد لها ، وكذا معايير تصنيفها .

## المطلب الأول : صعوبة تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ان التطرق إلى الأسباب التي ادت الى اختلاف التعاريف بين المفكرين وبين الدول الهيئات الاقتصادية وجب علينا ايجاز أهم الصعوبات التي تواجه تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العناصر التالية :

## الفرع الأول : الأسباب الاقتصادية

## أولاً: اختلاف درجة النمو

ويتمثل في التطور ال لامتكافئ بين مختلف الدول واختلاف مستويات النمو فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الامريكية واليابان تعتبر كبيرة في بلد نامي كسوريا او الجزائر مثلا ، كما ان شروط النمو الاقتصادي و الاجتماعي تتباين من فترة لأخرى فما يمكن أن نسميها بالمؤسسات الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسة صغيرة او متوسطة في وقت لاحق ويؤثر المستوى التكنولوجي الذي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية و يعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي<sup>1</sup> .

## ثانياً: اختلاف النشاط الاقتصادي:

ان اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يمارسه المؤسسات ضمن القطاع الصناعي أو التجاري أو الزراعي ، يعكس الاختلاف الموجود بين تلك المشروعات حيث نجد المؤسسات التي تنشط ضمن القطاع

<sup>1</sup>خونى رابح وحساني رقية ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشكلات تمويلها ، اترك للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر 2008 ص 16

الصناعي ، تتطلب استثمارات و أصول ثابتة ضخمة ، و تستخدم عدد كبير من العمال بينما المؤسسات النشطة ضمن القطاع التجاري تتطلب أصولا متداولة وتستخدم عدد أقل من العمال وهكذا يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط ضمن قطاع الصناعة ، كمؤسسات كبيرة في القطاع التجاري و ذلك بحكم وحجم استثماراتها و عدد عمالها، ومنه يمكن القول بان اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي يصعب من

مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة<sup>1</sup> .

**ثالثا: اختلاف فروع النشاط الاقتصادي :**

يختلف النشاط الاقتصادي و تتنوع فروعه ، فالنشاط التجاري ينقسم الى تجارة بالتجزئة و تجارة بالجملة و أيضا على مستوى الامتداد ينقسم الى تجارة خارجية و تجارة داخلية ، و النشاط الصناعي بدوره ينقسم الى فروع عدة منها الصناعات الاستخراجية ، الغذائية ، التحويلية و تختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية اليه او أحد فروعه و ذلك بسبب تعداد اليد العاملة و راس المال الموجه للاستثمار ، فالمؤسسة الصغيرة او المتوسطة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في مجال التجارة او الصناعة الغذائية<sup>2</sup> .

**الفرع الثاني: العوامل التقنية والسياسية**

يتمثل العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات ، فحيثما تكون هذه الاخيرة اكثر اندماجا يؤدي هذا الى توحيد عملية الانتاج و تمركزها في مصنع واحد ، و بالتالي يتجه حجم المؤسسات الى الكبر ، بينما عندما تكون العملية الانتاجية مجزأة و موزعة الى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك الى ظهور عدة مؤسسات صغيرة و متوسطة<sup>3</sup> .

اما العامل السياسي فيتمثل في مدى اهتمام الدولة و مؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محاولة تقديم مختلف المساعدات له ، و تذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من اجل توجيهه و تربيته و دعمه و على ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف و تبيان حدوده و التمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات و الاستراتيجيات التنموية و لمهتمين بضؤون هذا القطاع . ان العوامل التقنية و

<sup>1</sup> قعيد ابراهيم ، دور الترويج في نجاح السياسات التسويقية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، 2009 ، ص 4

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص 17-20 .

<sup>3</sup> بن نذير نصر الدين ، دراسة إستراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012 ، ص 5.

اختلافها من دولة الى اخرى ، و كذا اختلاف الرؤى لواقعي السياسات و برامج التنمية و النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجعل من الصعب تحديد تعريف موحد و شامل متفق عليه .<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كما اشرنا اليه سابقا على ان تحديد تعريف شامل و دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، هو وجود مجموعة من المعايير التي تستند عليها هذه التعاريف ، إلا أن كل هذه المعايير تتجلى في كل من المعايير الاقتصادية ، كمعيار عدد العمال و حجم راس المال ، أما المعايير النوعية فنجد فيها المعيار القانوني و المعيار التنظيمي .

#### الفرع الأول : المعايير الكمية :

تتجلى المعايير الكمية في مجموعة من المؤشرات التي تسمح بقياس حجم المؤسسات ومحاولة تمييزها عن غيرها ولا على من أشهرها وأوسعها انتشارا نجد معيار عدد العمال ومعيار راس المال ومعيار رقم الاعمال و تتمثل هذه المعايير فيما يلي:<sup>2</sup>

#### أ- معيار عدد العمال:

يعد من أهم المعايير المستخدمة في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تقسم المؤسسات بموجبه على ثلاثة أنواع :

#### 1-المؤسسات الاقتصادية الكبرى :

وهي مؤسسات توظف أعداد هائلة من العمال يتجاوز عددهم الألاف أو حتى مئات الألاف في بعض الأحيان وينقسم هذا النوع من المؤسسات الى :

- المؤسسات الكبرى دولية النشاط .
- المؤسسات الكبرى محلية النشاط .

#### 2-المؤسسات المصغرة او وحدات استغلال الفرد :

وتغطي هذه المؤسسات المصغرة كافة أوجه النشاط الاقتصادي و مختلف مجالاته و فروعه وتتشترك كلها في خاصية واحدة تتمثل في قيام صاحب المؤسسة بإدارتها بصفة أساسية و يستعين ببعض العمال عند الحاجة شرط ان لا يزيد عددهم عن عشرة عمال ، و يمكن ان ندمج ضمن هذا الصنف كلا من:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص، 5.

<sup>2</sup> خوني رابح وحساني رقية ، مرجع سابق ، ص 20

<sup>3</sup>المرجع السابق ، ص 20

- الصناعات الحرفية و التقليدية .

- الصناعات المنزلية والأسرية ( الوحدوية ) .

### 3-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تحتل هذه المؤسسات موقعا وسطا بين النوعين السابقين و توظف بين عشرة عمال و خمسة مئة عامل على الأغلب .

#### ب- معيار رأس مال :

يعتبر معيار رأس المال من المعايير الاساسية التي تستخدم في تمييز حجم المشروع نظرا لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الانتاجية و يختلف هذا المعيار من دولة الى اخرى ، فعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي حددت لجنة المال و الاستثمار المنبثقة عن لجنة تنشيط الحركة الاقتصادية في الكويت مفهوم

المشروع الصغير بانه المشروع الذي لا يتجاوز رأس ماله 600 ألف دولار تقريبا . وعلى مستوى مجموعة من الدول الآسيوية شملت الفلبين ، الهند، كوريا و باكستان ، فان مدى رأس مال المشروع الصغير قد تتراوح ما بين 35 الى 200 ألف دولار ، و كنموذج لدول المتقدمة فانه يقدر بحوالي 700 الف دولار.<sup>1</sup>

**ج- معيار حجم المبيعات :** اي ما تمتلكه المؤسسة من أصول ثابتة.<sup>2</sup> يعتبر معيار قيمة المبيعات من المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات من حيث الحجم ، و يعتبر مقياسا صادقا لمستوى نشاط المؤسسة و قدراتها التنافسية ، و طبقا لهذا المعيار فان المؤسسات الصغيرة تنسم بصغر مبيعاتها من حيث الكمية و القيمة مقارنة بالمؤسسات المتوسطة و الكبيرة.<sup>3</sup>

#### د- معيار رقم الأعمال :

يستعمل لقياس مستوى نشاط المؤسسة و قدرتها التنافسية ، و يستعمل خاصة في الولايات المتحدة الامريكية و اوروبا ، الا ان هذا المعيار تشوبه بعض النقائص ذلك ان كبر حجم مبيعات المؤسسة و ارتفاع رقم أعمالها قد يكون مرده الى ارتفاع الاسعار و ليس لعدد الوحدات المباعة (رقم الاعمال = عدد الوحدات المباعة \* السعر) ، و بما ان السعر عادة ما تحدده قوى خارجية عن المؤسسة يبقى تحقيق أرقام كبيرة كذلك

<sup>1</sup> نبيل جواد ، ادارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مؤسسة مجد للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، 2007 ، ص30

<sup>2</sup> خابة عبد الله ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة ، دار الجامعة الحديثة للنشر ، مصر ، 2013 ، ص 14

<sup>3</sup> بن نذير نصر الدين ، مرجع سابق ، ص، 8.

بفعل قوى خارجة عن المؤسسة ، لذا يتجه المحللون الى رقم المبيعات القياسي اي يأخذ بعين الاعتبار التغير في الاسعار عوضا عن رقم الاعمال الاسمي .

#### الفرع الثاني : المعايير النوعية

الى جانب المعايير الكمية ، و التي قد تعجز وحدها في بعض الاحيان على ان تقدم تعريفا واضحا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لذلك فالمعايير النوعية تستخدم لتمييز صنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن غيره من الاصناف ، و من اهم هذه المعايير نذكر :

أ- معيار الملكية :

يعتبر هذا المعيار من المعايير النوعية الهامة ، حيث تجد ان غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعود ملكيتها الى القطاع الخاص في شكل شركات اشخاص او شركات اموال ، معظمها فردية او عائلية يلعب مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار .<sup>1</sup>

#### ب- معيار المسؤولية :

حيث نجد حسب هذا المعيار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وبالنظر الى هيكلها التنظيمي البسيط ونجد ان صاحب المؤسسة بأعتباره مالها ، يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات ، وتنظيم العمل داخل المؤسسة ، وتحديد نموذج التمويل والتسويق ... الخ وبالتالي فان المسؤولية القانونية و الادارية تقع على عاتقه وحده .<sup>2</sup>

#### ج- معيار الاستقلالية :

وتعني بها استقلالية المشرع عن اي تكتلات اقتصادية و بذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى ، و يمكن ان نطلق ايضا على هذا المعيار اسم المعيار القانوني - المذكور سابقا- و ايضا استقلالية الادارة و العمل وان يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة ، بمعنى انه يحمل الطابع

<sup>1</sup> دليلة حضري ، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاديات شمال افريقيا خلال الفترة 1995-2005 ، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2007 ، ص 27

<sup>2</sup> دليلة حضري ، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاديات شمال افريقيا خلال الفترة 1995-2005 ، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2007 ، ص 27

الشخصي وتفرد المدير في اتخاذ القرارات و ان يتحمل صاحب او أصحاب المؤسسة المسؤولية كاملة فيما يخص التزامات المشروع اتجاه الغير .<sup>1</sup>

د-معيار حصتها في السوق :

ان الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكون محدودة و ذلك لأسباب التالية :

- صغر حجم المؤسسة .
  - صغر حجم الانتاج .
  - ضآلة حجم رأس المال .
  - محلية النشاط .
  - الإنتاج الموجه للأسواق المحلية و التي تتميز بضعفها .
  - المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتمائل في الامكانيات و الظروف .
- ونظرا للأسباب السالفة الذكر لا يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ان تفرض هيمنتها و سيطرتها على الأسواق ولا تستطيع ان تفرض اي نوع من الاحتكار عكس المؤسسات الكبرى التي يمكن ان تفرض الاحتكار لضخامة رأس مالها و كبر انتاجها و حصتها السوقية و امتداد اتصالاتها و تشابك صلاتها.<sup>2</sup>

**المطلب الثالث : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الدول و الهيئات**

تعددت و اختلفت التعريفات لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وذلك لتعدد المعايير المستعملة في كل بلد ، و اختلاف درجات النمو بين الدول و الهيئات المهمة بهذا القطاع ، التي تجعل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة اكثر من تعريف واحد ، ولهذا سنحاول التطرق لهذه التعاريف فيما يلي :

**الفرع الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الدول المتقدمة**

إن عدم وجود اتفاق بين الدول المتقدمة و الدول النامية على وضع تعريف موحد لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ادى الى ظهور مجموعة مختلفة من التعاريف نذكر منها :

**1- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:**

<sup>1</sup> خوني رابع و حساني رقية ، آفاق تمويل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغربية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، يومي 25-28 ماي 2003 ، ص 897

<sup>2</sup> خوني رابع و حساني رقية ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها ، مرجع سابق ، ص ص 22-23

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الو. م . أ على أنها : " تلك التي يتم امتلاكها و إدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه " ، وقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات و عدد العاملين <sup>1</sup> . كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (1): التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية و التجارة بالتجزئة	من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو أقل

المصدر: لخلف عثمان ، دور و مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ، رسالة

ماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 1994، ص11

**2-تعريف بريطانيا :** قدمت ابريطانيا مفهوما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية : <sup>2</sup>

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي .

- حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 65.6 مليون دولار أمريكي .

- عدد من العمال و الموظفين لا يزيد على 250 مواطن . <sup>3</sup>

و بما أن هذه المحددات الثلاث قاصرة على شمل كل ما هو صغير أو متوسط حيث أن ما يعتبر صغيرا في الصناعات الخدمية قد لا يكون في مجال السياحة أو مجال الصناعات التحويلية . لذلك تم معالجة هذه الفروقات و الاختلافات عبر إعطاء تعريفات خاصة بكل قطاع اقتصادي كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (2): معايير تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بريطانيا

الرقم	المجال- الموارد الصناعية	معيار القياس كحد أدنى
01	التصنيع(صناعة الملابس- مصوغات الذهب)	200 عامل

<sup>1</sup> رابع حميدة ، استراتيجيات و تجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم النمو و تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية و التجربة الصينية ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2010-2011، ص 8

<sup>2</sup> جواد نبيل ، مرجع سابق، ص 25

<sup>3</sup> نبيل جواد ، مرجع سابق ، ص، 25



02	البيع بالتجزئة- أو تجارة التجزئة- تجارة الجملة	323750 دولار امريكي حجم تداول سنوي
03	البناء	25 عامل
04	المناجم أو التعدين	25 عامل
05	تجارة السيارات	638750 دولار امريكي حجم تداول سنوي
06	خدمة متنوعة	323750 دولار امريكي تداول سنوي
07	شركات النقل	05 سيارات

المصدر : جواد نبيل ، ادارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مؤسسة مجد للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، 2007، ص26

### 3- التعريف الياباني:

تم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار عدد العمال ومعيار رأس المال، والتمثلة في أنها تلك المؤسسات التي لا يتعدى عدد عمال بها 300 عامل، ورأس مالها لا يفوق 300 مليون ين ياباني.<sup>1</sup>

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

### الجدول رقم (3) :تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان

القطاع	عدد العاملين	رأس مال
صناعة قطاعات اخرى	300 عامل او اقل	300 مليون ين ليابان او اقل
مبيعات بالجملة	100 عامل او اقل	100 مليون ين ياباني او اقل
مبيعات التجزئة	50 عامل او اقل	50 مليون ين ياباني او اقل
الخدمات	100 عامل او اقل	50 مليون ين ياباني او اقل

المصدر: النسور جاسر عبد الرزاق ، المنشأة الصغيرة...الواقع و التجارب ومعطيات الظروف الراهنة ،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي ، يومي 17-18 أفريل 2006 جامعة الشلف ، ص 04

### الفرع الثاني : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول النامية

<sup>1</sup> بوقوم محمد و معيزى جزيرة ، اضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قلمة ، ص 6

كما أشرنا إليه سابقا على عدم وجود اتفاق حول وضع تعريف موحد لهذا القطاع ، نجد ايضا هناك

تعاريف اخرى وهي كالآتي :

### 1- تعريف الهند :

حددت الهند في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي توظف اقل من 50 عاملا لو استخدمت الآلة او اقل من 100 عامل لو لم تستخدم الآلة ، و لم تتجاوز أصولها الرأسمالية 500 الف روبية.<sup>1</sup>

### 2- تعريف مصر :

كما تعرف في جمهورية مصر العربية على انها : تلك المؤسسات التي يقل عدد العاملين بها عن 10 أفراد بينما المؤسسات المتوسطة فيتراوح عدد العاملين بها بين 10 و 49 عاملا .<sup>2</sup>

### 3- تعريف الجزائر :

أعطى المشرع الجزائري مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يتلخص في نص المادة 04 من القانون التوجيهي على تعريفها بأنها كل مؤسسة تنتج السلع او الخدمات ، مهما كانت طبيعتها القانونية:<sup>3</sup>

- تشغل من 1 الى 21 عامل .
- لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي ملياري (02) دينار ، اولا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دولار.
- تستوى في معيار الاستقلالية .

### الفرع الثالث : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الهيئات

لقد قامت بعض الهيئات بتقديم مفهوم لهذا النوع من المؤسسات ، والذي ارتئينا ادراجه في مجموعة التعاريف لهذه الهيئات والتي تتمثل فيما يلي :

### 1- تعريف اتحاد جنوب شرق آسيا :

قدم اتحاد جنوب شرق آسيا تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك باستخدام المعيار المعترف به في هذه البلدان هو حجم العمالة ، كمؤشر أساسي حيث جاء التصنيف كالآتي<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> فتحي السيد عبد ه و ابو سيد احمد ، الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2005، ص 55

<sup>2</sup> جواد نبيل ، ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سابق ، ص 24

<sup>3</sup> قنيدرة سمية ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة دراسة ميدانية بولاية قسنطينة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2009-2010 ، ص 59

الجدول رقم (4) : معيار تمييز المؤسسات ص و م في جنوب شرق اسيا :

نوع المؤسسة	حجم العمالة
مصغرة	من 01 الى 09
صغيرة	من 10 الى 49
متوسطة	من 50 الى 99

المصدر: بن يعقوب الطاهر، اثار اتفاق الشراكة الاورو جزائرية على المؤسسات ص و م ، الملتقى الدولي حول اثار انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 13-14 نوفمبر 2006 ، ص 5  
فالمؤسسة التي تحتوي على عدد عمال اقل من الحد الأدنى 09 عمال اعتبرت مؤسسات عائلية و حرفية و اكثر من الحد الاقصى 99 عامل ، و يجب اعتبارها مؤسسات كبرى .

#### 2- تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير للصناعات الصغيرة :

كما يعرف بانها المنشآت التي يعمل بها اقل من 50 عاملا و رأس مالها اقل من 500 الف دولار بعد استبعاد الأراضي و المباني.<sup>2</sup>

#### 3- تعريف مجلس التعاون الخليجي:

حددت منظمة الخليج للاستثمارات عام 1994 المنشآت الصغيرة بالاعتماد على معيار العمالة وهي : تلك المنشآت التي تزيد عمالتها عن 60عاملا ، أما رأس المال فقد صنفت المنشآت التي لا يتجاوز الاستثمار فيها مليون دولار ، و المنشآت التي لا يزيد فيها الاستثمار عن 5.5 مليون دولار هي منشآت متوسطة الحجم.<sup>3</sup>

#### 4-تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية :

عرفت حسب هذه اللجنة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب هذه اللجنة في الدول النامية على أنها كل مؤسسة يعمل فيها :<sup>4</sup>

- من 15-19 عامل مؤسسة صغيرة .

<sup>1</sup> بن يعقوب الطاهر ، اثار اتفاق الشراكة الاورو جزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الملتقى الدولي حول اثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 1،3-14 نوفمبر 2006 ، ص 4-5

<sup>2</sup> برجى شهرزاد ، اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان 2011-2012 ، ص 30

<sup>3</sup> خوني رابح ،حساني رقية ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها ، اترك للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر 2008 ، ص 32

<sup>4</sup> السعيدى سعاد ، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وفاق تنميتها ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، ورقلة ، 2002-2003 ، ص 7

- من 20-90 عامل مؤسسة متوسطة .
- اكثر من 100 عامل مؤسسة كبيرة .
- اما بالنسبة للبلدان الصناعية فانها تعد : <sup>1</sup>
- مؤسسة صغيرة التي يعمل بها من 5-99 عامل .
- مؤسسة متوسطة التي يعمل بها من 100-499 عامل .
- مؤسسة كبيرة التي يعمل بها أكثر من 500 عامل .
- تعريف منظمة التعاون و التطوير الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :
- تم تعريف المؤسسات حسب منظمة التعاون و التطوير الاقتصادي كما يلي : <sup>2</sup>
- المؤسسة المصغرة التي تشغل حتى 19 عامل .
- المؤسسة الصغيرة التي تشغل من 20 الى 99 عامل .
- المؤسسة المتوسطة التي تشغل من 100 الى 439 عامل .

<sup>1</sup>السعيدى سعدية ، مرجع سابق ، ص، 7.

<sup>2</sup> بو عبد الله هيبية ، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، في علوم التسيير ، فرع نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2009/2008 ، ص ، 35.

### المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أشكالها و مجالات عملها

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص التي تؤهلها للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية ، وذلك باعطاء قيمة مضافة للاقتصاد و دفع عجلة النمو ، من خلال خلق أنشطة اقتصادية متنوعة ، والتي فرضت على هذا النوع من المؤسسات أخذ أشكال عديدة تميزها عن المؤسسات الكبيرة ، إلا أنها تبقى في علاقة تعاون و تكامل في بعض المجالات مع باقي المؤسسات الأخرى ، مع احتفاظها بمجال تخصصها والذي يتمتع بدرجة عالية من المهارة والتميز تعجز المؤسسات الكبيرة عن الوصول اليه .

#### المطلب الأول : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة خصائص ومزايا ، وذلك من خلال جمعها بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، فهي تتصف بعدة خصائص تميزها عن سائر المؤسسات الأخرى والتي تتمثل فيما يلي :

#### الفرع الأول : خصائص مرتبطة بالجوانب الادارية و التنظيمية:

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعدة خصائص في مختلف المجالات و خاصة الجوانب الادارية و التنظيمية و التي نذكر من بينها :

#### 1- الادارة و التسير :

يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة الادارة نظرا لبساطة هيكلها و استعماله للأساليب الادارية و التسير غير المعقدة و لا توجد بها اللوائح المقيدة و المعطلة لسير العمل ، وهذا لكون الادارة تتجسد في معظم الاحيان في شخصية مالكةا فهي اذا تتسم بالمرونة و الاهتمام الشخصي من قبل مالكةا وهذا ما يضمن التوفيق بين المركزية للأغراض التخطيط و الرقابة و بين اللامركزية للأغراض سرعة التنفيذ .<sup>1</sup>

#### 2- سهولة التأسيس:

يتجلى ذلك مستلزمات رأس المال المطلوب للإشائها نسبيا ، لكونها تعتمد على ج ذب و تفعيل المدخرات لتحقيق منفعة و فائدة تلبى من خلالها حاجات محلية في أنشطة متعددة ضمن المجال الاقتصادي وكذلك سهولة الاجراءات الادارية و انخفاض تكاليف التأسيس نظرا لبساطة و سهولة هيكلها الاداري و التنظيمي .<sup>2</sup>

#### 3- الملكية المحلية:

<sup>1</sup> مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2008-2011 ، ص 18  
<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص، 18.

في كثير من الأحيان يكون ملاك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،أشخاصا يقيمون ضمن المجتمع المحلي ، وهذا ما يؤدي الى زيادة الملكية المحلية ، حيث يكون التحكم في القرارات الاقتصادية تحت سلطة أشخاص وطنين قاطنين في المجتمع المحلي ، مما يؤدي بسوره الى زيادة استقرار العمالة ، وخلق وظائف أكثر للمقيمين في تلك المنظمة اي استثمار جزء كبير من الارباح داخل المجتمع المحلي .<sup>1</sup>

#### 4-الفعالية و الكفاءة:

تتجلى فعالية و كفاءة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قدرتها على تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لمالكها و اشباع رغبات واحتياجات العملاء و بشكل كبير .<sup>2</sup>

#### الفرع الثاني: خصائص مرتبطة برأس المال و التمويل و الانتشار الجغرافي

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعدة خصائص منها ما هو مرتبط براس المال و التمويل و الانتشار الجغرافي و التي نوجزها في ما يلي :

#### 1- الضآلة النسبية لرأس المال و سهولة التمويل :

صغر حجم رأس مال و ضآلته النسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يسهل الحصول على التمويل اللازم من طرف المالكين سواء في شكله العيني او النقدي وهذا يقلل من الضغوط المالية للبنوك و المؤسسات التمويلية الاخرى ، كذا صغر الحجم و قلة التخصص تعتبران ميزتين تؤهلان المؤسسة لتحقيق المرونة و سرعة التكيف مع الاوضاع الاقتصادية المحلية و الوطنية و حتى العالمية في ظل العولمة و التفتح الاقتصادي العالمي.<sup>3</sup>

#### 2- محدودية انتشار الجغرافي:

ان معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكون محلية او جهوية النشاط او تكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل فيها و تقام لتلبية احتياجات المجتمع المحلي و هذا ما يؤدي الى تهمين الموارد المحلية و استغلالها الاستغلال الأمثل و القضاء على مشكلة البطالة و توفير المنتجات و الخدمات للأفراد محلية .<sup>4</sup>

#### المطلب الثاني : أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

<sup>1</sup> زويته محمد الصالح ، اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2006-2007 ، ص ، 09.

<sup>2</sup> مشري محمد ناصر ، مرجع سابق ، ص، 19.

<sup>3</sup> خوني رابح ، حساني رقية ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلتها تمويلها ، مرجع سابق ، ص ، 45.

<sup>4</sup> المرجع السابق ، ص، 45.

هناك عدة اشكال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لتنوع انشطتها ومجالات عملها والتي يمكن تصنيفها على اساس طبيعتها و طبيعة منتجاتها و تنظيم العمل و كذلك طبيعتها القانونية و ايطار عملها ويمكن توضيحها فيما يلي :

### الفرع الأول : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعتها

و فق هذا التصنيف تقسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى عدة اشكال اهمها <sup>1</sup>:

#### 1 - المؤسسة العائلية :

وهي المؤسسات التي تتخذ من موضع اقامتها المنزل و تكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة و يمثلون في غالب الاحيان اليد العاملة ، و تقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة و في البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء جزء من السلع لفائدة المصانع اي ما يعرف بالمقولة.

#### 2 - المؤسسات التقليدية:

هذا النوع من المؤسسات يعرف او يقترب كثيرا الى النوع السابق ، هذا لان المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة و تنتج منتجات تقليدية ، ولكن ما يميزها على النوع السابق ، هو ان تكون في ورشات صغيرة و مستقلة عن المنزل وتعتمد على وسائل بسيطة .

#### 3- المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:

يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعين السابقين باستخدامه لتقنيات و تكنولوجيايات الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع او من ناحية التنظيم الجيد للعمل او من ناحية انتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة و الحاجات العصرية .

### الفرع الثاني : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس طبيعة منتجاتها

يمكن ان تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال هذا المعيار الى <sup>2</sup>:

#### 1 - مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية : ويرتكز نشاط هذه المؤسسات على التصنيع و بالتحديد تصنيع:

- المنتجات الغذائية .

- تحويل المنتجات الفلاحية .

- منتجات الجلود و الأحذية و النسيج .

<sup>1</sup> رابح حميدة، استراتيجيات و تجارب و ترقية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم النمو و تحقيق التنمية المستدامة ، مرجع سابق، ص 16  
<sup>2</sup> مشري محمد الناصر ، دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، مرجع سابق ، ص 13-14

- الورق و منتجات الخشب و مشتقاته .

و يعود سبب تركيزها على مثل هذه المنتوجات بسبب طبيعة الخصائص التي تتميز بها المؤسسات

المتوسطة

و الصغيرة و المصغرة لكونها تعتمد على المواد الأولية المتفرقة و التقنيات الانتاجية و اليد العاملة الكثيفة.<sup>1</sup>

## 2- مؤسسات انتاج السلع الوسيطة:

ويركز هذا النوع من المؤسسات على مؤسسات :

- تحويل المعادن .

- المؤسسات الميكانيكية و الكهربائية .

- صناعة مواد البناء .

- المحاجر و المناجم .

و يعود التركيز على مثل هذه الصناعات بسبب الطلب المحلي على مثل هذه المنتوجات خاصة في ما يتعلق

بمواد البناء .

## 3- مؤسسات انتاج سلع التجهيز:

ان اهم ما يميز هذه المؤسسات على المؤسسات الاخرى هو انتاجها الى الآلات و المعدات الضخمة

التي تتمتع بالتكنولوجيا العالية و رأس المال الكثيف و هو لا ينطبق على المؤسسات المتوسطة و الصغيرة

و المصغرة و لا على خصائصها و امكانياتها ،لذلك نجد ان مجال تدخل هذه المؤسسات ينحصر في بعض

الأنشطة البسيطة مثل التركيب و ضاعة بعض التجهيزات البسيطة في الدول المتقدمة و عمليات الصيانة

والاصلاح و تركيب قطع الغيار المستورد في البلدان النامية.<sup>2</sup>

**الفرع الثالث : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس تنظيم العمل :**

يمكن لنا حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين من المؤسسات هما :<sup>3</sup>

- مؤسسة غير مصنعة .

- مؤسسة مصنعة .

<sup>1</sup> مشري محمد ناصر ، مرجع سابق ، ص، 14.

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص ، 14.

<sup>3</sup> قشيدة صوراية ، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012 ، ص 26



\*مؤسسة غير مصنعة :

و هي ممثلة في الانتاج العائلي (للاستهلاك الذاتي) و النظام الحرفي (عمل في المنزل ورشات حرفية) و يعد الانتاج العائلي أقدم شكل من حيث التنظيم أما النظام الحرفي يدوي للإنتاج سلع حسب طلبيات الزبائن.  
\*مؤسسة مصنعة :

وهي ممثلة في النظام الصناعي للورشة المنزلي (عمل صناعي في المنزل ، ورشة شبه مستقلة ، مصنع صغير و نظام التصنيع ( مصنع متوسط ، مصنع كبير) ، فهذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة و المصانع الكبيرة و يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام أساليب التسيير الحديثة و تعقيد العملية الانتاجية و كذلك من حيث نوع السلعة المنتجة و اشباع الاسواق.<sup>1</sup>

المطلب الثالث : مجالات عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يقوم تركيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على بعض المجالات و القطاعات التي تمتاز بالميزة التنافسية كقطاع الخدمات مع الحفاظ على المنفعة الكلية للفرد و المجتمع و تتمثل هذه المجالات فيما يلي :

الفرع الأول : المقاوله من الباطن

تعتبر المقاوله من الباطن أهم أشكال التكامل الصناعي الحديث ، و تعني تجسيد التعاون بين المؤسسات الكبيرة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و يمكن القول بان المقاوله من الباطن هي العملية التي بموجبها يقوم المتعهد بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل<sup>2</sup> ، و يأخذ أشكال عديدة هي :<sup>3</sup>

1- التعاقد من الباطن نتيجة للتخصص:

في هذا النوع تقوم الشركة الأم بتفويض المقاول الفرعي لإنتاج الكمية المطلوبة من السلعة ، و تمثل هذه الحالة نوعا من التكامل الرأسي في العملية الانتاجية .

2- التعاقد من الباطن لشراء الطاقة الانتاجية:

يظهر هنا النوع من خلال قيام المنتج الاصلي لسلعة ما بالتعاقد مع احدى الوحدات الانتاجية لإنتاج هذه السلعة وفقا لمواصفات محددة ، في نفس الوقت و بالتزامن مع ما تنتجه الشركة الأصلية ، و غالبا ما يتم اللجوء لذلك نتيجة لعدم كفاية الطاقة الانتاجية لدى الشركة الأم لإنتاج الكمية اللازمة لتغطية هذا الطلب ، و هذه الحالة تمثل علاقة مؤقتة بين الشركة الأم و المقاول من الباطن .

<sup>1</sup> قشيدة صورية ، مرجع سابق ، ص، 26.

<sup>2</sup> رابح حميدة ، مرجع سابق ، ص، 17.

<sup>3</sup> مرزقي نوال ، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو 9000 و 14000 ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 2009-2010 ، ص، 20.

3- التعاقد من الباطن مع المورد:

تشبه هذه العملية حالة التخصص في كونها نوعا من التكامل الرأسي ، الا أن المقاول الفرعي في هذا النوع يسيطر تماما على عملية التصميم و التطوير وطرق الانتاج ، و يتفق مع الشركة الأم على التصنيع أحد أجزاء المنتج النهائي وفقا لتعاقد ونصوصه .

الفرع الثاني : التزويد الخارجي او المقاول الصناعية

وهو يمثل قيام الشركة ا لأم شراء السلع الوسطية او الخدمات المساعدة للعملية الانتاجية بدلا من انتاجها داخليا ، وفي هذه الحالة نقوم احدى الوحدات الصغيرة و المتوسطة بإنتاج تلك المكونات او تقديم تلك

الخدمات لصالح الشركة الأم و تشمل أشكال التزويد الخارجي ما يلي:<sup>1</sup>

1- الإنتاج و التصنيع: يضم هذا المجال كلا من :

- تصنيع المعدات الثابتة و الوحدات الانتاجية .

- تصنيع معدات متحركة و خدمية .

- تصنيع قطع الغيار و مهام صناعية استهلاكية .

- عمليات مراقبة الجودة .

- أعمال التعبئة و التغليف .

- عمليات نقل المواد الخام ،المنتجات الوسطية و المنتجات النهائية .

- عمليات الشحن البحري .

2- الخدمات العامة : وتشمل النقل و المواصلات ، الخدمات الصحية و الطبية ، النظافة العامة ، خدمات

المطاعم والأمن والحراسة .

الفرع الثالث : الترخيص او الامتياز التجاري

هو عبارة عن اتفاقية قائمة بين الشركة ا لأم و المؤسسة الصغيرة تسمح لهذا الأخيرة باستخدام أساليب

العمل و نقل الخبرة و المعرفة التي تعتمدها الشركة الأم بمعنى اعتماد كل من شأنه ان يحقق لها النجاح

كتقنيات الانتاج و أساليب التدريب ، ويتضمن عقد الترخيص النقاط التالية:<sup>2</sup>

- مدفوعات الآلات الأجهزة و طرق توفير رأس مال.

<sup>1</sup>مرزقي نوال ، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو 9000 و14000 ، مرجع سابق ، ص ص، 20-21.

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص ، 21.

- أسعار البيع و الخصومات و طرق الدفع و التحصيل .
- التفاصيل المالية و المحاسبية .
- الاعلان و الترويج و وسائله .
- الصيانة و الاصلاحات و الالتزامات المختلفة .
- العمال و طرق الحوافز ، الأجور ، ساعات و طرق العمل .
- التأمين و نطاق السوق .
- كيفية انهاء العقد و التمويل و تجديد شروط العقد .

ويأخذ الترخيص أشكال متعددة :<sup>1</sup>

### 1- الترخيص للتوزيع المباشر للمنتج

في هذا النوع من الترخيص ، يلعب المرخص له دور الوكيل المرخص في منطقة معينة ، حيث يقوم المرخص بتوفير السلع و تجهيزها المرخص له لكي يتولى تصريفها دون تعديل او تعي ير في شكلها او هيئتها ومن خلال هذه العملية يحقق كلا من الطرفين أرباحا بعد بيع المنتجات ، لكن بنسب متفاوتة .

### 2- الترخيص للإنتاج السلع

في هذه الحالة يستعمل المرخص له الاسم التجاري او العلامة التجارية للمرخص ، وطبقا للعقد المبرم بين الطرفين يحق للمرخص له ، بالإضافة لاستخدام العلامة التجارية ، انتاج السلع من خلال حصوله على النماذج و المكونات و المعطيات التقنية المتعلقة بالمنتج ، شريطة احترام القواعد المحددة في العقد و تهدف الشركات التي تتبنى هذا النوع من الترخيص الى التوسع و الحصول على أسواق جديدة .

### 3- الترخيص لاستعمال العلامة التجارية

يظهر هذا النوع عندما يمنح المرخص للمرخص له حق استعمال العلامة التجارية دون ممارسة اي

نوع

من الرقابة على فعالياته التسويقية للسلع و الخدمات المتفق عليها ، ومن خلال هذه العملية يحصل المرخص على دفعات شهرية كما يحقق المرخص له هامشا ربحيا بسيطا ، و ينشر هذا الترخيص عادة بين موزعي المعدات و الأجهزة الثقيلة.

<sup>1</sup> مرزوقي نوال ، مرجع سابق ،ص، 23.

**المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورة حياة و مشاكلها**

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة داخل اقتصاديات الدول المعاصرة ، كما لها أهمية بالغة وفعالية عظمى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك من خلال محاربة البطالة وخلق مناصب شغل جديدة ، وتقديم ابتكارات تكنولوجية ، تتماشى والوضع الراهن ، عن طريق دورة الحياة التي تمر بها ، من خلال عدة مراحل المتعددة والمتتابعة من المرحلة التجريبية إلى مرحلة التدهور ، والتي تواجهها صعوبات تعترض بقائها وتميئتها ، ويمكن الوقوف على أهم النقاط فيما يلي :

**المطلب الأول : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المجالات الأخرى وتبرز أهميتها من خلال :<sup>1</sup>

**الفرع الأول : المساهمة في زيادة الناتج القومي**

وعلى وجه الخصوص في الدول النامية حيث تؤدي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى تحقيق

مشاركة

<sup>1</sup> الأخضر بن عمر وعلي بالموشي ، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها ،الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الواد يومي 05-06 ماي 2013،ص،6.

جميع شرائح المجتمع من خلال عمليتين الادخار و الاستثمار ، وذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار و تعبئة رؤوس الاموال التي كانت من الممكن ان توجه نحو الاستهلاك ، وهذا يعني زيادة المدخرات والاستثمارات و بالتالي زيادة الناتج الوطني .

#### الفرع الثاني : المساهمة في الحد من المشكلة البطالة

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على حد سواد المصدر الرئيسي لتأمين فرص العمل عموما في الاقتصاديات المتقدمة و رغم التفاوت في تعريف هذه المؤسسات من بلد لآخر ، الا انه قلما يقل مجموع عدد العاملين فيها عن نصف مجموع القوى العاملة ، وذلك ان طبيعة هذه المؤسسات و حجمها و مساهمتها الكبيرة في الاقتصاديات الوطنية توفر حافزا بخلق فرص العمل .

#### الفرع الثالث : دورها في محاربة الفقر وتنمية المناطق الاقل حظا في النمو و التنمية

ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن اعتبارها آلية فعالة لمكافحة الفقر و العوز من خلال وصولها الى صغار المستثمرين من رجال و نساء ، وسعة انتشارها خاصة في الاقاليم النائية الاقل حظا في النمو أو أكثر احتياجا لتنمية ، الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم الى فرص أكبر في التنمية و التطوير من خلال انعاشها بهذه المشاريع ، فضلا عن احتوائها الاثار الاجتماعية السلبية لبرامج الاصلاح الاقتصادي في كثير من الدول خاصة بعد ان تصدرت هذه القضية منذ بداية عقد التسعينات سلم أولويات الحكومات و مؤسسات التحويل الدولية .

#### الفرع الرابع : قيامها بدور الصناعات المغذية او المكملة للصناعات الكبيرة و المتوسطة

عند مستويات معينة من الإنتاجية ، من خلال كونها مصدر لتزويد الصناعات الكبيرة ببعض احتياجاتها كذلك الرافد الذي تصب فيه الصناعات الكبيرة منتجاتها ، وبهذا تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اذا تم توجيهها للعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة ، بما يعزز حالة التكامل الصناعي بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كبيرة الحجم و تنويع و توسيع هيكل الانتاج ، فضلا على ان هذه المؤسسات هي: عبارة عن بذور أساسية للمؤسسات الكبيرة<sup>1</sup>.

الفرع الخامس : وسيلة للاستثمار المواد الاولية المحلية: سواء كانت خامات غير مستثمرة او سلعا نصف مصنعة مما يجعلها وسيلة هامة كتشجيع و دعم الانتاج الزراعي و الانتاج الصناعي على حد سواء عند

<sup>1</sup>الأخضر بن عمر وعلي بالموثني ، مرجع سابق ، ص ، 6.

اعتمادها على مدخلات الإنتاج المحلية ، بما فيها الآلات المصنعة محليا ، فضلا عن دورها في تنمية و حماية الصناعات التقليدية التي أصبحت تلقى رواجاً لدى شعوب العلم المختلفة<sup>1</sup>.

#### الفرع السادس : المساهمة في تنمية المواهب الابتكارات

تعتبر المؤسسات الصغير المتوسطة من المجالات الخصبة لتعزيز و تشجيع المواهب و الأفكار الجديد فرصة للابداع و الابتكار لأصاب المبادرات القذة و المتميزة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة و الطموح و النشاط من خلال توظيف مهارتهم و قدراتهم الفنية و خبرتهم العملية و العلمية كخدمة مشاريعهم و من المفيد ذكره ان المؤسسات الصغيرة تمثل 80% من كل الابداعات و الابتكارات الجيدة في السوق الامريكي<sup>2</sup>.

#### الفرع السابع : دورها الايجابي في تنمية الصادرات

من حيث ان توسيع عملية تصدير المنتجات الصناعية و زيادة التدفقات الاستثمارية تتم بمشاركة شركات صغيرة و متوسطة الحجم ، حيث تعد هذه المؤسسات الوسيلة الافضل لمواجهة التحديات المفروضة على الاقتصاد العالمي المستند استنادا رئيسيا على منتجات المشروعات الكبيرة و تؤكد تجارب العديد من الدول التي نجحت في تنمية و تطوير اقتصادياتها مستندة بذلك على هذا النوع من المؤسسات<sup>3</sup>.

#### المطلب الثاني : دورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

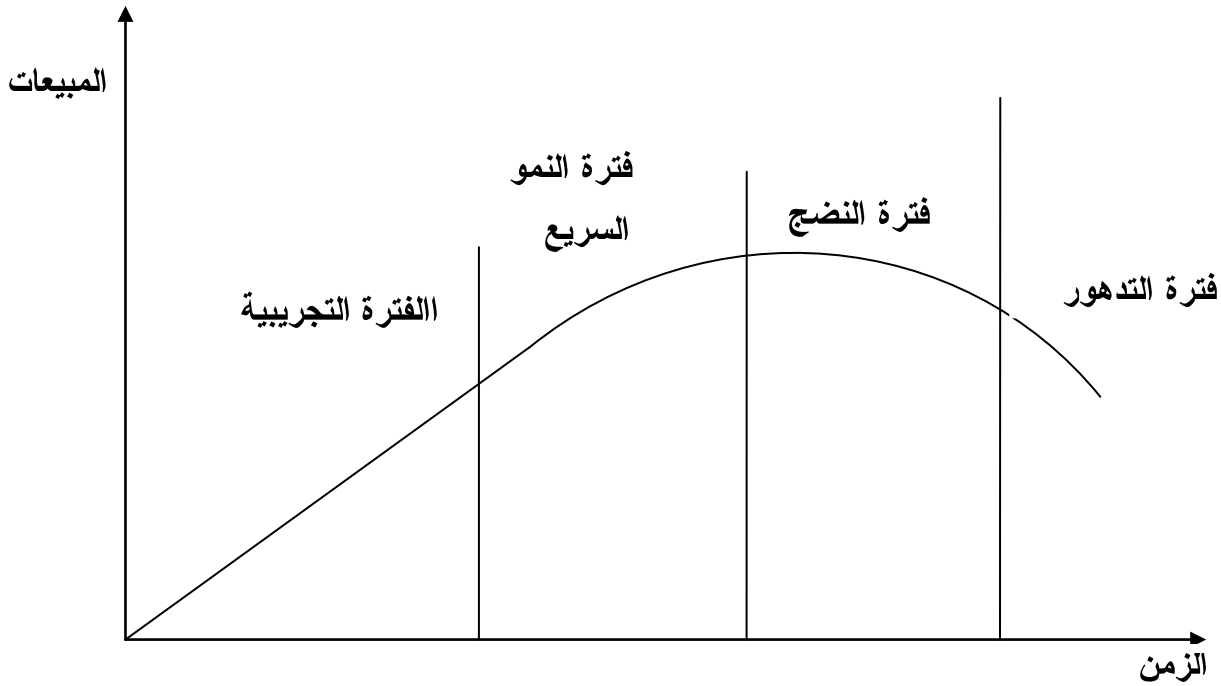
تمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدورة حياة تتخللها عدة مراحل ، من المرحلة التجريبية إلى مرحلة النمو السريع ، ثم فترة النضج وأخيرا فترة التدهور ، ويمكن إبراز دورتها في المنحنى المدون في الشكل التالي :

#### الشكل رقم (1) : دورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص ، 6.

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص ، 6-7.

<sup>3</sup> المرجع السابق ، ص ، 7.



المصدر : خوني رابح وحساني رقية ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها ، مرجع سابق ص 69

#### الفرع الأول : الفترة التجريبية

هي الفترة التي تقوم فيها المؤسسة بإدخال بمنتجاتها إلى السوق أول مرة ، وعادة ما تتميز هذه الفترة بالنمو البطيء للمبيعات والأرباح ، والشئ المهم هنا هو تثبيت وجود المؤسسة وفرض نفسها في السوق ومواجهة المنافسة الشديدة من قبل المؤسسات الأخرى .<sup>1</sup>

في هذه المرحلة تحتاج المؤسسات إلى تمويل طويل الأجل لبدء نشاطها ، وتثبيت وجودها في السوق بحيث تستخدم الأموال في شراء الأصول الثابتة كالأراضي والعقارات ، وتظهر الحاجة في هذه المرحلة أيضا إلى التمويل بالمصادر الداخلية كالمخدرات الشخصية لصاحب المشروع أو أحد الأصدقاء ، وذلك لصعوبة الحصول على الأموال الخارجية ، بحيث عادة ما ترفض البنوك التعامل مع المؤسسات في هذه المرحلة ، وقد تتاح لهذه المؤسسات إمكانيات تمويلية أخرى ويمكنها الحصول على الأصول الثابتة من آلات وتجهيزات عن طريق التمويل الإستراتيجي ( التقسيط ) ، بحيث يمكن الحصول على رأس المال المطلوب في تلك المرحلة من بعض مؤسسات التمويل الحكومي التي تنشئها الدولة لمساعدة المؤسسات الصغيرة ، كما

<sup>1</sup> عبد الحميد مصطفى أبو ناعم ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2002 ، ص 33-35

تحتاج أيضا إلى التعامل بالائتمان الإيجاري مع الموردين عند انطلاق النشاط والتزود بالمواد الأولية ، ويجب على مديري تلك المؤسسات معرفة كيفية تحديد التدفقات النقدية الحقيقية لمشروعاتهم ومتابعة موقف السيولة .<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني : فترة النمو السريع

إذا نجحت المؤسسة مبدئيا بعد تأسيسها وبدأت طريقها إلى السوق فتبدأ بزيادة المبيعات وبالتالي زيادة الأرباح نظرا لقبول منتجاتها من قبل المستهلكين ، ومع زيادة المبيعات تزيد معها التدفقات النقدية الموجبة ، ففي هذه المرحلة يجب مساعدة المشروع بالتمويل من المصادر الخارجية بالإضافة إلى زيادة القروض التجارية لتمويل النمو في المبيعات ، فالمؤسسة في هذه المرحلة تتميز بارتفاع المبيعات ونموها وتحقيق مستويات عالية من الأرباح .<sup>2</sup>

#### الفرع الثالث : فترة النضج

في هذه المرحلة على المؤسسة الوصول إلى حالة الاستقرار وزيادة المبيعات ، تحقيق نسبة عالية من الأرباح وزيادة التدفقات النقدية ، الأمر الذي يفرض على المؤسسة طرح منتجات بديلة للمنتجات السابقة . أو تصوير المنتجات الحالية لمواجهة المنافسة ، وهذا يترجم في زيادة الحاجة إلى التمويل من أجل :

- شراء آلات ذات تكنولوجيا عالية .
- تغطية مصاريف المنتجات الجديدة .
- تدريب وتأهيل العمال لتفادي الدخول في مرحلة الانحدار وما يترتب عنها من مشاكل تؤثر على أداء المؤسسة .<sup>3</sup>

#### الفرع الرابع : فترة الانحدار

نظرا للمنافسة الشديدة للسوق وتقليد المؤسسات الأخرى لمنتجات المؤسسة التي حققت عوائد كبيرة والتقدم في التكنولوجيا والآلات وتشبع السوق وضعف الطلب وقلة وجود الإيداع وعدم طرح منتجات جديدة للسوق تكون بمثابة دفع و استمرارية لهذه المؤسسة . تبدأ هذه الأخيرة في التراجع والانحدار لذا وجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إطالة عمر فترة النمو وذلك بالتجديد لهياكل الإدارة وطرح منتجات جديدة

<sup>1</sup> عبد الحميد مصطفى أبو ناعم ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2002 ، ص ص 233

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص 234

<sup>3</sup> المرجع السابق ، ص 235



تنافسية للسوق واستقصاء ومعرفة حاجة المستهلكين ورصيد التغيرات المحتملة في أذواقهم ورغباتهم والوصول إلى إشباع هذه الحاجات لضمان الاستمرارية.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث : مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتحديات التي تواجهها

لقد تعددت الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات ، فمنها ما يتعلق بتأسيسها ومنها ما يعترض بقائها وتمييزها ، و يمكن الوقوف على أهم هذه المشاكل والتحديات في النقاط التالية :

#### الفرع الأول : المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في :<sup>2</sup>

- 1- صعوبة في تمويل أغلب هذه المؤسسات يتم بتمويل حكومي عن طريق الاقراض البنكي ، غير ان البنوك تشترط ضمانات مقابل ذلك و أصحاب هذه المشاريع هم في الطور الاول لا يملكون ذلك كما ان انعدام أغلبهم للخبرة و التجربة في هذا الميدان تجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المشاريع قائم .
- 2- ارتفاع كلفة رأس المال المقرض من البنك غالبا أسعار الفائدة أكبر من التي تمنح للمؤسسات الكبيرة ( لوجود المخاطر في مثل هذه المشاريع ) .
- 3- الاجراءات الحكومية التي تقيد من حرية هذه المؤسسات مما يحول دون نموها وخاصة بالبلدان النامية .
- 4- الضرائب المرتفعة غالبا ما تعرقل استمرارية بقاء هذه المؤسسات لأنها لا تتمتع بحجم راس مال كبير .
- 5- عدم استقرار الاقتصادي " التضخم" ارتفاع أسعار المواد الأولية غالبا ما يهدد هذه المؤسسات و حول دون تحقيقها للأرباح .
- 6- المنافسة و خاصة في ظل التفتح الاقتصادي ، وإبرام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة .
- 7-صعوبة تسويق المنتجات و هذا يرجع بمحدودية رأس مالها .
- 8- ضعف الدراسة الفنية للمشروع و انعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع انفسهم .
- 9- اهمال الجانب البحث و التطوير وعدم الاقتناع بأهمية و ضروريته و هناك من يرى ان المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات يمكن ان تصنف الى :

• **مشكلات داخلية :** كنقص الخبرة و الامكانيات ، وقصور في الادارة و الانظمة و قصور الجهود التسويقية

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 235

<sup>2</sup> آيت عيسى عيسى ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر افاق و قيود ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة تيارت ، العدد 6 ، ص 276

• **مشكلات خارجية:** تعدد وجود دعم حكومي كاف أو هذا ما يفسر ان هناك قيود تشريعية تحد من نشاط

هذه المؤسسات ، واطافة الى منافسة المؤسسات الكبرى لها ، وعدم توفير التمويل الكافي لها

**الفرع الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

**أولا: تحدي التنافسية العالمية**

سيقوم الانفتاح على العالم الخارجي ، ورفع القيود أمام حركة التجارة الدولية إلى تزايد المنافسة

في

القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يستدعي انطلاق روح الابداع والتكوير والحفاظ على الجودة الشاملة

للخدمات والسلع المقدمة كي تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية غزو الاسواق

العالمية أو على الاقل حماية نفسها من غزو المؤسسات الاجنبية.

**ثانيا: تحدي التكتلات الاقتصادية**

سينجم عن النظام المالي الجديد خلق المزيد من التحالفات الاقتصادية ، وسيعزز من توجه العديد من

الدول نحو التكامل الاقتصادي للقدرة على البقاء والاستمرار ، مما سيقود إلى تأجيج درجة المنافسة بين تلك

التكتلات الاقتصادية الأمر الذي ينعكس بدوره على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف البلدان

**ثالثا: تحدي التكنولوجيا والمعلوماتية**

يجب الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الحديثة ووسائلها المتطورة ، بهدف توسيع وتطوير خدماتها بما

يحقق التأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين معها .

**رابعا: تحدي رفع الكفاءة الادارية والبشرية**

ان هذا التحدي يستدعي تطوير الموارد البشرية داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بما يتناسب مع

عملية التحديث والتطوير ، وبما يتواءم ومتطلبات التكنولوجيا الحديثة<sup>1</sup> .

**خامسا: تحدي ايجاد الإطار المؤسسي المستقل الذي يراعي مصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

أسفر غياب الإطار التنظيمي أو الكيان المؤسسي الذي تعمل في ظله المؤسسات الصغيرى والمتوسطة

في العديد من البلدان ، متمثلا في التشريعات الخاصة بها والجهة العليا أو المستقلة المقامة لرعاية مصالحها ،

<sup>1</sup> غبولي أحمد ، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010-2011 ، ص 33.

إلى افتقاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعديد من الركائز الرئيسية المطلوبة لتنمية وتطوير دورها في الاقتصاد والتي تتمثل أعمها في :

- حوافز الاستثمار : ان حوافز الاستثمار المتاحة في الوقت الراهن خاصة في الدول النامية من إعفاءات جمركية ن مجانية أو رمزية أسعار أراضي المشروعات ، القروض ذات التكلفة المنخفضة والمساندات المادية والفنية من الجهات الحكومية تستدعي شروطا قد لا تتوفر بأغلب هذه المؤسسات .

2- **الدعم الفني** : تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول النامية لمقومات الدعم الفني خصوصا في مجال حاضنات الاعمال التي تكتسب مهارات ومقومات العمل سواء لأصحاب هذه المؤسسات أو العاملين فيها.

3- **قواعد البيانات والمعلومات** : تتصف قاعد البيانات في شكل عام بالدول النامية بالقصور وعدم توحيد المفاهيم والمعايير التي تقدر على أساسها المتغيرات الاقتصادية ، وتزداد درجة القصور عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، خصوصا مع غياب هيئة مركزية تهتم بتجميع هذه البيانات وإعداد قاعدة المعلومات تخدم مصالح هذه المؤسسات<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص34.

**خلاصة الفصل :**

لقد حاولنا في هذا الفصل الوقوف على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، واستخلصنا أن هنالك اختلاف كبير بين المفكرين والباحثين الاقتصاديين حول اعطاء تعريف موحد لها ، التي تستند في تعريفها على مجموعة من المعايير ، ويرجع ذلك الاختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى واختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي وفروعه ، إلا أن هذه المؤسسات تمتلك خصائص تؤهلها في مواكبة التطورات الاقتصادية وكذلك مساهمتها في التنمية الاقتصادية ، هذا ما جعلها تأخذ عدة أشكال تميزها عن غيرها من المؤسسات وذلك من خلال دراستنا لأنواع التصنيفات المعتمدة ، والتي أصبحت لها أهمية كبيرة بين الدول ، خلال دورة حياة تتخللها جملة من المراحل التي تميزها عن غيرها ، لكن بالرغم من أهميتها تعاني هذه المؤسسات مشاكل عديدة ولعل من أهمها مشكل التمويل ، وتحديات مختلفة قد تعيق مسارها وتبطئ من فعاليتها.



## الفصل الثاني:

واقع المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في الجزائر

تمويلها وآليات

دعمها

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر

### تمويلها واليات دعمها

#### تمهيد:

مر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال تتخللها فترات متمتالية ، حيث كان ظهورها الحقيقي بشكل بطيء في بادئ الأمر ، وذلك نتيجة لإحتياجها لرأس المال لإعادة هيكلتها ، وأخذت في تطور تدريجيا بفضل تزايد عمليات التمويل والمساعدات الممنوحة من قبل الدولة ، حيث يلعب التمويل دورا هاما في الحياة الاقتصادية اذ يعد العصب الرئيسي الذي يمد القطاع الاقتصادي ب الأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية و دفع عجلة الاقتصاد نحو الامام ، كما يعتبر من أهم عوامل قيام المؤسسة و تطورها ، من أجل تكوين الطاقات الانتاجية ، و مواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية ، كما انه يعتبر من أهم القرارات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها يحمل من صعوبات في البحث عن مصادر التمويل اللازمة و تخصيصها و توزيعها على مختلف أوجه النشاط داخل المؤسسة ، و تختلف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باختلاف المرحلة التي تمر بها سواء كانت هذه المصادر ذاتية و التي يعتبر مصدر داخلي للمؤسسة ، إضافة الى المصادر الخارجية .

و على هذا الاساس قمنا بتقسيم هذا الفصل الى :

المبحث الأول : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثاني : تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المبحث الثالث : الآليات الوطنية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر

### تمويلها واليات دعمها

#### المبحث الأول : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعود تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ فترة الاستعمار ، إلا انها لم تكن في صورتها الحقيقية كما هي عليه الآن ، ولكن بعد خروج الملاك ظهرت في شكلها الحقيقي بعد الاستقلال بصورة بطيئة نتيجة لعدم امتلاكها للبنية التحتية والخبرة الكافية .

#### المطلب الأول : مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد توالى المراحل في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا خلال فترات زمنية ، وذلك نتيجة للتطورات الاقتصادية التي مرت بها ، وبصفة عامة يمكن تقسيم تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا الى ثلاث مراحل:

#### الفرع الأول : 1962-1982

ان ظهور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري كان بعد فترة الاستقلال ، حيث أن أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قبل الاستقلال كانت تحت ملكية المستوطنين الفرنسيين وكانت تلك التي تعود الى الجزائريين تتميز بالمحدودية حيث أعدادها و مستوى مساهمتها في العمالة و القيمة المضافة و بعد الاستقلال و نتيجة الهجرة الجماعية للفرنسيين مالكي المؤسسات فقدت معظمها حراكتها الاقتصادية وهو ما جعل الدولة الجزائرية تسند عمليات الإشراف على تسييرها الى لجان التسيير الذاتي (الأمر رقم 62-20 الصادر بتاريخ 21-08-1962) و المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة والمرسوم (رقم 62-02 الصادر بتاريخ 22-10-1962) و المتعلق بتسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة ، المرسوم رقم 62-38 الصادر بتاريخ 22-11-1962 و المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة وبعد فترة التسيير الذاتي تم صدور قانون التسيير الاشتراكي في سنة 1971، الذي جعل من تلك المؤسسات تابعة للدولة في ظل رؤية واضحة تكريس مبادئ النظام الاشتراكي المؤسس على النظام الاقتصادي المخطط و الذي يمثل فيه القطاع العام المحرك الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية و التركيز على المؤسسات الكبيرة للصناعات المصنعة و المنتجات الوسيطة وبصفة عامة تم خلال هذه المرحلة التقييد الكلي للقطاع الخاص و بالتالي منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تميزت بضعف كبير و محدودية تلك المؤسسات التابعة للقطاع الخاص و لم تحقق إلا تنمية طفيفة من هامش المخططات الوطنية و قاد هذا



## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر تمويلها واليات دعمها

الوضع بطبيعة حال لسلوك حذر لرأس المال للمستثمر الخاص على ضوء الظروف أو التوجهات السياسية<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني : 1982-1988

خلال هذه الفترة وحسب الأهداف المسطرة و المخططة فان هناك ادارة للتأطير و توجيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واتضحت هذه الوضعية و التي ترجمت في اطار صدور قانون التنظيم الجديد و المتعلق باستثمار الاقتصادي الخاص الوطني قانون ( 1982/08/21 ) الذي منح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعض الاجراءات منها:

- حق التحويل الضروري للحصول على التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية .

- القبول المحدد للترخيصات الشاملة للاسترداد ، وكذلك لنظام الاسترداد بدون دفع.

وفي عام 1983 تم انشاء ديوان للتوجيه لمتابعة الاستثمار الخاص ، وكان تحت وصاية التخطيط وتهيئة العمرانية في نفس الوقت ، وكان من مهامه الاساسية في نفس الوقت:

- توجيه الاستثمار الخاص الوطني نحو نشاطات مناطق يمكنها الاستجابة للاحتياجات التنموية ، و تأمين تكامله مع القطاع العمومي .

- تأمين تكامل أحسن للاستثمار الخاص في سيرورة التخطيط و من قانون الاستثمارات 1988 اعترفت بان القطاع الخاص و لأول مرة بعد الاستقلال بأنه بدوره في تجسيد أهداف التنمية الوطنية ان استثمار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة قد استمر في التوجه أساس نحو فروع الأنشطة من الواردات و من السلع الاستهلاكية النهائية .

ومن ناحية أخرى عرفت المناولة تطورا ضعيفا كان من المفروض أن تكون مجالات لنشاط للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فخلال الفترة الممتدة من (1963-1988) لم تعرف أي ترابط او التحام للقطاعات العمومية و الخاصة و الذي يسمح لها بتنمية علاقة الشراكة في مجالات المناولة<sup>2</sup>.

### الفرع الثالث : خلال 1988 الى غاية يومنا هذا

<sup>1</sup> عبد اللاوي مفيد ، جميلة الجوزي و آخرون ، الاجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و واقعها في الجزائر ، الملتقى الوطني حول واقع و افاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، يومي 05-06 ماي 2013 ،

ص 2

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص 2

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر تمويلها واليات دعمها

قررت الدولة التوجه نحو اقتصاد السوق و وضع إطار تشريعي والشروع في الاصلاحات الهيكلية

منها:

- إجلال اقتصاد السوق محل الاقتصاد المخطط .

- استقلالية المؤسسات العمومية و خضوعها للقواعد التجارية .

- تحرير التجارة الخارجية و الصرف .

- استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر .

عرفت هذه المرحلة صدور العديد من القوانين التي كان لها انعكاس على واقع المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة وأهمها:

- قانون رقم 29/88 المؤرخ في 19/07/1989 الذي وضع حد للاحتكار المؤسسات العمومية على التجارة الخارجية و فتح أبوابه على وجه القطاع الخاص .

- قانون رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد و القروض الذي يضم حركات رؤوس الأموال و تشجيع على أشكال الشركات دون استثناء .

- انطلاقا من سنة 1990 برز تدريجيا مبدأ جديد قائم على الحرية و المساواة في المعاملة لتحقيق التنمية ، إذ أن المؤسسات الجزائرية العمومية منها الخاصة ستعامل من الآن فصاعدا نفس المعاملة بعد إلقاء كل الاحتكارات و تحرير التجارة الخارجية .

وقد أنشأت الجزائر وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم

94/211 المؤرخ في 18 جويلية 1994<sup>1</sup>.

**المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني**

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، من خلال

مساهمتها في القضاء على البطالة عن طريق خلق مناصب شغل جديدة ، ولتفعيل هذا الدور نذكر بعض

المؤشرات التي توضح مدى هذه المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي .

**الفرع الأول : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل**

تجمع معظم الدراسات الاقتصادية على أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتميز بقدرتها على توفير

فرص العمل في ظل انخفاض معدل الادخار بالدول النامية، وتعتبر أكثر قدرة على امتصاص العمالة

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 2

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر تمويلها واليات دعمها

لإنخفاض تكلفة خلق فرص العمل، كما توفر فرص توظيف للعمالة الأقل مهارة في ظل تغير مفاهيم الشباب وخريجي الجامعات ودفعهم إلى العمل الحر، وملاءمتها للملكية الفردية والعائلية وشركات الأشخاص التي تتناسب مع أصحاب المدخرات الصغيرة .  
وللتعرف على حجم المساهمة التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال توفير وإحداث مناصب الشغل، نستعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (5) : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2002-2009)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009 السداسي الأول
مؤسسة خاصة	538055	550386	592758	888829	978002	1274465	1233073	1064983
مؤسسة عمومية	121504	74764	71826	76283	61661	51149	52786	57146
صناعات تقليدية	71523	79850	173920	192744	213044	324170	254350	233270
المجموع	731082	705000	838504	1157856	1252707	1649784	1540209	1355399

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية (2005 - ص 2006/7 - ص 2007/5 - ص 2008/8 - ص 10 / السداسي الأول 2009 - ص 8)

من الجدول نلاحظ التطور الكبير لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أشكالها في عالم الشغل ، حيث ساهمت هذه المؤسسات في السداسي الأول من سنة 2009 في تشغيل أكثر من ضعف ما تم توظيفه في عام 2002 ، وذلك بمقدار تطور قيمته 918702 منصب شغل خلال 7 سنوات ونصف ، ونجد

أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة هي الأكثر فعالية وديناميكية في تحقيقها وإنشائها، حيث تجاوزت

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر تمويلها واليات دعمها

نسبة مساهمتها في التشغيل خلال السداسي الأول من سنة 2009 ، نسبة % 77.25 ، أما الصناعات التقليدية فمساهمتها بسيطة إذ تصل إلى 19.65% ونجد أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية ضعيفة وفي تناقص مستمر<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: مساهمتها في الصادرات<sup>2</sup>

لقد سيطرت صادرات المحروقات على إجمالي الصادرات الوطنية، في حين الصادرات خارج المحروقات دون المستوى المطلوب حيث وصلت نسبتها إلى 2.85 % بقيمة تقدر ب 1.04 مليار دولار أمريكي مقابل 97.15 % للصادرات من المحروقات ، وهذا خلال السداسي الأول من سنة 2011 ، إلا أن هذه النسبة شهدت زيادة ملحوظة تقدر ب 27 % مقارنة مع السداسي الأول من سنة 2010 ، والجدول الموالي يوضح أهم المنتوجات خارج المحروقات المصدرة .

### الجدول رقم (6): أهم المنتوجات خارج المحروقات المصدرة للسداسي الأول من سنة 2011

النسبة%	القيمة	مجموع المنتجات
2.18	798 مليون	منتوجات نصف مصنعة
0.42	155 مليون	السلع الغذائية
0.19	68 مليون	المنتوجات الخام
0.04	15 مليون	سلع التجهيز الصناعية
0.02	04 مليون	سلع الاستهلاك غير الغذائية
2.85	1.04 مليار	المجموع من إجمالي الصادرات

<sup>1</sup> ضو نصر وعلي العيسى ، التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، يومي 05-06 ماي 2013 ، ص ص 13-14

<sup>2</sup> غدير احمد سليمان ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و آفاق ، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي يومي 05-06 ماي 2013 ، ص 9

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر

### تمويلها واليات دعمها

المصدر: غدير احمد سلىمة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و آفاق ، الملتقى الوطني

حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي يومي 05-06 ماي 2013 ، ص 9

#### الفرع الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة

ان السياسة التي انتهجتها الدولة الجزائرية بتفعيل القطاع الخاص ، وتحسن الوضعية الاقتصادية لهذا للقطاع نتيجة للوضع الاقتصادي المستقر نسبيا ، ادى إلى مساهمة هذا القطاع في تكوين رأس المال للمؤسسات الخاصة التي أصبحت تنافس مؤسسات القطاع العام ، عن طريق خلق الثروة التي تدعم القيمة المضافة للمؤسسات التابعة للقطاع العام وهذا ما يوضحه الجدول التالي :<sup>1</sup>

#### الجدول رقم(7) : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة

قطاع النشاط	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القطاع الخاص	1486.8	1585.3	1784.49	2038.84	2239.56	2605.68	2986.07	3363.16	3954.50	4450.76
القطاع العام	258.7	286.7	312.4	344.87	367.54	401.86	420.86	418.9	432.55	340.56
اجمالي القيمة	1745.5	1872.0	2096.09	2383.71	2607.10	3007.54	3406.06	3782.06	4386.55	4791.32

<sup>1</sup> طبایبىة سلىمة وعناني سارىة ، آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوىر تنافسرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي (2001-2014) ، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف 1 ، يومي 11-12 مارس 2013 ، ص 11

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر تمويلها واليات دعمها

المضافة

المصدر: طبایبیة سلیمة و عنائي ساسریة ، آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطویر تنافسریة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي ( 2001-2014 ) ، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف 1 ص 11

### الفرع الرابع : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الخام

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة في النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في الناتج الداخلي الخام و ذلك على النحو التالي :

الجدول رقم (7) : تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات

	2004		2003		2002		2001		2000	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	BIP
القطاع الخاص	2146.75	78.2	1884.2	77.4	1679.1	76.9	1560.2	76.4	1356.8	74.9

المصدر : غدیر احمد سلیمة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و آفاق ، مرجع سابق ، ص ص 9-10

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الناتج الداخلي الخام BIP في تزايد مستمر، حيث تشارك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسب معتبرة حيث كانت 74 % سنة 2000 لتصل إلى 78.2 % مليار وهو ما يعادل مساهمة إجمالية تقدر ب 2146.75 دينار جزائري ، ناتجة أساسا من القطاع الفلاحي و التجاري و البناء و كذلك الخدمات ، مما يؤكد أهمية تدعيم هذه القطاعات ، خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية، وهذا لا يكون إلا بزيادة إنشاء هذا النوع من المؤسسات للتقليل من الاعتماد على قطاع المحروقات<sup>1</sup>.

المطلب الثالث : مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

<sup>1</sup> غدیر احمد سلیمة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و آفاق ، مرجع سابق ، ص ص 9-10

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر

### تمويلها واليات دعمها

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمجموعة من المتطلبات التي تؤهلها لتكون قادرة على مواجهة التطورات الاقتصادية ، وفرض نفسها على الساحة الاقتصادية ، ونذكر اهم هذه المستلزمات فيما يلي :

#### الفرع الأول : تأهيل العنصر البشري

باعتبار العنصر البشري المحور الأساسي في عملية التغيير خصصت الوزارة الوطنية 3 ملايين مارك ألماني قصد تحسين أعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتتعلق هذه العملية التي انطلقت منذ 1992 بتكوين 90 مكونا بألمانيا والذين يتولون بدورهم بتأطير ما يقارب 2500 عونا مستثمرا في الجزائر كما تم رصد 10 ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاستفادة من الخبرة الكندية حيث تجسّد 72 عملية منها 60 عملية خصت مسيري المؤسسات العمومية .

#### الفرع الثاني : تأهيل المؤسسات المالية والمصرفية:

تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الإطار من تكييف النظام المالي والمصرفي وتفعيله عن طريق لا مركزية القرار في منح القروض وتشجيع فتح بنوك خاصة التي جاء بها قانون النقد والقروض، كما أن آخر الإجراءات المتخذة لصالح تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك في جانفي 2004 إنشاء صندوقين جديدين هما:

-صندوق ضمان القروض لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره ( 30 ) مليار دينار جزائري.

جزائري من شأن إنشاء هذين الصندوقين أن يجعل البنوك في وضعية تسمح لها بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستجابة لمتطلباتها<sup>1</sup>.

#### الفرع الثالث : الرعاية والاحتضان

مع أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر رئيسي في مجال التنمية الوطنية ، إلا أنها تعاني من مساوئ نقص التجربة في النشاط الحر وفي مجال التسيير ومستوى استعمال التكنولوجيا وضعف التنافسية وغياب روح الابتكار وانعدام ثقافة اللجوء إلى خدمات الاستشارة أو التكوين والرسكلة إضافة إلى ضعف الموارد المختلفة...؛ زيادة عن ضغوط العولمة والاتفاقيات ؛ لذلك نرى أنها تحتاج إلى الرعاية والاهتمام

<sup>1</sup> معطى الله خير الدين وكواحة يمينة ، إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، يومي 17-18 افريل 2006 ، جامعة حسبية بن بو علي ، الشلف ، ص ص 764-765

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر

### تمويلها وآليات دعمها

من قبل السلطات العمومية التي يفترض عليه في المدى القصير بضرورة بعث برنامج شامل لاحتضان وتأهيل وتطوير وتحضير هذا النوع من المؤسسات لقواعد اقتصاد السوق وتكييف إستراتيجيتها في مجال الإنتاج والتسيير .

والموارد ، والتسويق... إلخ تبعا للرشادة الإقتصادية والمعايير الدولية.

وسعيا لتذليل مختلف هذه الصعوبات أنشأت السلطات العمومية الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي كلفت ب :

- تجسيد إستراتيجية القطاع في مجال ترقية وتطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة.

- متابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- ترقية الابتكار التكنولوجي وتشجيع استعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

- تقييم فعالية ونجاعة البرامج وجمع واستغلال ونشر المعلومات الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- توفير خدمات تقنية في المجال الإداري والتكنولوجي سعيا لإدماجها في ديناميكية العصرية وضمن مسار دائم لتحسين التنافسية.

- مرافقة هذا النوع من المؤسسات في مسار تنافسياتها وتحديثها لمواجهة عولمة التبادل وشدة المنافسة<sup>1</sup>.

#### الفرع الرابع : إقامة نظام معلومات خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أدت التطورات الحديثة في مجالات الأعمال إلى زيادة الحاجة إلى معلومات عن الجوانب المختلفة للمؤسسات و الأنشطة ، و لا شك أن إقامة نظام متخصص لتوفير هذه المعلومات يرفع من كفاءة و فعالية<sup>2</sup>. و أداء قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تعد نظم المعلومات المصدر الحيوي الذي يزود قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمعلومات

السليمة المتجددة في المكان و الزمان المناسبين ، بحيث تعكس التفاعل الذي يحدث في بيئة هذه المؤسسات

و بينها و بين البيئة الخارجية ككل ، تجمع ما بها من مؤثرات اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية و تقنية ،

<sup>1</sup> ميلود تومي ، مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، يومي 17-18 أبريل 2006 ، جامعة حسبية بن بوعلی ، الشلف ، ص 1000

<sup>2</sup> بوزيان عثمان ، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر متطلبات تكييف وآليات تأهيل ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، يومي 17-18 أبريل 2006 ، جامعة حسبية بن بوعلی ، الشلف ، ص 775



## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر

### تمويلها واليات دعمها

بحيث تساهم معلومات البيئة الداخلية و الخارجية بزيادة قدرة القطاع و كذا المؤسسات برسم الخطط و السياسات الصحيحة و النجاح في تحقيقها ، و إيجاد التنسيق المتكامل بين العوامل المختلفة.

إن قيام نظام معلومات لهذا القطاع سيسمح بتبسيط الإجراءات و تخفيف الطرق التي تعرقل بعض التطبيقات الميدانية ، قصد تشجيع و ترقية استثمار الأنشطة الإنتاجية ، و كذا تنمية كل العمليات التي من شأنها تحقيق الفعالية فيما بين القطاعات التي تولي أهمية للاستثمار . كما يفيد إقامة هذا النظام للمعلومات بأخذ إجراءات لحماية منتوج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل تدفق السلع الأجنبية ، و ذلك من خلال العناصر التالية:

- إجراءات حماية الصناعات الناشئة
- إجراءات الحماية الرامية إلى الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.
- إجراءات مكافحة الإغراق<sup>1</sup> .

### المبحث الثاني : تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مكانة هامة في الاقتصاد الوطني ، وهذا للإهتمام الدولة بهذا القطاع ، بتقديم كافة أشكال الدعم و التمويل اللازم ، بمختلف مصادره ، وكذلك الطرق الحديثة للتمويل والتي من بينها البنوك و البورصة ، ولإلمام بالموضوع أكثر قمنا باستعراض وظيفة التمويل و المصادر المتاحة ، كما قدمنا أيضا طرق اخرى للتمويل .

#### المطلب الأول : نظرة عامة حول التمويل

يعد التمويل من الدعائم الرئيسية داخل أية مؤسسة مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها ، وذلك من خلال امدادها بالأموال اللازمة بغية الإنشاء أو التنمية و التطوير ، ولهذا وجب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة البحث عن مصادر التمويل اللازمة و الملائمة للمشروع ، واختيار أفضلها ، واستخدامها استخداما أفضل بهدف تجنب الخطر ، و الوصول للأهداف المسطرة .

#### الفرع الأول : تعريف التمويل

هناك عدة تعاريف لوظيفة التمويل ، إلا أنها تتجلى معظمها في عملية امداد المشروع بالأموال اللازمة و سنتطرق للأهم هذه التعاريف فيما يلي :

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 775

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر

### تمويلها واليات دعمها

#### التعريف الأول:

ينصرف المعنى العام للتمويل الى تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي ، فتعتمد المشروعات في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية ، فاذا لم نقي بذلك اتجهت تلك المشروعات الى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز ، و لهذا ينصرف المعنى الخاص على أنه "نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي الى فئات العجز المالي" .<sup>1</sup>

#### التعريف الثاني:

هو توفير النقود الذي تمس الحاجة اليها و يوفر التمويل الوسائل التي تمكن الافراد من الاستهلاك باكثر مما ينتجون في فترات معينة .<sup>2</sup>

#### التعريف الثالث:

التمويل هو نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي الى فئات العجز المالي ، و قد يكون هذا النقل مباشرة من مشروع لأخر او تدخل بينهما مؤسسات و سطية كمؤسسات التمويل و هو ما يعني امداد تلك المشروعات بالأموال اللازمة للقيام بنشاطها الاقتصادي سواء بموارد دائنة أو موارد خارجية .<sup>3</sup>

#### التعريف الرابع :

التمويل يعني امداد تلك المشروعات بالأموال اللازمة للقيام بنشاطها الاقتصادي<sup>4</sup> .

#### الفرع الثاني : أهمية التمويل

إن الوصول للأهداف المسطرة بأقل تكلفة وخطر ممكنين يعتبر إنجاز لهذا المشروع ، وذلك عن طريق توفير التمويل اللازم الذي يعتبر محركا للعملية ، وهنا تكمن أهمية التمويل بالنسبة للمشروع ، ولتوضيح ذلك أكثر سنتطرق إلى ما يلي :

تتبع أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهمية تلك المؤسسات ذاتها للاقتصاديات الدول جميعا ، فهي من البداية اساس الانتاج و أصل النشاط الاقتصادي الذي بدأ بمشروعات صغيرة قبل ان تظهر

<sup>1</sup> ريجان الشريف و بمود ايمان ، مداخلة بعنوان بورصة تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جامعة باجي مختار ، عنابة ، ص 4

<sup>2</sup> بوهزة محمد ، بن يعقوب الطاهر ، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حالة المشروعات المحلية ، ملتقى دولي حول تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف ، 25-28 ماي 2003 ، ص 246

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ، 2009 ، ص 9

<sup>4</sup> خبابة عبد الله ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة ، مرجع سابق ، ص 206

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر

### تمويلها واليات دعمها

المشروعات الكبيرة ، كما انها طوق النجاح للخروج من الأزمات الاقتصادية ، لقدرتها العالية على تنمية الاقتصاد ، وتحديث الصناعة و مواجهة مشكلة البطالة ، واعداد قاعدة عمالية ، و تفعيل المشاركة المر أة وخلق روح التكامل و التنافس بين المشروعات وتطوير المستوى المعيشي للأفراد ، و تضيي فجوة بين الادخار و الاستثمار ، و توسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص ، و زيادة الصادرات ، و الإحلال محل الواردات ، مما ينعكس ايجابا على ميزان المدفوعات ، و يساهم في استقرار سعر الصرف ، و بحجم ارتفاع الاسعار ، و ينقل العديد من الطبقات الفقيرة من خط الفقر الى دائرة الحياة<sup>1</sup>.

ان المشروعات الصغيرة تعتبر بحق المصدر الرئيس لتقديم احتياجات المواطنين من السلع و الخدمات وترتبط بعلاقة تبادلية تجمع بين التشابك و التكامل بين كافة فروع الصناعات ، فهي تمثل القنوات الأساسية في استهلاك ما تنتجه المشروعات الكبيرة من خامات و مواد وسيطة ، و في الوقت نفسه تمد المشروعات الكبيرة ما

تحتاجه من قطع غيار و أجزاء و مكونات ، مما يساهم في اثراء عملية التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي<sup>2</sup>.

ويمكن القول بلأن للتمويل أهمية أخرى كبيرة تتمثل في :<sup>3</sup>

- تحرير أموال او الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة او خارجها .
- يساعد على انجاز مشاريع معطلة و اخرى جديدة و التي بها يزيد الدخل الوطني .
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء او استبدال المعدات .
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي .
- يساهم في ربط الهيئات و المؤسسات المالية و التمويل الدولي .
- المحافظة على سيولة المؤسسة و حمايتها من خطر الافلاس و التصفية ( ويقصد بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها او هي القدرة على تحويل بعض الموجودات الى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسارة كبيرة ) .

<sup>1</sup> اشرف محمد دوابه ، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، بحث محكم منشور بمجلة البحوث الادارية ، مركز الاستثمارات و البحوث و التطوير ، اكااديمية السادات للعلوم الادارية ، القاهرة ، سنة 24 العدد 4 ، اكتوبر 2006

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص 7

<sup>3</sup> خوني رابح و حساني رقية ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها ، مرجع سابق ، ص ص 96 - 97

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر

### تمويلها واليات دعمها

ونظرا لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب ان تعتني بها المؤسسة ذلك انها المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازم و الموافقة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف و اختيار أحسنها ، و استخدامها استخداما امثالا لما يتناسب و تحقيق أكبر عائد باقل تكلفة و بدون مخاطر مما يساعد على بلوغ الاهداف المسطرة ، وأن قرار اختيار طرق التمويل يعتبر اساس السياسة المالية حيث يرتبط بهيكل راس المال و تكلفته إذ يختار البديل الذي يكلف المؤسسة اقل ما يمكن .

#### الفرع الثالث : مصادر التمويل

قبل الشروع في البحث عن مصادر التمويل اللازمة ينبغي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديد احتياجاتها المالية التي تدخل ضمن متطلبات المشروع ، والتي جزء منها يغطي بالمصادر الداخلية للمؤسسة والجزء الآخر يتم اللجوء إلى مصادر خارجية ، ومن هذا المنطلق نميز بين نوعين من مصادر التمويل مصادر داخلية ومصادر خارجية ، والتي نسردها فيما يلي :

#### 1- المصادر الداخلية:

يقصد بالتمويل الداخلي المتولد عن عملية جارية للمؤسسة أو من مصادر عرضية دون اللجوء الى مصادر

خارجية بالنسبة للمؤسسة بأخذ التمويل الداخلي صورة التمويل الذاتي .

#### • مفهوم التمويل الذاتي :

يعرف التمويل الذاتي على انه امكانية المؤسسة لتمويل نفسها بنفسها من خلال هذه العملية لا تتم الا بعد الحصول على نتيجة الدورة ، هذه النتيجة يضاف اليها عنصرين هامين يعتبران موردا داخليا للمؤسسة و هما الاهداءات و المؤونات ، إن مبلغ النتيجة الصافية المحصل عليها في نهاية الدورة المالية و التي تكون أحد عناصر التدفق النقدي الصافي ليست نهائية أو تحت تصرف المؤسسة النهائي لأنها سوف توزع على شركات ولهذا فالمقدار الذي تستطيع المؤسسة أن تتصرف فيه فعلا بعد نهاية الدورة يتكون من قيمة النتيجة الصافية غير موزعة ، اضافة الى لاهتلاكات و الم وونات ، و يرتبط مفهوم التمويل الذاتي ا رتباطا وثيقا بمفهوم القدرة على التمويل الذاتي إذ ان الفرق بينهما يكمن في معدل توزيع الارباح .

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر

### تمويلها واليات دعمها

التمويل الذاتي = القدرة على التمويل الذاتي - توزيع الارباح .

تعمل كل المؤسسات على الوصول الى تحقيق اهدافها المنشودة عن طريق ايجاد الموارد و وسائل التمويل اللازمة و الملائمة للنظام المالي لها و أهم مصدر تعتمد عليه المؤسسة في ذلك هو التمويل الذاتي الذي يعتبر الركيزة الأساسية للتمويل ، خاصة في مرحلة النمو و بموجبه يتم التقليل من اللجوء الى المصادر الخارجية لتمويل الخارجي ، اذن يعرف التمويل الذاتي على انه امكانية المؤسسة لتمويل نفسها من خلال نشاطها وهذه العملية لا تتم إلا بعد الحصول على نتيجة الدورة ، و هذه النتيجة يضاف اليها عنصرين هامين يعتبران موردا داخليا للمؤسسة و هما ا لإهلاكات و المؤونات و تم عليها التمويل الذاتي بالحصول على الإحتياجات مضاف اليها الإهلاكات و المؤونات اذن فهذه القيمة تعبر عن قدرة المؤسسة على التمويل نفسها بنفسها <sup>1</sup> .

التدفق النقدي الصافي = الأرباح + الإحتياجات + مخصصات الإهلاكات + مخصصات المؤونات

قدرة التدفق الذاتي = النتيجة الصافية قبل توزيع الارباح + مخصصات الإهلاكات + مؤونات ذات طابع احتياطي

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي - الأرباح

- مصادر التمويل الذاتي:

تتمثل في الارباح المحتجزة الالهلاكات ، المؤونات

\* الأرباح المحتجزة :

هي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققه الشركة من ممارسة نشاطها خلال السنة الجارية أو السنوات السابقة و لم يدفع في شكل توزيعات و الذي يظهر في الميزانية العمومية للشركة ضمن عناصر حقوق الملكية ، فبدلا من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين ، قد تقوم الشركة بتخصيص جزء من ذلك الفائض في عدة حسابات مستقلة يطلق عليها اسم احتياطي بغرض تحقيق هدف معين مثل : احتياطي اعادة سداد القروض او إحلال و تجديد الآلات...<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> علي عبد الله العراي ، ملف بشأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (دراسات و قوانين) ، قسم البحوث و الدراسات - ادارة شؤون اللجان والبحاث - 26 جانفي 2012 ، ص 52-53

<sup>2</sup>، المرجع السابق ص ص 53-54

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر

### تمويلها واليات دعمها

#### \* الإهلاك :

يعرف الإهلاك على أنه طريقة لتجديد الاستثمارات أي ان الهدف من حساب الإهلاكات هو ضمان تجديد الاستثمارات عند نهاية عمرها الانتاجي كما يعرف على انه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع الزمن يهدف اظهارها في الميزانية بقيمتها الصافية .

#### \* المؤونات :

تعرف المؤونة على انها انخفاض من نتيجة الدورة المالية و مخصصة لمواجهة ا لأعباء و الخسائر المحتملة الوقوع أو الأكيدة الحصول ، كما تعرف على انها انخفاض غير عادي في قيمة الاصول و على المؤسسة ان تسعى لتفادي الانخفاض و تطبيقا لمبدأ الحيطة و الحذر يجبر القانون التجاري الجزائري في مادته 718 المؤسسات على أخذ هذه الأمور بعين الإعتبار أي تسجيلها في دفتر المحاسبة ، وذلك بتكوين مؤونات تدهور قيم المخزون و الحقوق و مؤونات الأعباء و الخسائر ، سواء كانت النتيجة ايجابية أم سلبية حفاظا على صديق الميزانية و تكوين هذه المؤونات يتقيد بعدة شروط منها:

- ان يكون وقوع هذا النقص محتملا .
- ان يكون تقدير هذا النقص موضوعي .
- ان تكون أسباب انخفاض قيمة الاصل المعني قد نشأت خلال نفس السنة<sup>1</sup> .

#### 2- المصادر الخارجية:

بما ان التمويل الذاتي غالبا ما لا يكفي لتغطية المتطلبات المالية للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة و حتى تحافظ هذه الاخيرة على مستوى الاستثمارات عند الحدود المطلوبة و حتى تتجاوز أزمات السيولة الظرفية ، يحتم عليها اللجوء الى المصادر الخارجية على الأموال اللازمة لذلك وهذا التمويل يختلف باختلاف المصدر الذي تعتمد عليه المؤسسة الصغيرة و المتوسطة .

#### • مفهوم التمويل الخارجي:

التمويل الخارجي هو مجموع رؤوس الأموال التي تدفع للمؤسسة من مصادر خارجية مهما كان مصدرها و التي نذكر منها:

- القروض: والتي تشمل كلا من<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المرجع السابق ص 54

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر تمويلها واليات دعمها

### \* قروض قصيرة الأجل :

نقصد بالتمويل قصري الأجل تمويل نشاط الاستغلال بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة ، والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهر أو يوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياجات التي تبرز على مستوى المدينين والدائنين و العلاقة بين مجموع هاته الكتل من الحسابات تشكل ما يسمى برأس المال العامل<sup>2</sup>.

و يمكن تلخيص المصادر قصيرة الأجل فيما يلي:<sup>3</sup>

#### ➤ الائتمان التجاري :

و هو من مصادر التمويل قصيرة الأجل التي يمكن ان يلجأ اليها المشروع من الموردين و يستخدمها في العملية الصناعية ، و يتغير جم هذا القرض تبعا لتغير حجم نشاط المشروع حيث يزداد بزيادة النشاط و العكس صحيح .

#### ➤ قروض الزبائن :

و تكون هذه القروض في شكل تسبيقات نقدية تدفع للمشروع و تكون عادة بدون فوائد ، ولا تطلب ضمانات .

#### ➤ الإئتمان المصرفي :

يقصد بلإئتمان المصرفي " القروض قصيرة الاجل التي تحصل عليها المؤسسة من النظام المصرفي ويعتبر هذا النوع من التمويل من أهم مصادر التمويل قصيرة الأجل بعد الإئتمان التجاري من حيث التكلفة " كما يتميز بمرونة أكبر ، إذ يأتي بصورة نقدية و ليس في صورة بضاعة غير أنه أقل مرونة من الإئتمان التجاري في كونه لا يتغير تلقائيا مع حجم النشاط .

### \* القروض متوسطة جل:

وتمنح هذه القروض لمدة لا تزيد عن خمس سنوات ( 05 ) ، وهي المبالغ المالية التي يحصل عليها صاحب المشروع نظير فوائد يدفعها حسب الشروط المتفق عليها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عمري ريمة، آلية تمويل مؤسسات قطاع التعليم العالي في الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2007-2008 ص 7

<sup>2</sup> الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 ، ص 57

<sup>3</sup> بوزاهر نسرين ، تمويل الإستثمارات السياحية في الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2005 – 2006 ، ص 6

<sup>4</sup> عمري رسمية، آلية تمويل مؤسسات قطاع التعليم العالي في الجزائر ،مرجع سابق ص ص 8-13

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر تمويلها واليات دعمها

### \* القروض طويلة الأجل :

وتتمثل في رؤوس الأموال التي تحصل عليها المؤسسة لمدة تتراوح بين خمس ( 05 ) سنوات وعشرين

( 20 ) سنة ، إستعملها لتمويل أصولها الثابتة ( كالعقارات و المعدات ) مقابل أسعار فائدة مرتفعة نسبيا نظرا لإرتفاع درجة المخاطر و في بعض الأحيان يطلب المقرض ضمانات و رهون ، و قد تأخذ هذه القروض صورة غير مباشرة تنشل في إصدار الأوراق المالية .

### ➤ المعونات المحلية:

- تعتبر من أهم مصادر التمويل في الدول النامية و تتمثل في مجمل رؤوس الأموال العينية أو النقدية التي تمنحها الدولة دون مقابل من أجل تفعيل العملية الإستثمارية ، سواء للقطاع العام أو الخاص .
- وفي هذا الإطار تقترح الدولة مجموعة من الصيغ التمويلية بتسهيلات تشرف عليها صناديق متخصصة حيث تأخذ هذه الصيغ الأشكال التالية :
- قروض بدون فائدة تمنحها الدولة .
  - قروض بنكية بأسعار فائدة منخفضة يتم ضمانها من طرف وكالات الدعم الحكومي المتخصصة .
  - الإعفاءات الضريبية الكلية لفترة معينة أو الجزئية لفترة أطول .
  - المشاركة في رأس المال من طرف الحكومة دون المطالبة بالأرباح في الفترة الأولى من نشاط المشروع .
  - تقديم الاستشارة التقنية و القانونية اللازمة<sup>1</sup> .

### المطلب الثاني : طرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن الاعتماد على الأساليب التقليدية للتمويل أدى إلى ظهور القصور في العملية التي تعتبر من الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والتي قد تؤدي إلى عرقلة نموها وتطورها ، المر الذي يستدعي ضرورة إدخال أساليب حديثة للتمويل ، وذلك عن طريق البنوك التجارية والهيئات المتخصصة ، البنوك الإسلامية والبورصة وغيرها من الأساليب ، ولتسليط الضوء أكثر على هذه البدائل نذكر منها :

**الفرع الأول : التمويل عن طريق البنوك التجارية و الهيئات المتخصصة**

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 13



## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر

### تمويلها واليات دعمها

لقد قامت البنوك التجارية بالتخلي عن وظيفتها التقليدية المتمثلة في تقبل الودائع و منح القروض للمشروعات التجارية وذلك في الدول المتطورة ، إلا أن البنوك في العالم الثالث عموما والجزائر خصوصا لم تواكب هذه التطورات وذلك عن طرق إدخال جملة من الوسائل الحديثة في عملها ، وتقديم خدمات متنوعة هدفها جذب مدخرات العملاء وتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي<sup>1</sup> :

#### - البنوك التجارية :

حيث يقوم البنك بتقديم قروض للمؤسسات لسد حاجاتها التمويلية مقابل حصول البنك على فائدة مقابل هذا القرض و هذا وفق شروط و ضمانات متفق عليها بين الطرفين و تنقسم هذه القروض إلى قروض استغلالية قصيرة المدى و قروض استثمارية طويلة المدى و غالبا القروض الاستغلالية هي الأكثر استعمالا لمواجهة احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الآتية .

#### - الهيئات و المؤسسات المتخصصة :

أحيانا تدخل القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئات الخاصة في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقد تكون حكومية أو شبه حكومية أو غير حكومية و يكون من أبرز أهدافها التنمية الاقتصادية و هدفها الأساسي ليس الربحية و إنما المصلحة العامة ، و يكون نشاطها الأبرز منصب في تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة<sup>2</sup> .

#### الفرع الثاني : التمويل عن طريق البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية بتقديم مجموعة مختلفة من البدائل التمويلية عكس البنوك الأخرى ، وذلك عن طريق إتاحة جملة من الصيغ والأساليب المستمدة من الفقه الإسلامي ، والتي تتمثل في المضاربة ، المرابحة المشاركة وهي كالتالي :

#### 1- المضاربة :

هي نوع من أنواع الشركة يكون فيها رأس المال من شخص يسمى صاحب رأس المال ( البنك ) و العمل من شخص آخر ، يسمى مضارب (المشروع) يقوم هذا الأخير بالعمل بالمال المقدم ، و الربح يقسم

<sup>1</sup> ريجان الشريف وبومود ايمان ، مداخلة بعنوان بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرجع سابق ، ص 4  
<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص 4

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر

### تمويلها واليات دعمها

بين صاحب رأس المال المضارب بنسب معلومة ، أما الخسارة فيتحملها صاحب رأس المال ، مالم يثبت أن المضارب قد قصر أو أهمل عمله أو أخذ بأحد شروط المضاربة<sup>1</sup> .

#### 2- المشاركة :

تعد المشاركة أهم أصناف التمويل في الاقتصاد الإسلامي مبني على تقاسم الأرباح أو الخسارة وفق رأسمال مساهمة أو بعبارة أخرى هي شراكة حقيقية بين البنك و العميل يحصل كلاهما على عوائد مبنية على أساس المردودية بعيدة كل البعد عن أسعار الفائدة و الضمانات كما هو الحال في البنوك التجارية<sup>2</sup> .

#### 3- المرابحة :

وهي أن يقوم البنك الإسلامي بشراء بضاعة أو تجهيزات للعميل بطلب منه ، ثم يعيد بيعها له مع هامش ربح معين و متفق عليه<sup>3</sup> .

وهي ايضا أن يقوم البنك بشراء سلعة معينة لأحد عملائه الذي يشتريها منه مرة ثانية مقابل قيمة الشراء مضافا إليهما تكلفة البنك من مصروفات، و يزيد عنها مبلغا معيناً من الربح زيادة عن قيمتها ومصروفاتها حيث أن الطرفان ( البنك و العميل ) يتفقا عن على نسبة معينة من الربح ، يضاف إلى ذلك التكلفة الكلية للسلعة<sup>4</sup> .

#### 4- السلم :

هو عقد بيع يتم بموجبه تسليم ثمن حاضر مقابل بضاعة آجلة موصوفة بدقة و معلومة المقدار كيلا و أوزانا أو عدا ، يظهر الجانب التمويلي الائتماني في السلم بشكل واضح ، فالمنتج يحتاج إلى نفقات للقيام بنشاطه و قد لا تكفى موارده الذاتية فيتعاقد مع الغير على بيع كمية من انتاجه و يستلم منه الثمن حالا للاتفاق

<sup>1</sup> ونوغي فتيحة ، أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي ، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف ، يومي 25-28 ماي 2003 ص ص 6 - 7  
<sup>2</sup> سحنون سمير و بنوة شعيب ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة شلف ، يومي 17-18 أبريل 2006، ص ص 427 - 428  
<sup>3</sup> سليمان ناصر و عواطف محسن ، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية ، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير حول " الاقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبل " ، المركز الجامعي غرداية ، يومي 23-24 فيفري 2011 ، ص 10  
<sup>4</sup> ونوغي فتيحة ، مرجع سابق ، ص 9

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر

### تمويلها واليات دعمها

على الإنتاج على أن يسدد هذا الدين من منتجاته بتسليم المشتري كمية من سلعة يتفق عليها بدليل قول الرسول صلى الله عليه و سلم "من أسلف أو سلم في شيء فليسلم في كيل معلوم و وزن معلوم إلى أجل معلوم" .

ويعرف الفقهاء البيع بالسلم بأنه "بيع أجل بعاجل" الأجل فيه هو السلعة و هي مضبوطة و هي محددة المواصفات و العجل فيه هو النقد أو الثمن و مع أن هذا البيع ينطوي على الفرد باعتباره بيع لمعدوم ، إلا أن الشيء رخص به للناس على أساس الضرورة<sup>1</sup>.

#### 5- الاستصناع :

وهو صيغة من صيغ البيوع و يعرف لغة: بأنها طلب الصنعة و اصلاحا: أن يطلب من الصانع ان يصنع شيئا بثمن معوم ، علما بان مادة الصنع و العمل من الصانع ، وبالتالي هو عقد بموجبه يكلف الصانع بضاعة شيء محدد الجنس و النوع و القدر و الصفة ، ويتم الاتفاق على الاستصناع خلال أجل معين كما يجوز عدم تحديد الأجل<sup>2</sup> .

#### 6- الاجارة :

يتم تمويل البنك الاسلامي لهذه العملية كما يلي :

يطلب صاحب المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من البنك الاسلامي شراء أصل يتمثل في احدى المعدات التي يحتاج اليها ، بعد ان يقدم للبنك كافة البيانات المتعلقة بذلك الأصل من مواصفات ه و سعره و مصدره (المورد) ، ثم يقوم البنك بشرائه و تأجيره لصاحب المؤسسة لمدة تستغرق عادة مدة حياة الأصل الإقتراضي أو الضريبية ، و يكون ذلك بعقد ايجار فقط دون اشارة فيه الى بيع الاصل في نهاية المدة ، وعند استيفاء جميع الأقساط يتم ابرام عقد آخر بين المسئجر و البنك على هبة هذا الأصل او شرائه بسعر رمزي ، ويعتبر الايجار التمويلي صيغة مثلى لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تحتاج في بداية نشأتها الى شراء أصول ثابتة ، مع عدم توفر ثمنها لدى صاحب المؤسسة عادة<sup>3</sup>.

#### الفرع الثالث: التمويل عن طريق البورصة

<sup>1</sup> سلطاني محمد الرشيد و حسن رحيم ، نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : المضاربة للسلم و الاستصناع ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات دراسة حالة الجزائر و الدول النامية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي 21-22 نوفمبر 2006 ، ص 13

<sup>2</sup> صالح صالح ، مصادر و أساليب تمويل المشاريع الكفانية الصغيرة و المتوسطة في اطار نظم المشاركة ، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطور دورها في الاقتصاديات المغربية ، جامعة سطيف ، يومي 25-28 ماي 2003 ، ص 12

<sup>3</sup> سليمان ناصر و عواطف محسن ، مرجع سابق ، ص 12

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر

### تمويلها وآليات دعمها

بات اللجوء إلى سوق الأوراق المالية لزاما على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك نظرا للضمانات الكبيرة التي تطلبها البنوك والتي هي غير قادرة على تقديمها من جهة ، واستحداث آليات جديدة بما يتناسب والحاجات المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المدى المتوسط و الطويل عن طريق البورصة من جهة أخرى .

#### 1- تعريف بورصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

ويمكن تعريفها على انها :<sup>1</sup>

تلك السوق المخصصة لتداول أسهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الأخذ في نمو رأسمالها وغير مؤهلة لدخول الأسواق الرئيسية التي تمول المشروعات الكبيرة و الضخمة .  
أوهي تلك السوق المنظمة للأسهم العادية التي تركز على المشروعات الصغيرة و المتوسطة و التي تتميز بانخفاض الأعباء الإدارية كمبدأ يحكم عملها و عملياتها .

#### 2- مزايا بورصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

##### • مزايا بالنسبة للاقتصاد القومي :

- زيادة تكامل و اندماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الكلي .
- جذب الاستثمارات العربية و الاجنبية في قطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة .
- عدم القطاعات الواعدة و التي تعاني من مشاكل و عقبات التمويل .
- مزايا بالنسبة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة :
- تتيح مصادر تمويل إضافية لتلك المشروعات .
- تسمح بمجيئ أو دخول المستثمرين الاستراتيجيون ليصبحوا مشاركين في المؤسسة أو المشروع و هو ما سيحسن من كفاءة ادارة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة.
- تساعد على تحديد قيمة عادلة للمؤسسة أو المشروع الصغير و المتوسط بالإضافة الى حصول على وضع أفضل تجاه الممولين .

#### 3- التحديات التي تواجه بورصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

<sup>1</sup> كروش نور الدين ، سوق الأوراق المالية و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة - دراسة جلة بورصة الجزائر - ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية قسم العلوم الاقتصادية و القانونية ، جامعة يحي فارس ، المدية ، العدد 11 ، جانفي 2004 ، ص 66

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر

### تمويلها وآليات دعمها

إن أهم عنصر نجاح بورصة المؤسسات الصغيرة هو توفر عنصر الشفافية بمعنى انه لا بد من أن تتوفر للمستثمر المعلومات الكاملة للأسهم التي يتم طرحها في هذه البورصة وتكون معلومات موثقة من جهات رسمية بالإضافة الى تحقيق الإفصاح الكامل عن المؤسسات الصغيرة المقيدة و إن ما يميز بورصة المؤسسات الصغيرة هو إيجاد سوق مختلف عن السوق الحالي فالهدف من انشاء بورصة المؤسسات الصغيرة هو تنشيط المؤسسات الصغيرة نفسها وليس تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال إيجاد تمويل غير مكلف و لا يؤدي الى أعباء جديدة على أعباء على المستثمر و يعود بالنفع على الاقتصاد ، حيث إن صغر حجم هذه المؤسسات يشجع المستثمر الصغير على دخول هذه البورصة لقلّة نسبة المخاطر فيها كما أن قيمة الأموال التي يمكن تداولها في هذه المشروعات تكون في متناول اي مستثمر وهو ما يعني معدل نمو أكبر و أسرع لرأس المال الصغير<sup>1</sup>.

ويمكن تلخيص أهم التحديات التي تواجه بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

- إجماع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن الدخول الى هذه البورصة .
- ضعف خبرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بكيفية التعامل في البورصة .
- إجماع المستثمرين عن الاستثمار في المؤسسات الصغير و المتوسطة<sup>2</sup>.

### المبحث الثالث : الآليات الوطنية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

<sup>1</sup> خالد ادريس ، فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريقة البورصة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2007-2008 ، ص 90

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص 90

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر

### تمويلها وآليات دعمها

إن الحاجة إلى التمويل أدت بظهور آليات جديدة تعمل على توفير الأموال اللازمة للمشروع ، والجزائر كغيرها من الدول قامت بإنشاء هياكل وآليات مختلفة تقدم كافة التسهيلات سواء في الجوانب التشريعية والتنظيمية أو في الجوانب المالية والتي سيتم التطرق إليها بالتفصيل فيما يلي :

**المطلب الأول : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة**

يمكن اعتبار كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة آلتين تعملان على توفير الأموال اللازمة للأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وكذلك كافة أشكال الدعم للأفراد.

#### الفرع الأول : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

##### 1- طبيعة الوكالة

تم إنشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي رقم : 96-234 المؤرخ في 02/07/1996 المتعلق بدع تشغيل الشباب ، المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم : 03-300 المؤرخ في 11/09/2003<sup>1</sup> ، والتي تتكون من 53 وكالة لمساعدة العاطلين عن العمل الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة ، اذ تستقبل يوميا حوالي 600 شاب من الراغبين في إنشاء مؤسسات خاصة ، لكل استثمار يقل أو يساوي 10 ملايين دج<sup>2</sup> .

##### 2- مهام الوكالة :

- تدعم و تقدم الإستشارات و ترافق الشباب ذوي المشاريع في اطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية .
- تسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ، خاصة فيما يتعلق بالإعانات و تخفض نسب الفوائد .
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب<sup>3</sup> .
- و بالمميزات الأخرى التي يحصلون عليها .
- متابعة مشاريع الشباب و مساعدتهم لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بإنجاز المشاريع .
- تشجيع أشكال الأعمال و التدابير الرامية الى ترقية تشغيل الشباب بالاعتماد على برامج التكوين و التشغيل

<sup>1</sup> وداد عباس ، سياسات الفقر دراسة حالة الجزائر ، مجلة الندوة للدراسات القانونية ، جامعة سطيف 1 ، العدد الأول 2013 ، ص 165

<sup>2</sup> بن طلحة صليحة و معوشي بوعلام ، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في القضاء على البطالة الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغير و المتوسطة في الدول العربية جامعة الشلف يومي 17-18 افريل 2006 ص 360

<sup>3</sup> بن نذير نصر الدين ، دراسة استراتيجية للابداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، اطروحة دكتوراة ، جامعة الجزائر 3 ، 2012-2013 ، ص 369

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر

### تمويلها واليات دعمها

- احداث قاعدة للمعلومات المتعلقة بالمشاريع المقيدة اقتصاديا واجتماعيا .
- تقديم الاستشارات و مساعدة الشباب في الحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم واقامة علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية للحصول على التميلات الضرورية لإنجاز المشاريع<sup>1</sup> .

#### 3- الامتيازات المالية:

##### - الاعفاء الجبائي :

- تمنح الوكالة امتيازات الاعفاءات الجبائية غير مختلف مراحل انجاز الاستثمار ( الانشاء ، الاستغلال ، التوسع ) ، ففي مرحلة الانشاء تعفى المؤسسة الصغيرة من الرسوم التالية:
- \*العفاء من الرسوم نقل الملكية ، على الأصول العقارية المحازرة و المخصصة للمشروع موضوع دعم الوكالة
- \*الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة لاقتناء التجهيزات و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار
- \*تطبيق المعدل المخفض بنسبة 5% في ما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار
- \*الاعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة
- أم في مرحلة الاستغلال فتتمثل الامتيازات الجبائي فيما يلي:
- \*الإعفاء ن الرسم العقاري على البيانات لمدة 3 سنوات .
- \*الإعفاء الكلي من الضريبة على الارباح الشركات ، الضريبة على الدخل الكلي .
- \*الدفع الجزافي و الرسم على النشاط المهني لمدة 3 سنوات و في مرحلة التوسع تعفى المؤسسة الصغيرة المستفيدة من دعم الوكالة الشباب من :
- \*الرسم على القيمة المضافة لاقتضاء التجهيزات و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار
- \*تطبيق المعدل المخفض بنسبة 5%فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار<sup>2</sup>

##### - الاعانات المالية :

<sup>1</sup> المرجع السابق ص 369  
<sup>2</sup> العايب ياسين ، دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لانشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مجلة دراسات اقتصادية جامعة عبد الحميد مهري ، قسنطينة ، العدد 1 ديسمبر 2014 ، ص ص 44-45

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر

### تمويلها واليات دعمها

على غرار الامتيازات الجبائية التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فانها تمنح ايضا الدعم المالي في مرحلتي الانشاء و التوسع و ذلك في حدود مايلي:

- قرض بدون فائدة ممنوح من طرف الوكالة حسب مستوى التمويل
- تخفيض نسبة فوائد القروض البنكية 50% في المناطق الاخرى و نسبة 75% في المناطق الخاصة ، و ترتفع معدلات التخفيض الى 75% في المناطق الاخرى و نسبة 90% في المناطق الخاصة للمشاريع المنجزة في قطاع الفلاحة ، الري و الصيد البحري.<sup>1</sup>

الفرع الثاني : الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

#### 1- طبيعة الصندوق :<sup>2</sup>

تم انشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم 94-188 المؤرخ في 06 جوان 1994 و المتضمن القانون الاساسي للصندوق الوطني على البطالة حيث يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، كما يوضع الصندوق تحت وصايا الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي ، و بالنظر الى ما تضمنته المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 94-189 بانه يهدف الى حماية العمال المسرحين لاسباب اقتصادية حيث لا يمكن باي حال من الاحوال ان تتعدى مدة التكفل المحسوبة 36 شهرا وهذا التعويض غير معفى من اقتطاع الضمان الاجتماعي كما يساهم الصندوق في نطاق مهامه و باتصال مع المؤسسات المالية و الصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير احداث اعمال لفائدة البطالين الذي يتكفل بهم لاسيما من خلال ما يأتي :

#### 2- مهامه :

- " التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع احداث الاعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم و يتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل .
- تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على المناصب الشغل حسب الأشكال و الصيغ المقررة بموجب اتفاقية .

- دعم و مرافقة خلق النشاط من طرف العاطلتين و المسرحين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 الى 50 سنة.

#### 3- كيفية التمويل :

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 45

<sup>2</sup> مصطفى بلمقدم و مصطفى طويطي ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كاستراتيجية حكومية الامتصاص البطالة في الجزائر ، الملتقى العلمي الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة يومي 15-16 نوفمبر 2011 ، ص ص 14 -15



## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر

### تمويلها واليات دعمها

تقدر التكلفة الاجمالية للاستثمار بخمسة 5 ملايين كحد اقصى ، بينما الحد الأدنى للأموال الخاصة على مبلغ الاستثمار الخاص بالمشروع المقرر و يحدد حسب المستويين الآتيين:

**المستوى الاول:** 5% من المبلغ الاجمالي للاستثمار عندما يقل هذا الاستثمار عن مليوني 2 دينار او يساويهما

**المستوى الثاني:** 10% من المبلغ الاجمالي للاستثمار عندما يزيد هذا الاستثمار عن مليوني 2 دينار و يقل عن خمسة 5 ملايين دينار او يساويهما<sup>1</sup>.

**المطلب الثاني : صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ووكالة ترقية ودعم الاستثمارات**

كما اشرنا اليه في السابق و في الآليات الجديدة التي وضعت من طرف الحكومة الجزائرية أنشأت ما يسمى بصندوق ضمان القروض ووكالة ترقية ودعم الاستثمارات وهو ما يتضح فيما يلي:

**الفرع الأول : صندوق ضمان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

#### 1- طبيعة الصندوق :<sup>2</sup>

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11/11/2002 بهدف ضمان القروض الظهيرية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ان تتجزها كما هو محدد في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12/12/2001 و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يتولى الصندوق ما يلي:

#### 2- مهام الصندوق :

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية \*انشاء المؤسسات .

\*تجديد التجهيزات .

\*توسيع المؤسسات .

- تسيير الموارد الموضوعية تحت تصرفه وفق التشريع و التنظيم المعمول بهما .

- اقرار أهلية المشاريع و الضمانات المطلوبة .

<sup>1</sup> ، المرجع السابق ، ص ص 14-15

<sup>2</sup> محمد زيدان و دريس رشيد ، الهياكل و الليات الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ، الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف يومي 17-18 افريل 2006 ، ص 513

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر

### تمويلها واليات دعمها

- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها .
  - متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق .
  - ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
  - ضمان الاستشارة و المساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق
- كما كلف الصندوق بالقيام بالمهام التالية:
- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخطر التي تنشط في اطار ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها .
  - ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق ، و تسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل.
  - التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق .
  - اعداد اتفاقيات مع البنوك و المؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني : وكالة ترقية ودعم الاستثمارات

#### 1- طبيعة الوكالة :<sup>2</sup>

هي هيئة حكومية تقع تحت سلطة إشراف رئيس الحكومة ، أنشأت بموجب قانون الاستثمار الصادر في سنة 1993 ، تساهم في ترقية ودعم ومتابعة اصحال المشاريع لإستيفاء التشكيلات اللازمة لإنجاز استثماراتهم من خلال إنشاء شبك وحيد به مجموعة من الممثلين لعدة مصالح إدارية يتولون تسوية جميع الاجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المؤسسات في مدة لا تتجاوز 60 يوم.

#### 2- مهام الوكالة

- متابعة الاستثمارات والعمل على دعمها وترقيتها و ضمان إستمراريتها .
- دراسة الاستثمارات المقدمة وتقييمها والمصادقة عليها أو رفضها .

<sup>1</sup> محمد زيدان و دريس رشيد ، الهياكل و الليات الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ، مرجع سابق ص ص 513-514

<sup>2</sup> شاوي صالح ، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2009-2010 ، ص 183

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر

### تمويلها واليات دعمها

- التكفل بكل أو بعض التكاليف الاستثمارية تبعا لطبيعة الاستثمار وموقعه وأهميته .
- مراقبة الاستثمار ، ليتم وفقا للشروط المحددة .
- منح الاستثمارات المتعلقة بترقية وتقديم التسهيلات المتعلقة بالتجهيزات والمواد الأولية .

#### المطلب الثالث : الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار

وضعت الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار محل الوكالة التي سبقتها والمتمثلة في وكالة ترقية ودعم الاستثمارات .

#### الفرع الأول : الوكالة الوطنية لتسيير لتنمية الاستثمار

##### 1- طبيعة الوكالة :

انشأت الدولة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات سنة 2001 المرسوم رقم 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وتهدف لتقليص اجال منح التراخيص اللازمة الى 30 يوما بلا من 60 يوما .

##### 2- مهامها:

- ضمن ترقية و تنمية ودعم متابعة الاستثمار.
- واستقبال و اعلام و مساعدة المستثمرين بين الوطنيين .
- تسهيل الجراءات المتعلقة باقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الادارية ذات العلاقة بالاستثمار .

- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار .

- تسيير صندوق دعم الاستثمار<sup>1</sup> .

##### 3- الهيئات المكملة للوكالة<sup>2</sup> :

- المجلس الوطني للاستثمار:

و هو يقع تحت الرئاسة المباشرة لرئيس الحكومة ، ويتكفل بمايلي :

- اقتراح استراتيجية و الاولويات الاستثمار.
- تحديد الامتيازات و أشكال الدعم للاستثمارات لمسايرة التطورات الاقتصادية .

<sup>1</sup> عبد الله بلوناس و داوار ابراهيم ، دور الهيئات الحكومية في تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم و مراقبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقة يومي 18-19 افريل 2012 ، ص ص 8-9

<sup>2</sup> عمران عبد الحكيم ، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مرجع سابق ص 41

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر تمويلها واليات دعمها

- تشجيع انشاء و استحداث المؤسسات و الادوات المالية المتعلقة بتمويل الاستثمار و تطويره.

- الشباك الموحد<sup>1</sup> :

و هو تابع للوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار و يقوم بتقديم الخدمات الادارية الضرورية ،وذلك بالتنسيق مع الهيئات المعنية التي لها علاقة باقامة المشاريع الاستثمارية ،ومنها المركز الوطني للسجل التجاري ومديرية الضات و الوكالات العقارية ولجان دعم الاستثمار المحلية و مديرية السكن و التعبير ومديرية التشغيل و الخزينة العمومة ول البلديات المعنية ،وهذه المصالح الادارية تكون ممثلة في الشباك المحد من اجل تحفيز و تسهل كل الاجراءات المتعلقة بالتأسيس للمؤسسات بشكل غير مركزي على مستوى الولايات المعنية .

- صندوق الاستثمار :

و هو مكلف بتقسيم التمويل للمساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات لتغطية تكاليف اعمال القاعدة الهيكلية اللازمة لإنجاز الاستثمارات .

<sup>1</sup> المرج السابق ص ص 41-42

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر

### تمويلها وآليات دعمها

#### خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق الى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، والمراحل التي مر بها هذا القطاع منذ فترة الاستقلال إلى غاية يومنا هذا ، والتي كانت بدايتها بطيئة ، إلا مع مرور الوقت فرضت نفسها في الساحة الاقتصادية من خلال مساهماتها في الاقتصاد الوطني ، كم نجد ايضا انه يجب على الدولة مراعات ومتابعة هذه المؤسسات بتقديم اشكال الدعم والتمويل اللازم ، والتمويل و ماله من اهمية بلغة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، و مصادره المختلفة حيث تعتمد هذه المؤسسات في الحصول على التمويل المناسب لتغطية احتياجاتها المتنوعة على مصدرين اساسيين ، يتمثل المصدر الأول في مصادرها الداخلية والتي تسمى بالتمويل الذاتي الذي تعتمد عليه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدرجة كبيرة ، اما المصادر الخارجية للتمويل فت تمثل في مجمل القروض بمختلف آجالها و الاعانات الحكومية اضافة الى مجموعة من الصيغ الاخرى بالتمويل عن طريق البنوك التجارية و الاسلامية و غيرها من الصيغ الاخرى ، إلا أن هذه الأساليب التقليدية نجد لديها ما يسمى بالقصور في التمويل وطلب ضمانات كبيرة ، تكون فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على تلبيةها ، وكذلك اتجاهها نحو المشاريع الكبرى والعمومية وفي هذا الاطار عملت الجزائر على انشاء مجموعة من آليات دعم مختلفة كالوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار والوطنية لتسيير القرض المصغر والتي ستكون موضوع در استنا في الفصل الأخير .

## الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات في الجزائر تمويلها واليات دعمها

---

الفصل الثالث :

الوكالة الوطنية لتسيير القرض

المصغر **ANGEM** دراسة

حالة

الجزائر

## الفصل الثالث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM دراسة حالة

### الجزائر

#### تمهيد:

في ظل التحولات الاقتصادية و المتغيرات العالمية اتجهت الجزائر إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق مما زاد الاهتمام بالمؤسسات الخاصة ، و كان نتيجة لذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تلعب دورا مهما في مجال تنويع الهيكل الصناعي ، خاصة بعد ما آلت إليه المؤسسات الكبيرة التي كانت تعد قاعدة التنمية الاقتصادية ، و هذا بعد أن كان دور المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مغيبا لفترة طويلة ، و في هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم هذه المؤسسات ، سواء في الجوانب المالية و التشريعية و التنظيمية ، كما قامت بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب و صغار المستثمرين للتوجه نحو القطب الاستثماري الجديد بإنشاء هياكل تدعم هذه و تأهلها في مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادي .

و وفقا لهذا التوجه قمنا بتسليط الضوء على أحد هذه الهياكل الداعمة لإنشاء و متابعة و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر محاولين بذلك تقييم الدور الذي تلعبه هذه الوكالة في الدعم و التمويل و الرعاية لهذه المؤسسات من خلال جملة الامتيازات التي تمنحها لها .

وللإمام بالموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل الى :

المبحث الأول: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

المبحث الثاني: تقييم نشاط الوكالة لتسيير القرض المصغر منذ نشأتها الى غاية سنة 2014 و آفاقها لسنة

2015 .



# الفصل الثالث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM دراسة حالة الجزائر

## المبحث الأول: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الية من الآليات التي قامت الحكومة الجزائرية باستحداثها لغرض القضاء على البطالة وخلق مناصب شغل جديدة ، بحيث تمس كافة الشرائح ، والتي تهدف إلى دعم هذه الفئات من أجل إنجاز مشاريعهم .

### المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

قبل التطرق إلى موضوع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وجب علينا الإلمام بكافة المعلومات التي تفيدنا في توضيح معالمها والتي تتميز بها عن باقي الوكالات الأخرى والمتمثلة في :

#### الفرع الأول : طبيعة الوكالة

تم استحداث مع مطلع سنة 2004 جهاز خاص بالقرض المصغر تحت تسمية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، الذي يعتبر آلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها البنوك و المؤسسات المالية للمستفيدين من القروض المصغرة ، والتي تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، وتقع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة<sup>1</sup> .

#### الفرع الثاني : مهام الوكالة<sup>2</sup> :

تتولى الوكالة الوطنية بالاتصال مع المؤسسات المعنية القيام بالمهام التالية:

- تسيير جهاز القرض المصغر .
- تدعيم المستفيدين و تقييم الاستشارة و موافقتهم في تنفيذ مشاريعهم .
- منح قروض بدون فائدة .
- تبليغ أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الاعانات التي تمنح لهم
- المتابعة الدائمة للأنشطة التي ينجزها المستفادون و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم .

#### الفرع الثالث : أهداف الوكالة

<sup>1</sup> صالح صالح ، اساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، العدد 03 ، 2004 ، ص ص 36-37  
<sup>2</sup> الموسم التنفيذي رقم 04-14 المتضمن القانون الاساسي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، المؤرخ في 22-01-2004 ، الجريدة الرسمية العدد 06 ، ص 08

## الفصل الثالث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM دراسة حالة

### الجزائر

- انشاء قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الوكالة .
  - تقديم الاستشارة و المساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مجال التركيب المالي ورصد القروض .
  - اقامة اتفاقيات مع البنوك لتوفير التمويل المناسب .
  - اقامة اتفاقيات مع كل هيئة او منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الاعلام و التحسيس ، و مرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في اطار انجاز نشاطاتهم .
- وبهذا يكون للفئات بدون دخل أو تلك التي لها مداخيل غير ثابتة و غير منتظمة ، سيما النساء الماكثات في البيوت الحصول على سلفات بنكية صغيرة ( 50000 دج الى 400000 دج ) يتم تسديدها على مدى 12 شهرا الى 60 شهرا لإقتناء عتاد صغير أو مواد اولية لممارسة نشاطهم أو حرفهم ، و بهذا يكون القرض منتج بنكي موجه لتشغيل الشغل الذاتي وتطوير الحرف الصغيرة لتخفيض الفقر وتحسين المداخيل للشباب العاطلين عن العمل .

#### الفرع الرابع : الهيكل التنظيمي للوكالة

يعمل على ادارة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كل من <sup>1</sup> :

#### - مجلس التوجيه:

يضم مجموعة من الممثلين عن الهيئات و الوزارات التي لها علاقة مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، اضافة الى ممثلين عن الجمعيات الوطنية التي يماثل هدفها هدف الوكالة

#### - المدير العام :

يعين المدير العام بمرسوم بناء على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل

#### - لجنة المراقبة:

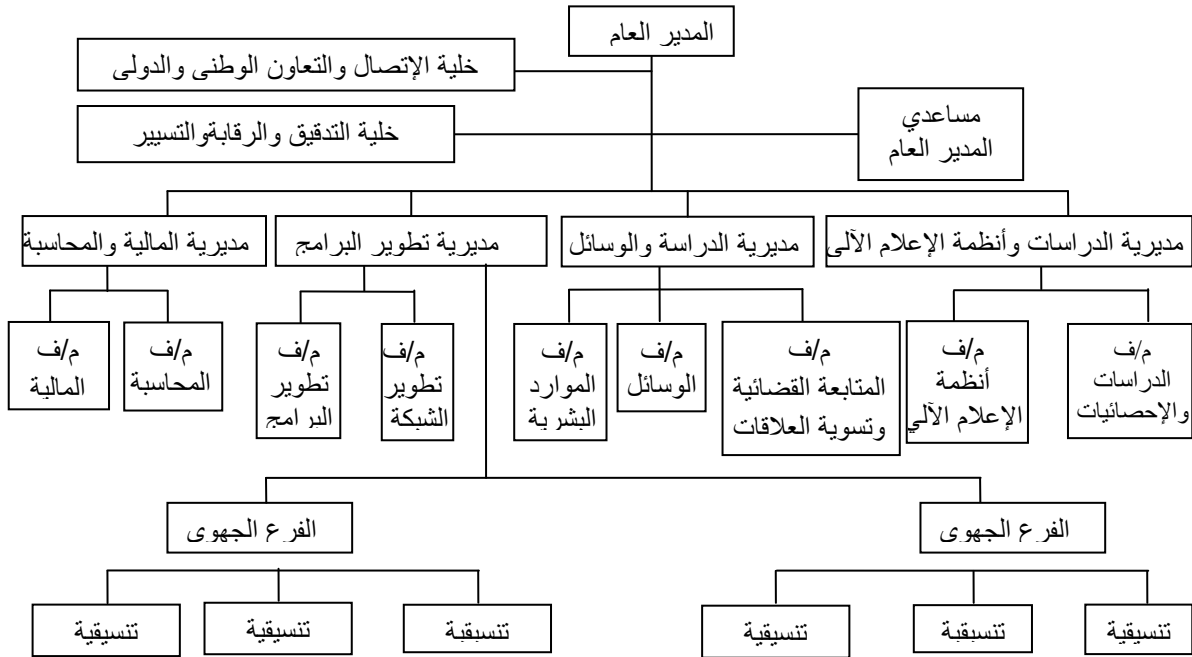
تتكون لجنة المراقبة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من 3 أعضاء يعينهم مجلس التوجيه

ولتوضيح ذلك نقوم باضافة الشكل التالي :

<sup>1</sup> عمران عبد الحكيم، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مرجع سابق ص 43

## الفصل الثالث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM دراسة حالة الجزائر

الشكل رقم (2) : يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة



المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع [www.angem.dz](http://www.angem.dz) ، تاريخ الإطلاع 17-

11:15 ، 2015-05

## الفصل الثالث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM دراسة حالة

### الجزائر

المطلب الثاني: شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر وطرق التمويل المطبقة وامتيازاتها

إن عملية الحصول على القرض تتطلب جملة من الشروط التي يجب توفرها في المستفيد ، وهذا لضمان القرض من طرف الوكالة ، كما تقوم الوكالة بتقديم التمويل اللازم للذين تتوفر فيهم الشروط عن طريق مجموعة من أنماط التمويل .

**الفرع الأول : شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر**

يستفيد من الإعانات في اطار القرض المصغر الأفراد الذين تتوفر فيهم الشروط التالية<sup>1</sup>:

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق .
- عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة .
- اثبات مقر الإقامة .
- التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب انجازه .
- عدم الإستفادة من مساعدة اخرى لإنشاء النشاطات .
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية .
- الإلتزام بتسديد السلفة حسب الجدول الزمني<sup>2</sup>.

**الفرع الثاني : طرق التمويل المطبقة داخل وكالة تسيير القرض المصغر<sup>3</sup> :**

تعتمد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في برنامج تمويلها على صيغتين من التمويل انطلاقا من سلفة صغيرة لتأمين لقمة العيش ( سلفية بدون فوائد تمنحها الوكالة و التي لا تتجاوز 100000 دج ) الى قروض معتبرة لا تتجاوز 1000000 دج ، و التي تستدعي تركيبا ماليا مع احدى البنوك تسمح كل صيغة بحكم خصوصياتها ، بتمويل أنشطة محددة كما يستقطب ايضا فئة معينة من السكان فيؤدي ذلك الى نوع من التخصص في المشاريع ، مما يزيد رفع فعالية هاتين الصيغتين والمتمثلتين في:

- تمويل شراء مواد اولية :

قرض بقيمة 100000 دج بدون فوائد موجهة لشراء المادة الاولية يتم تسديده على مدى 24 الى 3 شهرا

- التمويل الثلاثي:

<sup>1</sup> المرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ، المتضمن شروط الإعانة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها  
<sup>2</sup> انظر الملحق رقم 02،01

<sup>3</sup> سليمان ناصر و عواطف محسن ،القرض المصغر لتمويل الأسر المنتجة ، مرجع سابق ، ص ص 7-8

## الفصل الثالث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM دراسة حالة

### الجزائر

قرض بقيمة لا يتعدى 1000000 دج من أجل اقتناء عتاد صغير و مادة أولية لإنشاء

مؤسسة و يتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى 5 سنوات ) .

**\*المساهمة الشخصية:**

1% قرض بدون فوائد 29 %، قرض بنكي 70% مع تخفيض على الفوائد: من 05 إلى 20% من نسبة الفائدة التجارية للبنوك حسب الحالات:

تجدر الإشارة إلى أنه أدخلت تعديلات سنة 2011 على صيغ التمويل في إطار جهاز القرض المصغر نذكر أهمها:

- رفع سقف التمويلات من ثلاثون ألف (30000) دج إلى مئة ألف (100000) دج ، على شكل سلفة بدون فوائد بعنوان شراء المواد الأولية

- رفع سقف التمويلات من أربعة مائة ألف (400000) دج إلى مليون (1000000) دج لاقتناء الأدوات البسيطة و التجهيزات و المواد الأولية للانطلاق في النشاط .

- إلغاء المساهمة الشخصية المعروضة على طالب القرض المصغر بالنسبة لنمط تمويل شراء مواد أولية .

- تخفيض المساهمة الشخصية المعروضة على طالب القرض المصغر إلى 01% بالنسبة لنمط التحويل الثلاثي .

- رفع نسبة تخفيض الفوائد التجارية التي تطبقها البنوك على القرض البنكي إلى نسبة 95% على المناطق الخاصة و الجنوب و الهضاب العليا<sup>1</sup> .

- رفع السلفية بدون فوائد موجهة إلى تكملة القرض البنكي في حالة اقتناء الأدوات البسيطة و المواد الأولية إلى 29% من تكلفة النشاط<sup>2</sup> .

و الجدول التالي يوضح أنماط التمويل ( الصيغتين):

<sup>1</sup> سليمان ناصر و عواطف محسن ،القرض المصغر لتمويل الأسر المنتجة ، مرجع سابق ، ص ص 7-8

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص 8

## الفصل الثالث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM دراسة حالة الجزائر

جدول رقم (5): يوضح أنماط التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	0%	-	100%	-
لا تتجاوز 1000000 دج	كل الأصناف	1%	70%	29%	5% من النسبة التجارية مناطق خاصة ( الجنوب و الهضاب العليا)
	كل الأصناف	1%	70%	29%	20% من النسبة التجارية بقية المناطق

المصدر : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع [www.angem.dz](http://www.angem.dz) تاريخ الإطلاع 17-05-2015

11:27 ، 2015-05

من خلال الجدول أعلاه يمكن توضيح أهم المساعدات و الامتيازات الممنوحة للمستفيدين من جهاز

القرض المصغر كما يلي<sup>1</sup> :

أولا : المساعدات و الامتيازات الممنوحة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر :

<sup>1</sup> الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع [www.angem.dz](http://www.angem.dz) ، تاريخ الاطلاع 17-05-2015 ، 11:35

## الفصل الثالث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM دراسة حالة

### الجزائر

- تكوين ، دعم ، نصح و مرافقة تقنية للمستثمرين ، هي جملة من المساعدات الممنوحة من الوكالة من أجل انجاز مشاريع المستثمرين .

- تخفيض الفائدة البنكية بنسبة 5% الى 20% من النسبة الدين المطبقة من طرف البنوك و المؤسسات المالية و الفرق في نسبة الفائدة يأخذ على عاتق الخزينة العمومية .

قرض غير مدفوع بنسبة 29% من التكلفة الإجمالية لمشروع في اطار إنشاء المشروع اقتناء المعدات الصغيرة و المواد الأولية لأجل انطلاق النشاط الذي لا تتجاوز تكلفته الإجمالية 1000000 دج

- من أجل شراء المواد الأولية القرض غير المدفوع يصل الى 100% من تكلفة النشاط الإجمالية و التي لا تتجاوز 100000 دج

**ثانيا : الامتيازات الجبائية:**

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي أو على الضريبة على أرباح المؤسسات لمدة (03)سنوات .

- الإعفاء من الضريبة العقارية على المباني المستخدمة للأنشطة المضطلع بها لمدة (03)سنوات .

- تعفى إجراءات تكوين المؤسسات النشأة من طرف المستثمرين من كل حقوق التسجيل .

-الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة ، للمعدات و الخدمات الداخلة مباشرة في انشاء

الاستثمار

-تخفيض الضريبة على الدخل العام أو الضريبة على أرباح المؤسسات و على ضريبة النشاط المهني نظرا

لإنتهاء الفترة ، الإعفاء خلال (03) سنوات الأولى للقرض و ذلك حسب مايلي :

- السنة الأولى للقرض: تخفيض بنسبة 70%

- السنة الثانية للقرض: تخفيض بنسبة 50%

- السنة الثالثة للقرض: تخفيض بنسبة 25%

- تطبيق بنسبة 5% على حقوق الجمركة للمعدات المستوردة الداخلة مباشرة في انجاز الإستثمار

**الفرع الثالث : صيغ أخرى جديدة:**

أسقطت الحكومة بصفة رسمية ، الفوائد على القروض الموجهة لتمويل مشاريع القرض المصغر ، حيث

سيتمكن الشباب الراغبون في الاستفادة من جهاز القرض المصغر و تمويل مشاريعهم الخاصة موازاة مع

## الفصل الثالث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM دراسة حالة الجزائر

رفع سقف القروض المصغرة بدون فوائد لا سيما تلك الموجهة لولايات الجنوب ، قروض دون فوائد ما بين 10 ملايين سنتيم الى 100 مليون<sup>1</sup> .

فحسب مضمون المرسوم الرئاسي رقم 13-173 المتعلق بجهاز القرض المصغر الصادر في اخر عدد من الجريدة الرسمية ، و الموقع من قبل الرئيس بوتفليقة ، بتاريخ 25 افريل الماضي ، فيمكن للحاصلين على القرض المصغر الاستفادة من قرض بدون فوائد بعنوان شراء المواد الاولية اللازمة للشروع في النشاط على ان لا تتجاوز كلفتها 10 ملايين سنتيم بعد ان كانت عند حدود 3 ملايين سنتيم وتصل قيمة هذا المبلغ الى 25 مليونا

على مستوى ولايات الجنوب العشر و يتعلق الأمر بالولايات التالية كما هو موضح في الجدول التالي :  
جدول رقم(6): يوضح ولايات الجنوب العشر المستفيدة من القرض بدون فوائد لشراء المواد الأولية

الرقم	الولاية
1	أدرار
2	بشار
3	تندوف
4	بسكرة
5	الوادي
6	ورقلة
7	غرداية
8	الاغواط
9	البيزي
10	تمنراست

المصدر: من اعداد الطالب بلإعتماد على الموقع [www.angem.dz](http://www.angem.dz)

ويمتد تمويل مشاريع شراء المواد الأولية في ولايات الجنوب طبقا لقانون المالية التكميلي لسنة 2005 و بموجب مرسوم تنفيذي اخر يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ، فقد تم تحديد

<sup>1</sup> الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع [www.angem.dz](http://www.angem.dz) ، تاريخ الاطلاع 2015-05-17 ، 11:35



## الفصل الثالث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM دراسة حالة

### الجزائر

نسبة المساعدة الممنوحة للمستفيدين من هذه القروض عند حدود 100% من الكلفة الاجمالية بعنوان شراء المواد

الأولية اللازمة للشروع في النشاط بعد ان كانت هذه النسبة المساعدة الممنوحة للمستفيدين من هذه القرض المصغر 29% من الكلفة الاجمالية لنشاط عند اقتناء العتاد الصغير و المواد الألية اللازمة .

للشروع في النشاط على ان لا تتجاوز مليون(1000000) دج وكانت هذه النسبة في وقت سابق لا تتجاوز 25% من كلفة النشاط التي تتراوح بين 10 ملايين سنتيم و 40 مليون سنتيم في وقت سابق، و معلوم ان القرض المصغر الذي يعد وحدى آليات التشغيل التي أوجدتها الحكومة لتقليص نسبة البطالة التي جاءت الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب(ansej) بتولى مهمة توفير القروض لفئة المواطنين بدون دخل او ذوي دخل ضعيف غير مستقر او غير منتظم.

في خطوة للبحث عن التكامل الاقتصادي والاجتماعي لفئة مستهدفة عن طريق انشاء أنشطة انتاج السلع و الخدمات و كذا الأنشطة التجارية كما يغطي هذا النوع من القروض تمويل حيازة العتاد الصغير والمواد الأولية وتغطية المصاريف الأساسية لإطلاق النشاط ، في مقابل استيفاء الراغبين في الاستفادة في القرض المصغر له مجموعة الشروط المتعلقة بعامل السن و الخبرة وكذا مستوى المساهمة الشخصية .

ومن جهة اخرى يتكفل الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر ، بتغطية هذه القروض و تمويل مشاريع شراء المواد الأولية في الولايات الجنوبية على فترة 03 سنوات (2012/2013/2014) و تخفيض نسب الفوائد البنكية و أيضا مصاريف تسيير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر<sup>1</sup> .

**المطلب الثالث : الأنشطة الممولة من طرف الوكالة وصناديق القرض المشتركة و الداعمة له .**

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتمويل مجموعة هائلة من الأنشطة المتنوعة ، كما انها تحتوي على صندوق ضمان مشترك للقرض المصغر و الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر و ذلك من خلال

**الفرع الأول : الأنشطة التي تمويلها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر angem**

<sup>1</sup> الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع [www.angem.dz](http://www.angem.dz) ، تاريخ الإطلاع 2015-05-17 ، 11:35

## الفصل الثالث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM دراسة حالة

### الجزائر

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتمويل مجموعة من الأنشطة المختلفة و المتنوعة وهي

كالآتي<sup>1</sup> :

**\* الصناعة:**

- الغذائية: صناعة العجائن الغذائية ، الكسكس ، الخبز ، حلويات عصرية و تقليدية ، صناعة الشكولاتة المرطبات ، تحميص ورحي القهوى ، تعليب السمك ، تحميص و تغليف الفول السوداني .
  - الألبسة : الألبسة الجاهزة ، خياطة الملابس ، نسج الملابس، الحياكة ، صنع الأغطية المنزلية (عدة السرير المطبخ، المفروشات) .
  - صناعة جلدية : الأحذية التقليدية ، الألبسة .
  - الصناعة الخشبية : الأثاث ، منتجات خشبية ، صناعة السلال ، الصناعة المعدنية ، صناعة الأقفال الحدادة .
  - الفلاحة
  - تربية الماشية: تسمين الأبقار ، الأغنام ، الماعز ، إنتاج اللحوم و الحليب ، تربية الدواجن ، والأرانب والنحل.
  - فلاحة الأرض: إنتاج البذور ، الفواكه والخضر (التجفيف و التخزين) ، مشتلة الزهور و نباتات الزينة
  - الصناعة التقليدية: النسيج و الزرابي التقليدية ، خياطة الملابس التقليدية ، الطرز التقليدي ، الرسم على الحرير و القטיפ و الزجاج ، أدوات الزينة ، الفخار المنتجات المصنوعة بالزجاج ، النقش على الخشب
- \* الخدمات :**
- الاعلام الآلي ، الحلاقة و التجميل ، الأكل السريع ، تصليح السيارات و مختلف التجهيزات
  - الصحة: عيادة الطبيب ، طبيب الأسنان
- \* المباني و الأشغال العمومية :**
- أشغال البناء ، أعمال متعلقة بالبناء : الكهرباء ، الدهن ، السباكة ، النجارة ، صناعة حجر البناء...
- \* نشاطات تجارية صغيرة .**

الفرع الثاني : صندوق الضمان المشترك<sup>2</sup> :

<sup>1</sup> الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع [www.angem.dz](http://www.angem.dz) ، تاريخ الإطلاع 2015-05-17 ، 13:05

<sup>2</sup> بالبردعة نهلة ، الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة منتوي ، قسنطينة

## الفصل الثالث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM دراسة حالة

### الجزائر

يتمتع صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ، يوطن لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و في إطار القيام بمهامه يتكفل بما يلي:

- ضمان القروض المصغرة التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية لأصحاب المشاريع الحاصلين على الإعانات الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .
- تغطية الديون المستحقة و فوائدها بناء على طلب من البنوك و المؤسسات المالية و ذلك في حالة تعثر المشاريع أو عدم نجاحها في حدود 85% من قيمة القرض .
- تسيير دفع الاشتراكات من المستفيدين من القرض المصغر و المؤسسات المالية .

وقد حل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة محل صندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة و المحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 99-44 المؤرخ في 13 فيفري 1999، و الذي يتولى إدارته المدير العام للوكالة الوطنية للقرض المصغر بمساعدة مجلس الإدارة الذي يتكون من ممثلين عن الوزير المكلف بالمالية و المدير العام للوكالة الوطنية للقرض المصغر ، و ممثل عن كل بنك أو مؤسسة مالية منخرطة في الصندوق ، و ممثل عن المستفيدين المنخرطين في الصندوق .

و يتولى رئاسة صندوق الضمان المشترك للقرض المصغرة أحد ممثلي البنوك أو المؤسسات المالية عن طريق الانتخاب بين أعضاء مجلس الإدارة .

#### الفرع الثالث : الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر<sup>1</sup>:

تم استحداث الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر في إطار الحسابات الخاصة للخزينة ضمن حسابات التخصيص الخاص طبقا للمادة 24 من الأمر 05-05 المؤرخ في 25 جويلية 2005 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، و ذلك من خلال المرسوم التنفيذي رقم 05-414 المؤرخ في 25 أكتوبر 2005 وتم توحيد حساب التخصيص الخاص لهذا الصندوق تحت رقم 117-302 عنوانه "الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر" كما جاء هذا المرسوم يحدد كفاءات تسيير هذا الحساب أو الصندوق كما يلي :

#### - الموارد المالية و نفقات الصندوق لدعم القرض المصغر :

#### 1- الإيرادات : تم تقييد في باب الإيرادات في العناصر التالية :

## الفصل الثالث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM دراسة حالة

### الجزائر

- تخصصات ميزانية الدولة .
- حاصل الرسوم النوعية المؤسسة عن طريق القوانين المالية .
- حاصل تسديدات القروض بدون فوائد الممنوحة للأفراد المؤهلين للقرض المصغر .
- 2- النفقات: أما النفقات فقد حدد مجالها كما يلي :
- منح القروض بدون فوائد لصالح المواطنين المؤهلين للقروض المصغرة عندما تفوق كلفة المشروع 100000 دج المخصصة لتكملة مستوى المساهمات الشخصية المطلوبة للإستفادة من القرض البنكي على أن لا تتجاوز مبلغ الاستثمار 400000 دج .
- منح القروض بدون فوائد بعنوان اقتناء مواد أولية التي لا تتجاوز كلفتها 30000 دج .
- تخفيض نسب فوائد القروض البنكية التي يتحصل عليها المواطنين المؤهلون لجهاز القرض المصغر
- مصاريف التسيير المرتبطة بتنفيذ البرامج و الأعمال المذكورة أعلاه و المصاريف المتعلقة بسير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

الجدول رقم(7): أنماط التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بعد سنة 2013:

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	0%	-	100%	-
لا تتجاوز 250000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	0%	-	100%	-
لا تتجاوز 1000000 دج	كل الأصناف	1%	70%	29%	5% النسبة الجارية مناطق

## الفصل الثالث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM دراسة حالة

### الجزائر

خاصة ( الجنوب و الهضاب العليا) 10% من النسبة التجارية (بقية المناطق)	29%	70%	1%	كل الأصناف	
--	-----	-----	----	------------	--

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع [www.angem.dz](http://www.angem.dz)

من خلال الجدول نلاحظ ان الصيغ هي<sup>1</sup> :

\* التمويل الثنائي (تمويل شراء المواد الأولية):

قرض بقيمة 100000 دج بدون فوائد و الذي تصل قيمته الى 250000 دج على مستوى ولايات الجنوب ، ممنوح من طرف الوكالة دون أية مساهمة من العميل ، موجهة لشراء المادة الأولية يتم تسديده على مدى 24 الى 36 شهرا يمنح للمشاريع الصغيرة التحويلية حسب دراسة تقنو اقتصادية مبسطة .

\* التمويل الثلاثي:

قرض بقيمة لا تتعدى 1000000 دج من أجل اقتناء عتاد صغير و مادة أولية لإنشاء مؤسسة و يتم تسديده على مدى 12 الى 60 شهرا (من سنة الى خمسة سنوات) .

المساهمة الشخصية:

1% قرض بدون فوائد 29%، قرض بنكي 70% الفوائد : من 5% الى 20% من النسبة التجارية المطبقة لدى البنوك .

المبحث الثاني : تقييم نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM منذ نشأتها إلى غاية

2014/12/31 وأفاقها لسنة 2015

<sup>1</sup> ياسين حريزي ، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة ، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، 2013-2014 ، ص 131

## الفصل الثالث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM دراسة حالة

### الجزائر

قدمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM قروض مصغرة بأشكالها المختلفة و المتنوعة على المستوى الوطني ، وذلك عن طريق منح مساعدات وامتيازات للاستكمال الأنشطة او انشاء مشاريع مصغرة مع تطلعات مستقبلية في زيادة فتح آفاق جديدة للسنوات القادمة ، الجداول و الأشكال التالية توضح نشاط الوكالة منذ نشأتها إلى غاية نهاية 2014:

#### المطلب الأول : تقييم نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ نشأتها إلى غاية 2014/12/31

تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على المساهمة في انشاء المشاريع المصغرة ، وذلك بتقديم كافة التسهيلات وأشكال الدعم الملائمة ، بتقديمها قروض لمختلف الفئات العمرية وكذلك الأنشطة التي تمويلها والتي تسمح في المساهمة بنسبة كبيرة في القضاء على البطالة وخلق مناصب شغل جديدة ، كما تقوم ايضا بالمرافقة والدعم للأصحاب المشاريع المصغرة ، ولتقييم نشاط الوكالة قمنا بتقديم احصائيات متمثلة في جداول وأشكال تبين الأنشطة التي قامت الوكالة بتمويلها ، ولتوضيح ذلك أكثر سنتطرق إلى مايلي :

#### الفرع الأول : حصيلة القروض الممنوحة بدون فوائد موزعة حسب جنس المستفيد وحسب قطاع النشاط

إن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقدم قروضا تشمل مختلف فئات المجتمع ( نساء - رجال ) بحيث يفوق السن القانوني (18) ، كما تسعى ايضا لجلب أكبر عدد ممكن من العملاء من خلال تمويلها لكافة الأنشطة ، وهذا ما يتبين من خلال الجدول التالي :

#### الجدول رقم(10): حصيلة القروض الممنوحة بدون فوائد موزعة حسب جنس المستفيد و حسب قطاع

النشاط

توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط								جنس المستفيد		القروض الممنوحة
المجموع	الصيد البحري	تجارة	الصناعة التقليدية	الخدمات	البناء والأشغال العمومية	الصناعة الصغيرة	الزراعة	رجال	نساء	
679 853	577	1 407	118 410	142 007	57 263	258 422	101 767	258 882	420 971	عدد القروض الممنوحة

## الفصل الثالث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM دراسة حالة

### الجزائر

النسبة (%)	61,92%	38,06%	14,97%	38,01%	8,42%	20,89%	17,42%	0,21%	0,08%	100%
------------	--------	--------	--------	--------	-------	--------	--------	-------	-------	------

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع [www.angem.dz](http://www.angem.dz) ، تاريخ الإطلاع 15:02 ، 2015/05/17

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن النصيب الأكبر من القروض الممنوحة بدون فوائد حسب الجنس المستفيد كان بنسبة كبيرة عند النساء و المقدرة بـ 61.92% ثم تليها نسبة الرجال بـ 38.06% ، أما حسب قطاع النشاط فكان قطاع الصناعات الصغيرة يمثل الدرجة الأعلى من ناحية الاستحواذ بنسبة 38.01% ثم قطاع الخدمات 20.89% ، الصناعة التقليدية ، الزراعة ، البناء و الأشغال العمومية ، التجارة ، الصيد البحري على الترتيب ، وللتوضيح أكثر قمنا بالتقسيم التالي .:

الجدول رقم (10-1): توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس

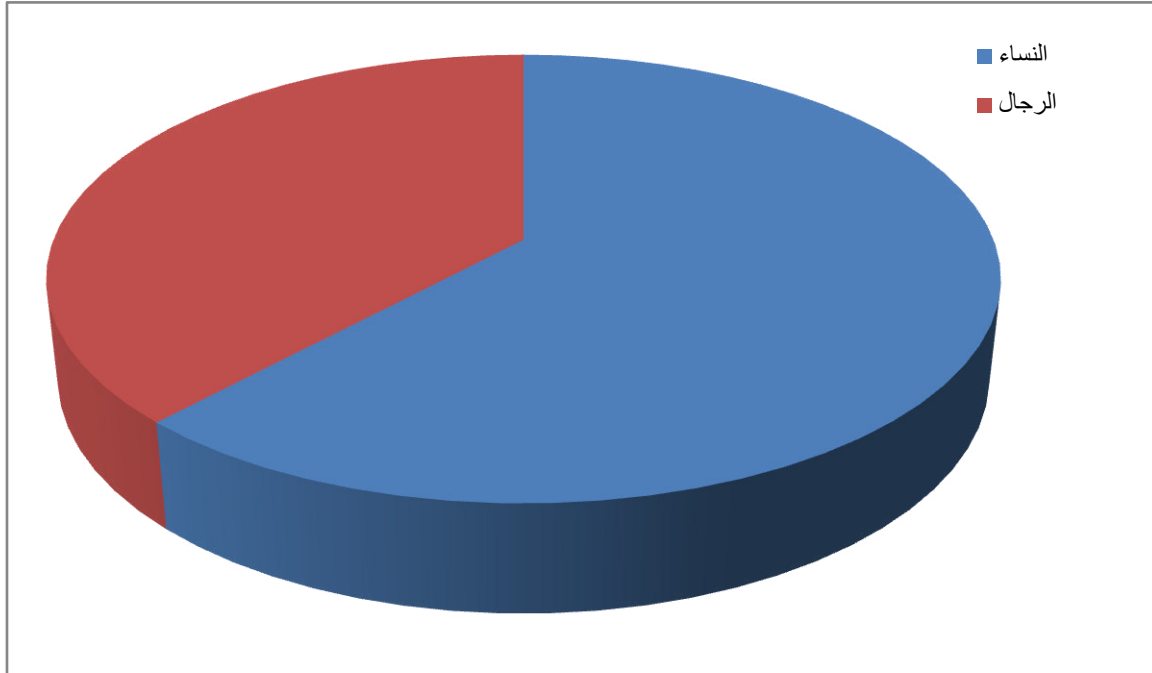
النسبة%	العدد	الجنس المستفيد
61.92%	420971	نساء
38.08%	258882	رجال
100%	679853	المجموع

المصدر : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع [www.angem.dz](http://www.angem.dz) ، تاريخ الإطلاع 15:02 ، 2015/05/17

من خلال معطيات الجدول نلاحظ ان هناك فرق كبير بين القروض الممنوحة بدون فوائد للنساء والتي بلغت نسبتها 61.92% ، بينما كان عدد القروض الممنوحة بدون فوائد عند الرجال نسبة 38.08% ، ومن هاتين النسبتين نلاحظ الفرق الكبير بين الجنسين في طلب القروض ، والشكل الموالي يوضح لنا أكثر الفرق الكبير بين الجنسين في الاستفادة من القروض

الشكل رقم(4) : توزيع القروض حسب الجنس

## الفصل الثالث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM دراسة حالة الجزائر



المصدر : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع [www.angem.dz](http://www.angem.dz) تاريخ الإطلاع  
15:02 ، 2015/05/17

نلاحظ من خلال الشكل ان نسبة النساء المستفيدات من القرض المصغر بلغت 61.92 % والتي كانت أكبر من نسبة الرجال ، حيث لم تتعدى النسبة 38.08 % وهذا راجع إلى المشاريع الصغيرة التي تمويلها الوكالة والتي تكون مناسبة للعنصر النسوي مثل الخدمات : الحلاقة والتجميل ، الصناعات التقليدية مثل : الخياطة والطرز ، والجدول الموالي يوضح أكثر الأنشطة التي تمويلها الوكالة .

الجدول رقم(10-2) : توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

النسبة%	عدد القروض الممنوحة	قطاع الأنشطة
14.97%	101767	الزراعة
38.01%	258422	الصناعة الصغيرة
8.42%	57263	البناء و الأشغال العمومية



## الفصل الثالث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM دراسة حالة

### الجزائر

الخدمات	142007	20.89%
الصناعة التقليدية	118410	17.42%
تجارة	1407	0.21%
الصيد البحري	577	0.08%
المجموع	679853	100%

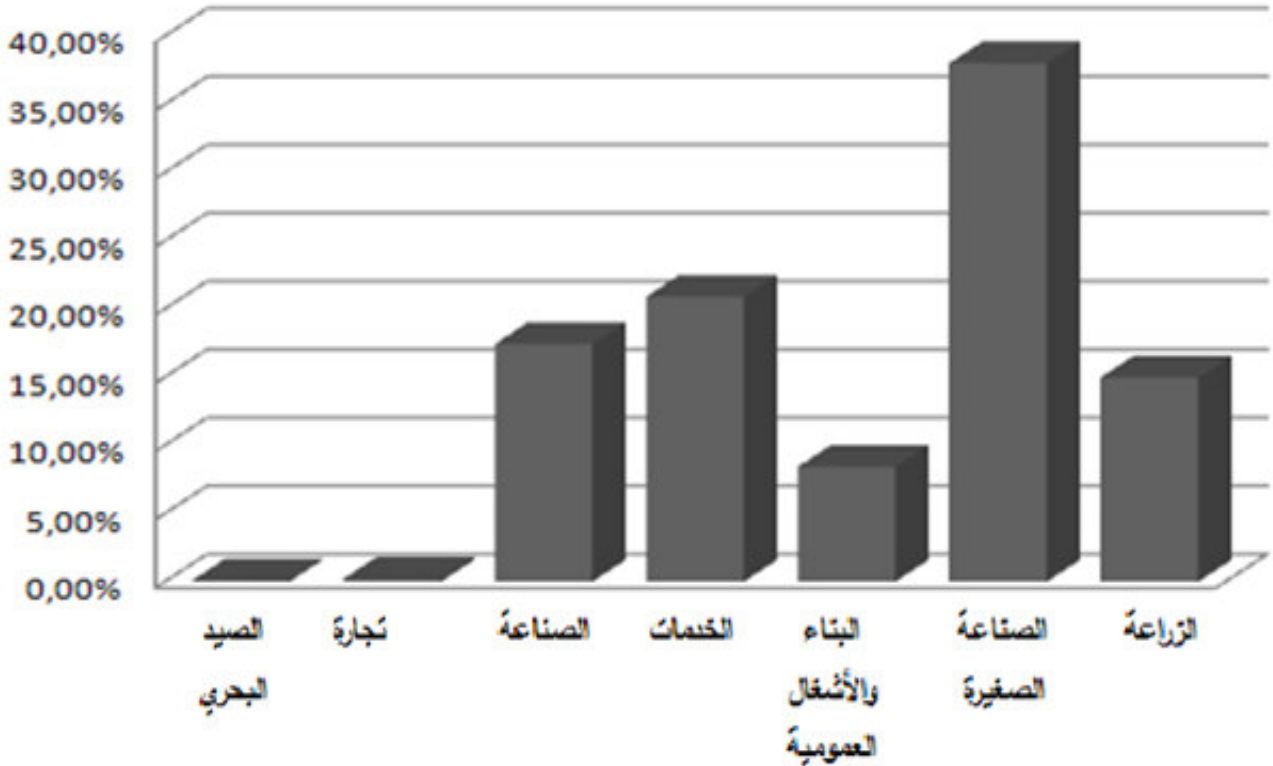
المصدر : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع [www.angem.dz](http://www.angem.dz) تاريخ الإطلاع

15:02 ، 2015/05/17

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان قطاع الصناعة الصغيرة له النصيب الأكبر في توزيع القروض الممنوحة بنسبة 38.01% من إجمالي القروض ، وهذا يبين اهتمام الوكالة بالمشاريع الصغيرة ، ثم تليها نسبة الخدمات ب 20.89% ، الصناعة التقليدية 17.42% ، ويعود سبب الاهتمام لهذه القطاعات إلى التطورات الاقتصادية الراهنة ، وكذلك ربحية هذه النشاطات وسهولة انشائها ، بينما نجد القطاعات الأخرى : الزراعة البناء والأشغال العمومية ، التجارة ، الصيد البحري على الترتيب بنسب قليلة ، ويرجع ذلك إلى صغر حجم القروض الممنوحة ، ونقص الكفاءات والمهارات في هذه المجالات التي تتطلب تكوين اطرار ذوي خبرة لهذه القطاعات ، والشكل الموالي يوضح نسبة القروض الممنوحة وفقا لقطاع النشاط

الشكل رقم(5) : توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

## الفصل الثالث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM دراسة حالة الجزائر



المصدر : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع [www.angem.dz](http://www.angem.dz) تاريخ الإطلاع  
15:02 ، 2015/05/17

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان قطاع الصناعة الصغيرة استحوذ بنسبة كبيرة على قيمة القروض الممنوحة بنسبة 38.01% ، ويعود ذلك بسبب الاهتمام المتواصل من طرف الوكالة عن طريق تقديم كافة أشكال الدعم والتمويل ، كما نجد قطاع الخدمات وقطاع الصناعة التقليدية بنسبة 20.89% ، 17.42% ، على الترتيب ، كذلك لديهم الاهتمام من طرف المستثمرين من خلال النسب الجيدة المحققة ، وهذا يرجع إلى ربحية هذه النشاطات وسهولة انشائها ، بينما نجد كل من قطاع الزراعة ، البناء والأشغال العمومية ، التجارة والصيد البحري لم يصلوا إلى التطلعات المطلوبة بسبب نقص الخبرات والمهارات ، ونقص في التكوين والتوجيه للإطارات المهمة بهذه القطاعات .

## الفصل الثالث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM دراسة حالة

### الجزائر

#### الفرع الثاني : توزيع القروض حسب نمط التحويل

كم اشرنا اليه سابقا في طرق التمويل المطبقة من طرف الوكالة ، بحيث استخلصنا أن الوكالة تعتمد في صيغتين من التمويل قروض مصغرة تقدم للمشروع و التي لا تتجاوز 100000 دج من أجل اقتناء أو شراء مواد أولية الى قروض معتبرة لا تتجاوز 1000000 دج من إنشاء مشروع ، والجدول الموالي يبين عدد القروض الممنوحة لشراء المواد الأولية والقروض الممنوحة لإنشاء مشروع

#### الجدول رقم (11) : توزيع القروض حسب نمط التحويل

عدد مناصب الشغل المستحدثة	النسبة حسب البرامج %	عدد القروض الممنوحة	برامج التمويل
934082	91.60%	622721	عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية
85699	8.40%	57132	عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع
1019781	100%	679853	مجموع

المصدر : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع [www.angem.dz](http://www.angem.dz) تاريخ الاطلاع

15:02 ، 2015/05/17

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان نسبة عدد السلف بدون فوائد لشراء المواد الأولية والمقدرة ب 91.60% أكبر من نسبة عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع والمقدرة ب 8.40% ، وهي تعتبر نسبة كبيرة مقارنة بعدد القروض الممنوحة ويرجع ذلك بسبب الحياة الاجتماعية التي يعيشها الفرد والذي من أولوياته هو توفير متطلباته اليومية ، حيث يعتبر هذه السلفية بدون فوائد كإعانة له ، وكذلك حجم القروض المصغرة قد لا يكف ، كما يمكن القول ايضا أن نقص الخبرة ، الكفاءات والمهارات بسبب عدم تكوين اطارات لهذا القطاع يعود بالسلب على انشاء المشاريع الصغيرة .

وهذا ما نجده أيضا في عملية المساهمة لعدد مناصب الشغل المستحدثة بحيث الفرق الكبير بين عدد مناصب الشغل المستحدثة للسلف بدون فوائد لشراء المواد الأولية بقدر بـ 934082 بينما عدد مناصب

## الفصل الثالث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM دراسة حالة

### الجزائر

الشغل المستحدثة للسلف بدون فوائد لإنشاء المشروع تقدر بـ 85699 و هو فارق كبير بينهما ، ونرجع ذلك إلى التوجه الكبير نحو السلف بدون فوائد لشراء المواد الأولية على حساب السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع .

#### الفرع الثالث : توزيع القروض حسب الشريحة العمرية

نرجع سبب تمويل مختلف هذه الشرائح من طرف الوكالة إلى طبيعة عملها والأنشطة المختلفة التي تمويلها وكذلك نوع القروض التي تمنحها ، لغرض تأمين المعيشة بشراء مواد أولية أو إنشاء مشاريع ومن خلال الجدول التالي نستعرض مختلف الشرائح العمرية المستفيدة من القرض المصغر

#### الجدول رقم (12) : توزيع القروض حسب الشريحة العمرية

النسبة%	العدد	الشريحة العمرية
37.67%	256133	18-29 سنة
31.64%	215110	30-39 سنة
17.52%	119029	40-49 سنة
9.59%	65215	50-59 سنة
3.58%	24365	60 فما فوق سنة
100%	679853	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع [www.angem.dz](http://www.angem.dz) تاريخ الاطلاع

2015،15:02/05/17

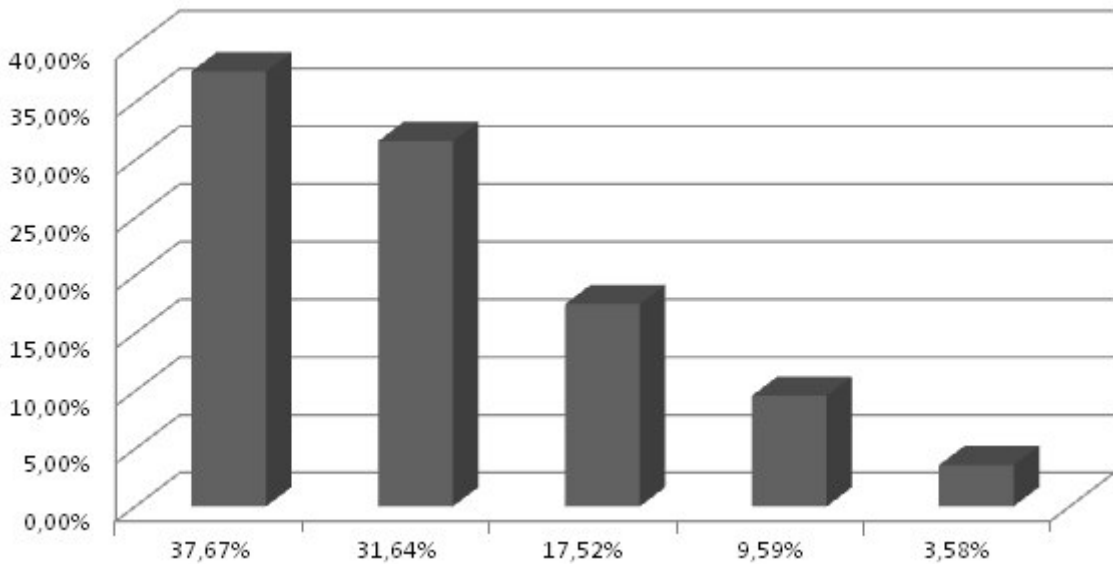
من خلال الجدول المبين اعلاه نلاحظ ان الوكالة اهتمت بكافة الفئات العمرية ، إلا أنها عملت على توزيع القروض لهذه الشريحة حسب العمر ، وذلك من خلال الأقل سنا إلى الأكبر سنا ، وهذا ما نجده عند الفئة العمرية ما بين 18-29 بنسبة 37.67% ثم تأتي بعدها الفئة ما بين 30-39 بنسبة 31.64% ، الفئة ما بين 40-49 ، 50-59 ، وفي الأخير فئة 60 فما فوق على الترتيب بنسب أقل ، وتعد الفئة العمرية ما بين 18-29 المستفيدة الأكبر من اجمالي القروض الممنوحة ، ويتجلى هذا في قيمة هذه الفئة التي تتكون من

## الفصل الثالث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM دراسة حالة

### الجزائر

فئة الشباب الذين يملكون المؤهلات والقدرات على انشاء المشاريع ، بينما تقل هذه القدرات والمؤهلات عند الكبار والشكل الموالي يوضح نسبة الاستفادة من القروض الممنوحة لكل شريحة

الشكل رقم (6) : توزيع القروض حسب الشريحة العمرية



المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع [www.angem.dz](http://www.angem.dz) تاريخ الاطلاع

15:02 ، 2015/05/17

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان نسبة الاستفادة من القروض الممنوحة للشباب الذين تقل اعمارهم عن 30 سنة بنسبة تقدر ب 37.67 % من اجمالي القروض المقدمة ، وكذلك للذين تقل أعمارهم عن 40 سنة بنسبة 31.64 % ، ونجد ان هذه النسبة في تنازل كلما كانت الفئة العمرية أكبر سنا ، إلى ان نصل للذين اعمارهم تفوق 60 سنة بنسبة تقدر 3.58 % من اجمالي القروض الممنوحة ، وهذا يرجع إلى قدرة فئة الشباب ومؤهلاتهم في الاستفادة من القروض المقدمة بهدف انشاء مشاريع استثمارية .

## الفصل الثالث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM دراسة حالة الجزائر

### المطلب الثاني : آفاق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لسنة 2015

كشف المدير العام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM محمد الهادي عوايحية ، أن الوكالة سطرت برنامجا لتمويل ما يلي<sup>1</sup>:

- 140 ألف مشروع جديد من النشاط المصغر.

- تكوين ما يفوق 60 ألف مستفيد .

- تعزيز حضور الوكالة على مستوى الولايات و الدوائر و خاصة على مستوى الجنوب و الهضاب العليا لتقريب المرافقين .

- تعزيز فروع الوكالة في المناطق النائية و الولايات المنتدبة التي سيتم استحداثها في سنة 2015 .

- تمويل و مرافقة عدة قطاعات منها الصناعات التقليدية و النشاطات الفلاحية و كذا الخدمات ( مكاتب المحاماة و الطب) .

- تمويل الشباب خرجي معاهد التكوين و التعليم المهنيين .

- تقليص آجال دراسة الملفات على مستوى لجان التأهيل التي تعد البنوك طرفا فيها و قد وصلت هذه المدة إلى أقل من شهرين (02) .

للإشارة قامت الوكالة بموافقة 117 مستفيد من القرض المصغر خلال 2014 من بينهم 62% من

المشاريع استفادت منها النساء الماكثات في البيت فضلا عن استفادة خريجي الجامعات ، فضلا عن المرافقة خارج الخدمة المالية من تكوين و تأطير قصد تعزيز قدرات المستفيدين لإنجاح مشاريعهم .

<sup>1</sup> الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع [www.angem.dz](http://www.angem.dz) تاريخ الاطلاع 2015/05/17 ، 15:38

## الفصل الثالث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM دراسة حالة الجزائر

### خلاصة الفصل :

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هيئة مسؤولة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جاءت كآلية سعت الدولة من خلالها إلى مد يد العون والمساعدة لأصحاب المشاريع ، بهدف امتصاص البطالة حيث أنشأت الوكالة العديد من المؤسسات سمحت بخلق مناصب شغل جديدة ، وان تحقيق هذه الأهداف جاء نتيجة الدعم والمساعدة المقدمة من طرف الوكالة والمتمثلة في الإعانات المالية والجبائية ، غير أن هذه المهمة ما زالت تعاني الكثير من العقبات التي تواجه أصحاب المشاريع .

كما تبين لنا من عملية التقييم التي قمنا بها خلال هذه الدراسة ان الوكالة قدمت جملة من الخدمات المتمثلة في كل أشكال الدعم والتمويل لإنشاء المشاريع ، إلا ان هذه الخدمات لم تتم متابعتها ومرافقتها بتقديم الإرشادات والتوجيهات من طرف الوكالة .

و استخلصنا أن للوكالة آفاق مستقبلية للسنوات القادمة لغرض توسيع أعمالها وتدعيم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، للوصول إلى الهدف المسطر ، والمتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

## الفصل الثالث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM دراسة حالة الجزائر

---



### الخاتمة العامة

من خلال كل ما تطرقنا اليه في بحثنا هذا هو دراسة الدور الفعال الذي تقوم به الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر اتجاه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، محاولة لحل الإشكالية المطروحة والمتمثلة في : أي دور للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

وللإلمام بالموضوع اكثر وجب علينا التطرق إلى التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والتي استخلصنا من خلاله صعوبة ايجاد تعريف موحد لهذه المؤسسات ، التي تستند في تعريفها إلى جملة من المعايير ، مع الإشارة إلى الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى ، وإبراز أهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إلا ان هذه المؤسسات ما زالت تعاني من عدة مشاكل متعلقة بالجوانب الادارية والتنظيمية أو الجانب المالي ، كما تطرقنا إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، وتطورها ومساهمتها بالإضافة إلى مستلزمات التأهيل ، وكذلك تطرقنا للتمويل ومكانته في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف مصادره ، وبعض الطرق الأخرى المساعدة في الحصول على الأموال ، حتى في حالة نقص الموارد ، إلا انها أصبحت غير قادرة على اللجوء لهذه المصادر بسبب عدم قدرتها على توفير الضمانات الكافية لتغطية القروض ، ولهذا قامت الجزائر بإنشاء مجموعة من الآليات الوطنية التي تساهم في تدعيم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ولتقييم نشاط الوكالة قدمنا جملة من الإحصائيات منذ نشأتها إلى غاية 2014 ، وآفاقها المستقبلية

باعتبار أهميتها في إنشاء المشاريع الصغيرة ، من خلال النتائج المحققة .

### نتائج اختبار فرضيات الدراسة :

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أولوية وتؤهلها للقيام بدور فعال تعمل من خلاله على تحقيق الأهداف المرجوة منها.
- يشكل التمويل نقطة تحول في دورة حياة المؤسسات في بقاء واستمرار أنشطتها أو فناءها ، لذا هي تعمل جاهدة على تحدي واجتياز المشكلات التمويلية.

- تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمنح مختلف أشكال الدعم والامتيازات التي تهدف اساسا الى تشجيع وترقية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , وكذلك فتح مجالات اخرى جديدة واستعادة الأنشطة القديمة.

### نتائج الدراسة :

- من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توصلنا إلى مجموعة من النتائج :

#### 1-النتائج النظرية :

- يمثل مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإشكال الكبير في إعطاء تعريف موحد ودقيق لهذه المؤسسات ، نظرا لإخلاف الأبحاث والآراء بين المفكرين الاقتصاديين .
- تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تؤهلها على مواكبة الاحداث الاقتصادية ، وهذا لتعدد الانشطة التي تقوم بها .
- يعتبر التمويل العائق الكبير لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مسارها ، لذلك تعمل جاهدة في البحث عن مصادر التمويل المناسبة بأقل تكلفة وخطر ممكنين .
- تعتبر الآليات الوطنية ANSEJ-ANGEM-ANDI-APSI-CNAC-FGAR ،آليات تعمل على توفير الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

#### 2-النتائج التطبيقية :

- تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتقديم مختلف أشكال الدعم المالي والامتيازات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بهدف الحفاظ على مكانتها داخل الاقتصاد الوطني وذلك لمساهمتها في خلق مناصب شغل ، والتقليص من حجم البطالة .
- تخفيض نسب الفوائد على القروض بنسبة 100% بهدف التشجيع على الاستثمار وتكوين اقتصاد لا يعتمد على قطاع واحد والمتمثل في قطاع المحروقات .

- تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حاليا على توجيه أصحاب المشاريع إلى قطاعات أخرى مثل الخدمات ، الصناعة التقليدية ، الزراعة .

- تعزيز فروع الوكالة بالنسبة للولايات المنتدبة .

### - التوصيات

- التخفيف من الإجراءات الإدارية والعمل على دراسة الملفات في مدة قصيرة ، وإنشاء مواقع التسجيل الإلكتروني .

- تكوين ، دعم ، نصح ومرافقة الشباب أصحاب المشاريع بهدف ضمان استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- طرح بدائل جديدة للتمويل للحد من مشكل التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الذي يعد من أهم المشاكل التي تعترضها ، نظرا لعدم قدرتها على تلبية الضمانات المطلوبة .

- توجيه الشباب أصحاب المشاريع إلى الأنشطة التي تلبي متطلبات السوق الوطنية والدولية والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي .

### - آفاق الدراسة :

- دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- تفعيل دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- تنمية وتدريب الموارد البشرية داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

### قائمة الكتب

- 1- الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000
- 2- جواد نبيل ، ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مؤسسة مجد للدراسات و النشر و التوزيع  
بيروت ، 2007 .
- 3- - خبايا عبد الله ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة ، دار الجامعة الحديثة للنشر ، مصر ، 2013
- 4- خوني رابح وحساني رقية ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها ، اترك للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر 2008 .
- 5- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2002
- 6- عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ، 2009 .

### الرسائل والاطروحات

- 1- السعيدى سعدة ، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وآفاق تنميتها ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، ورقلة ، 2002-2003 .
- 2- برجى شهرزاد ، اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان 2011-2012 .
- 3- بوالبردعه نهلة ، الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة منتوي ، قسنطينة، 2011-2012 .
- 4- بن نذير نصر الدين ، دراسة استراتيجية للابداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، اطروحة دكتوراة ، جامعة الجزائر 3، 2013-2012 .

- 5- بوزاهر نسرين ، تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2005 - 2006 .
- 6- حاجي فطيمة ، اشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014 ، مذكرة دكتوراه غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013-2014 .
- 7- خالد ادريس ، فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق البورصة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2007-2008 .
- 8- دليلة حضري ، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات شمال افريقيا خلال الفترة 1995-2005 ، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2007 ،
- 9- رابح حميدة ، استراتيجيات و تجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم النمو و تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية و التجربة الصينية ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2010-2011 .
- 10 - زويته محمد الصالح ، اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2006-2007 .
- 11- لخلف عثمان ، دور و مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 1994 .
- 12- مرزقي نوال ، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو 9000 و 14000 ، مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة فرحات عباس ، سطيف 2009-2010 .
- 13- مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2008-2011 .
- 14- عمران عبد الحكيم ، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة 2006-2007 ، ص
- 15- عمري ريمة ، آلية تمويل مؤسسات قطاع التعليم العالي في الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2007-2008 .

- 16- غبولى أحمد ، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010-2011
- 17- قنيدرة سمية ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة دراسة ميدانية بولاية قسنطينة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2009-2010 .
- 18- قعيد ابراهيم ، دور الترويج في انجاح السياسات التسويقية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، 2009 .
- 19- قشيدة صوراية ، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012 .
- 20- شاوي صالح ، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 2009-2010
- 21- شباح رشيد ، ميزانية الدولة و إشكالية التشغيل في الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011-2012 .
- 22- شعيب أتشي ، واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو الجزائرية مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2007-2008 .
- 23- ياسين حريزي ، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة ، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة فرحات عباس ، سطيف 1 ، 2013-2014 .

### الملتقيات والدوريات

- 1- الأخضر بن عمر وعلي بالموشي ، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، يومي 05- 06 ماي 2013 .

- 2- اشرف محمد دوايبة ، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، بحث محكم منشور بمجلة البحوث الادارية ، مركز الاستثمارات و البحوث و التطوير، اكااديمية السادات للعلوم الادارية ، القاهرة ،سنة 24 العدد 4 ، اكتوبر 2006 .
- 3- بن طلحة صليحة و معوشي بوعلام ، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في القضاء على البطالة الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغير و المتوسطة في الدول العربية جامعة الشلف يومي 17-18 افريل 2006 .
- 4- بن يعقوب الطاهر ، اثار اتفاق الشراكة الاورو جزائرية على المؤسسات ص و م الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 3،1-14 نوفمبر 2006 .
- 5- بوزيان عثمان ، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر متطلبات تكييف وآليات تأهيل ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، يومي 17-18 أفريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف
- 6- بوقوم محمد و معيزى جزيرة ، اضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قالمة .
- 7- بوهزة محمد ، بن يعقوب الطاهر ، تمويل المشروعات الصغيرة المتوسطة في الجزائر حالة المشروعات و المحلية ، ملتقى دولي حول تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات المغربية ، جامعة سطيف 25-28 ماي 2003 .
- 8- خالد خديجة ، خصائص و أثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة و المتوسطة ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية - واقع و تحديات - ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان
- 9- خوني رابح و حساني رقية ، آفاق تمويل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغربية جامعة فرحات عباس ، سطيف ، يومي 25-28 ماي 2003

- 10- ريجان الشريف و بمود ايمان ، مداخلة بعنوان بورصة تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة باجي مختار ، عنابة .
- 11- طبایبىة سلىمة و عناني ساسىة ، آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطویر تنافسوية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي (2001-2014) ، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف 1 ، يومي 11-12 مارس 2013
- 12- ضو نصر و علي العبسي ، التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، يومي 05-06 ماي 2013
- 13- كروش نور الدين ، سوق الأوراق المالية و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة - دراسة جلة بورصة الجزائر - ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية قسم العلوم الاقتصادية و القانونية ، جامعة يحي فارس ، المدية ، العدد 11 ، جانفي 2004 .
- 14- محمد زيدان و دريس رشيد ، الهياكل و الاليات الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية جامعة الشلف يومي 17-18 افريل 2006 .
- 15- معطى الله خير الدين و كواحلة يمينة ، إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، يومي 17-18 افريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف .
- 16- مصطفى بلمقدم و مصطفى طويطي ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كاستراتيجية حكومية الامتصاص البطالة في الجزائر ، الملتقى العلمي الدولي حول استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة يومي 15-16 نوفمبر 2011 .



- 17- ميلود تومي ، مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، يومي 17-18 أبريل 2006 ، جامعة حسية بن بوعلي ، الشلف
- 18- عبد الله بلوناس و داوار ابراهيم ، دور الهيئات الحكومية في تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة يومي 18-19 افريل 2012 .
- 19- عبد اللاوي مفيد ، جميلة الجوزي و آخرون ، الاجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و واقعها في الجزائر ، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، يومي 05-06 ماي 2013 ، ص 2
- 20- علي عبد الله العرادي ، ملف بشأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (دراسات و قوانين) ، قسم البحوث و الدراسات - ادارة شؤون اللجان والبحوث - 26 جانفي 2012 .
- 21- غدير احمد سلىمة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و آفاق ، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي يومي 05-06 ماي 2013 .
- 22- سحنون سمير و بنوة شعيب ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة شلف ، يومي 17-18 أبريل 2006 .
- 23- سلطاني محمد الرشيد و حسن رحيم ، نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : المضاربة السلم و الاستصناع ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات دراسة حالة الجزائر و الدول النامية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي 21-22 نوفمبر 2006 .
- 24- سلمان ناصر و عوظف محسن ، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة ، بحت مقدم الى ملتقى صفاقص الدولي الثاني حول المالية الاسلامية جامعة صفاقص ، تونس يومي 27-29 جوان 2013 .

- 25- سليمان ناصر و عواطف محسن ، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير حول " الاقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبل " ، المركز الجامعي غرداية ، يومي 23-24 فيفري 2011 .
- 28- صالح صالح ، مصادر و أساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة و المتوسطة في اطار نظم المشاركة ، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطور دورها في الاقتصاديات المغربية ، جامعة سطيف ، يومي 25-28 ماي 2003 .
- 27- ونوغي فتحة ، أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي ، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغربية ، جامعة سطيف يومي 25-28 ماي 2003 .

### المجلات والجرائد

- 1- آيت عيسى عيسى ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر افاق و قيود ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة تيارت ، العدد 6
- 2- العايب ياسين ، دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لانشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مجلة دراسات اقتصادية جامعة عبد الحميد مهري ، قسنطينة ، العدد 1 ديسمبر 2014 .
- 3- صالح صالح ، اساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، العدد 03 ، 2004 ، ص ص 36-37
- 4- وداد عباس ، سياسات الفقر دراسة حالة الجزائر ، مجلة الندوة للدراسات القانونية ، جامعة سطيف 1 العدد الأول 2013 .

مراسيم

- 1- الموسم التنفيذي رقم 04-14 المتضمن القانون الاساسي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، المؤرخ في 22-01-2004 ، الجريدة الرسمية العدد 06 .
- 2- المرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ، المتضمن شروط الإعانة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها .

### مواقع الكترونية

- 1- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع [www.angem.dz](http://www.angem.dz)
- 2- الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع [WWW.ONS.DZ](http://WWW.ONS.DZ)

**Vous êtes** Au chômage, en emploi précaire ou sans revenu

**Vous voulez** Créer votre propre activité, travailler à domicile

**Vous disposez** D'un petit équipement

**Mais** Il vous manque la matière première

**L'ANGEN**

**Vous obtenez** Des prêts sans intérêt destinés à l'achat de matières premières dont le coût ne saurait dépasser les 100 000 DA

**Vous pouvez** aussi bénéficier, pour le remboursement de votre micro-crédit, d'un délai compris entre 24 et 36 mois

**Les avantages et les aides qui vous sont accordés**

- Formation
- Soutien
- Conseil
- Accompagnement dans l'exercice de votre activité

**Vous devez**

- Être âgé de dix huit (18) ans et plus
- Être sans revenu ou disposer de petits revenus stables et irréguliers
- Avoir une résidence fixe
- Posséder un savoir-faire en relation avec l'activité projetée
- Ne pas avoir bénéficié d'une autre aide à la création d'activités
- Vous engager à rembourser le prêt sans intérêt en fonction d'un échéancier

**الفوائد و المساعدات الممنوحة لكم**

- التكوين
- الدعم
- النصائح
- المرافقة في إطار إنجاز نشاطكم

**لطلب قرض بدون فوائد**

**يجب**

- بلوغ سن 18 فما فوق
- عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة
- إثبات مقر الإقامة
- التمتع بمهارة تتوافق مع النشاط المرغوب المجازة
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات
- الالتزام بتسديد السلفة بدون فوائد حسب الجدول الزمني

**أنتم** في حالة بطالة أو تمارسون عملاً مؤقتاً غير مضمون أو أنتم بلا دخل

**تعرضون** في خلق نشاطكم الخاص، العمل في البيت

**تتمتعون** عتاداً صغيراً

**لكن** تنقصكم المادة الأولية

**الوكالة**

**تمنحكم** سلف بدون فوائد موجهة لشراء مواد أولية لا تتعدى كلفتها 100 000 دج

**بإمكانكم** أيضاً الاستفادة من مدة زمنية تتراوح ما بين 24 و 36 شهراً لتسديد قرضكم المصغر.



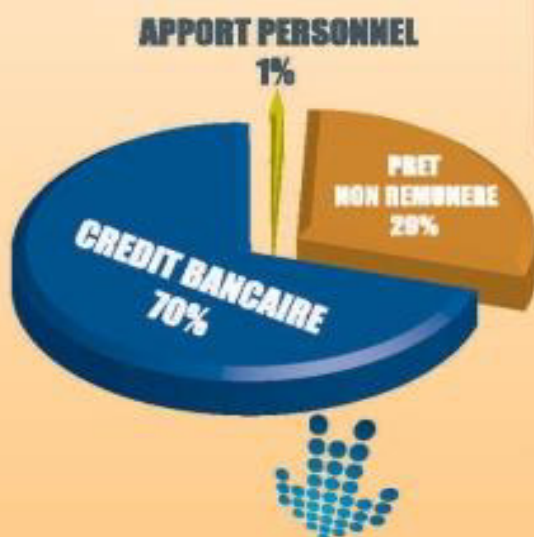
## FORMES DE FINANCEMENT DU MICRO CRÉDIT



### FINANCEMENT TRIANGULAIRE

Le coût du projet ne saurait dépasser

● **1 000 000 DA**



Intérêts:  
de 5% à 20% du taux commercial

### ACHAT DE MATIERES PREMIERES

Le coût des matières premières  
ne saurait dépasser

● **100 000 DA**



Prêt octroyé par l'agence  
exclusivement



وزارة التضامن الوطني والأسرة  
الوكالة الوطنية لتسيير القرض الصغر

# ANGEM



قروض بكمية  
بلسبة فوالد منخفضة

مكملة

بساط  
بدون  
فوالد

من الوكالة

لإنشاء نشاطاتكم المصفرة  
التي لا تتجاوز كلفتها

**1 000 000 دج**

للاستعلام،  
لايبدأ طلبكم،

## كما بمن يجب الاتصال؟

بالفرع المحلي التابع للوكالة الأقرب من مقر إقامتكم:  
• خلية المرافقة على مستوى الدائرة.  
• تنسيقية الوكالة على مستوى ولايتكم.

## كما إذا كنتم قابلين للتأهيل

المراقق على مستوى الدائرة:  
• يقوم بفحص طلبكم.  
• يوجهكم وينصحكم ويراقبكم لتحقيق مشروعكم.  
• يرسل ملفكم إلى التنسيقية الولائية.

## كما كي تصبحوا مؤهلين

لابد أن تمنحكم لجنة التأهيل الموافقة على مشروعكم.

## كما بعد موافقة لجنة التأهيل

يقوم المنسق بإعداد قرار التأهيل والتمويل الذي يسمح  
بتمويل مشروعكم.

للمزيد من المعلومات،  
الرجاء الاتصال بـ

Route Nationale N°01, Birhadem - Alger  
Tél.: 021.54.40.81 - Fax: 021.56.42.68  
Site web: www.angem.dz

Ministère de la Solidarité Nationale et de la Famille  
Agence Nationale de Gestion du Micro-Crédit

# ANGEM



CREDITS  
BANCAIRES  
AVEC UN TAUX D'INTERET  
BONIFIE

complétés de

PRETS  
SANS  
INTERETS

DE L'ANGEM

POUR CREER VOS MICRO ACTIVITES  
dont le coût ne saurait dépasser

**1 000 000 DA**

وزارة التضامن الوطني والأسرة  
الوكالة الوطنية لتسيير القرض الصغير

**ANGEM**



سلف بدون فوائد

من الوكالة

قصد شراء  
المواد الأولية

لإنشاء نشاطاتكم المصفرة  
التي > تتجاوز كلفتها

**100 000** دج

للاستعلام،  
لايبدأ طلبكم،

**كَيْمَنْ يَجِبُ الْإِتِّصَالُ؟**

بالفرع المحلي التابع للوكالة الأقرب من مقر إقامتكم:

- محلية المراقبة على مستوى الدائرة
- تنسيقية الوكالة على مستوى ولايتكم

**كَيْ إِذَا كُنْتُمْ قَابِلِينَ لِلتَّاهِيلِ**

المراقق على مستوى الدائرة:

- يقوم بفحص طلبكم
- يوجهكم وينصحكم ويرافقكم لتحقيق نشاطكم
- يرسل ملفكم إلى التنسيقية الولائية

**كَيْ تَصْبِحُوا مُؤَهَّلِينَ**

لا بد أن تمنحكم لجنة التأهيل الموافقة على نشاطكم

**كَيْ بَعْدَ مُوَاظَقَةِ لَجْنَةِ التَّاهِيلِ**

يقوم المنسق بإعداد قرار التأهيل والتمويل الذي يسمح بتمويل نشاطكم

Ministère de la Solidarité Nationale et de la Famille  
Agence Nationale de Gestion du Micro-Crédit

**ANGEM**



PRETS  
SANS  
INTERETS

DE L'ANGEM

POUR L'ACHAT  
de matières premières

POUR CREEZ VOS MICRO ACTIVITES  
dont le coût ne saurait dépasser

**100 000** DA

الطريق الوطني رقم 01 بئر خادم - الجزائر  
الهاتف: 021.54.40.81 - الفاكس: 021.56.42.68  
ال موقع الإلكتروني: www.angem.dz

Route Nationale N°01, Birhadem - Alger  
Tél.: 021.54.40.81 - Fax: 021.56.42.68  
Site web: www.angem.dz



**Vous êtes** Au chômage, en emploi précaire ou sans revenu

**Vous voulez** Créer votre micro activité

**Mais** Il vous manque les moyens financiers

**L'ANGEM**

**VOUS PERMET** d'obtenir:

- UN CRÉDIT BANCAIRE À TAUX D'INTÉRÊT BONIFIÉ
- UN PRÊT SANS INTÉRÊT

Pour financer à hauteur de 1 000 000 DA, l'acquisition de petits matériels et de matières premières et assurer la couverture des dépenses nécessaires au démarrage de votre activité

**Vous pouvez** aussi bénéficier, pour le remboursement de votre micro crédit, d'un différé:

- De trois années pour le remboursement du principal du crédit bancaire
- D'une année pour le paiement des intérêts

**Les avantages et les aides qui vous sont accordés**

- Formation
- Soutien, conseils et accompagnement, dans la mise en oeuvre de votre activité
- Garantie du crédit bancaire et bonification de son taux d'intérêt
- Octroi d'un prêt sans intérêts de 25% du coût global du projet
- Avantages fiscaux

**Pour postuler au micro crédit,**

**vous devez**

- Être âgé de dix huit (18) ans et plus
- Être sans revenu ou disposer de petits revenus stables et irréguliers
- Avoir une résidence fixe
- Posséder un savoir-faire en relation avec l'activité projetée
- Ne pas avoir bénéficié d'une autre aide à la création d'activités
- Mobiliser un apport personnel de 1% du coût global du projet
- Verser les cotisations ou Fonds de Garantie Mutuelle des Micro-Crédits (0,5% du crédit bancaire)
- Vous engager à rembourser, en fonction d'un échéancier

• Le crédit à la banque  
• Le prêt sans intérêt à l'ANGEM

**الفوائد و المساعدات الممنوحة لكم**

- التكوين
- الدعم والنصح والمراقبة في إطار انجاز نشاطكم
- ضمان القرض البنكي وتفضيخ نسبة فوائده
- منح سلفة بدون فوائد بنسبة 25% من الكلفة الإجمالية للمشروع
- الامتيازات الجبائية

**اطلب قرض مصغر**

**يجب**

- بلوغ سن 18 فما فوق
- عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة
- إثبات مقر الإقامة
- التمتع بمهارة تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية المقدرة بـ 1% من الكلفة الإجمالية للمشروع
- تسديد الاشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر (0.5% من القرض البنكي)
- الالتزام بالتسديد حسب الجدول الزمني

• القرض للبنك  
• السلفة بدون فوائد للوكالة

**أنتم** في حالة بطالة أو تقاعدت عملاً غير مضمون أو أنتم بلا دخل

**ترغبون** في خلق نشاطكم المصغر

**لكن** تنقصكم الإمكانيات المالية

**الوكالة** تسمح لكم بالحصول على:

- قرض بنكي بنسبة فوائد مخفضة
- سلفة بدون فوائد

لشاريعكم التي لا تتجاوز كلفتها 1 000 000 دج قصد إنشاء نشاط مصغر، عن طريق اقتناء مواد صغيرة ومواد أولية. ودفع المصاريف الضرورية للانطلاق في النشاط

**بإمكانكم** أيضاً الاستفادة فيما يخص تسديد قرضكم المصغر من فترة تأجيل:

- ثلاث سنوات بالنسبة لتسديد القرض البنكي
- سنة واحدة لدفع الفوائد